العالم العربي
أرض الدول الفاشلة؟

دراسة موثقة وعلمية حديثة لمظاهر الصراع والفوضى وأخطار الإرهاب والتطرف والانهيار المؤسسي نماذج عربية من المشرق والمغرب

السفير الدكتور

رضا شحاته



مكتبة جزيرة الورد

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : العالم العربي أرض الدول الفاشلة

المؤلف : السفير الدكتور / رضا شحاته

رقم الإيداع : ٢٠١٥/٢٧٢٠٢

الطبعة الأولى ٢٠١٦



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

"الخريطة المنشورة على الغلاف عن الشرق الاوسط نقلا عن مجلة القوات المسلحة الامريكية Armed Forces Journal (AFJ) وضعها الكولونيل "بيتر رالف" فى مقال تحت عنوان "حدود الدم" يقسم فيها الشرق الاوسط فى خريطة جديدة على اساس المذاهب والتقسيمات العرقية والقبلية والدينية والطائفية وذلك كله منذ عام ٢٠٠٦ أى قبل الربيع العربى بخمس سنوات كاملة عام ٢٠١١ وهو ما يجرى تطبيقه اليوم عام ٢٠١٥"

المؤلف

الفهرس

العالم العربي: هل يصبح منطقة الدول الفاشلة ؟ ٧-٢٠

الفصل الأول: اليمن : ٢١-٤٧

الصراع الداخلي والإقليمي والسباق الدولي (السعودية-إيران) ، الولايات المتحدة، التنظيمات الإرهابية ٢١

اليمن والصراع الإقليمي بين العرب وإيران ٢٣

الصراع على أرض اليمن والأبعاد المذهبية والقبلية في سياقها الدولي ٣٩

الفصل الثاني : الحالة الليبية ٤٩-٨٦

إشكالياتها وأبعادها الداخلية والإقليمية والدولية ٤٩

الربيع العربي وتأثيره على الحالية الليبية:- ٥٢

تطورات الأزمة الليبية بعد سقوط القذافي ٥٣

صراع الشرعية ما بين الأقاليم الليبية ٥٥

التحديات الأمنية ومدى خطورتها:- ٥٥

الصراع بين القوى الليبية المختلفة ٥٨

ظاهرة الانهيار الأمني وأثاره ٥٩

الانهيار المؤسسي في القانون والنظام ٥٩

الصراع بين فصائل الميليشيات المسلحة وحركة الكرامة في شرق ليبيا ٦٠

الأبعاد العسكرية للصراع بين حركة الكرامة وحركة فجر ليبيا ٦١

نشاط حركة «الكرامة» في المواجهة مع الإسلاميين ٦٣
حركة الكرامة بقيادة الجنرال «حفتر» والتنسيق مع مصر ٦٤
تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والصراع في ليبيا ٦٥
تقديرات الخبراء لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أنشطتها في ليبيا ٦٧
التحولات العسكرية والسياسية الدولية (عام ٢٠١٥) ٦٨
مدى فاعلية دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية ٧٠
عام المواجهة العسكرية والسياسية بعد حركة الكرامة ٧٠
تطورات الصراعات السياسية والقبلية إلى مستوى الحرب الأهلية ٧١
ليبيا بين الخيارات العسكرية والسياسية:- ٧٢
الدور المصري، يطبق خيارين، العسكري والسياسي معاً ٧٣
الدور الأممي (الأمم المتحدة) للوساطة والتفاوض بين الأطراف الليبية ٧٤
تقييم المنظور الأممي (دور مجلس الأمن والمبعوث الخاص) للأزمة الليبية ... ٧٥
المأزق الذي يواجه جهود الأمم المتحدة ٧٧
مواقف الدول الكبرى من الأزمة الليبية ٧٩
تقديرات الموقف في ليبيا أواخر عام ٢٠١٥ .... ٨١
الفصل الثالث: الحالة السورية : ٨٧-١٢٣
الإشكاليات – القوى المتصارعة- آفاق المستقبل (سوريا في الميزان- كيان موحد أم انهيار وفشل) ٨٧
الدور الإيراني في سوريا ٩٠
تفاعلات السياسة الإيرانية وحزب الله اللبناني وآثارها على تطورات الأزمة ٩١

رد فعل إيران: النظام السوري يتقهقر ويتحتم مساعدته.................. ٩٢

الحرب بالوكالة بين إيران والسعودية:- ٩٧

ما بين السعودية وإيران من صراع وتنافس؛ ٩٧

انعكاس الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على الصراع في سوريا ... ٩٨

الدور الروسي: حدوده وفعاليته:- ٩٨

الموازين تتأرجح في الميدان العسكري وجهود الوساطة الأممية ١٠٢

احتمالات تطور الموقف في سوريا على المدى المنظور ١٠٣

الدور الأممى المطروح للخروج من الأزمة السورية ١٠٦

إشكاليات الموقف الاستراتيجي حول سوريا...............................١٠٨

الأزمة في سوريا والمنظور الإقليمي الأشمل.............................١١٠

تقييم الاستراتيجية الأمريكية ومدى فعاليتها تجاه الأزمة ١١١

الجدل الدائر حول فاعلية الموقف الأمريكي: المحاذير والإشكاليات والأهداف... ١١١

أبعاد الموقف السياسي والعسكري الراهن ١٢٠

الفصل الرابع : الحالة العراقية ١٢٣-١٦٣

إشكالياتها وتحدياتها، أطرافها الداخلية والإقليمية وتأُثيراتها على الكيان العراقي ١٢٣

العراق موحداً أم مقسماً ؟ ١٢٧

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.....................................١٢٨

تفتيت العراق على أساس مذهبية وطائفية (سُنة وشيعة وعرب وأكراد).........١٣١

المشكلة الكردية وتفاقم الصراع الطائفي في العراق ١٣٤

الهوية المذهبية ظاهرة تُهدد الاستقرار وكيانات الدول العربية المشرقية ١٣٦

الخيارات المطروحة أمام العراق، دولة مذاهب وطوائف أم كيان موحد........١٣٩

تنظيم الدولة الإسلامية داخل المحافظات العراقية وقوات الحكومة تقف عاجزة ...١٤٨

تحليل الاحتمالات الإيجابية والسلبية لأطروحة القوة العربية المشتركة في العراق .. ١٦٠

ضرورة إيجاد حل إقليمي لمثل هذه المشكلة ذات الطابع الإقليمي ١٦٢

الفصل الخامس: تنظيم الدولة الإسلامية ١٦٥-٢٠٣

الدولة الإسلامية في العراق والشام أو كيان ما يُطلق عليه «داعش» في المنطقة العربية
الأصول الثلاثة الرئيسية لتيار الإسلام السياسي والإسلاموية..................١٦٥

الاختلافات المذهبية أو العقائدية:- ١٧٠

التيارات الثلاثة الرئيسية:- ١٧٢

الخلفية الإيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية ١٧٨

ما هي الأصول والجذور التي نشأ منها هذا التنظيم ١٨٠

كيف توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.........................١٨١

يبقى السؤال الثاني الأهم، ما هي الاستراتيجية الأمريكية أو الدولية ولنقل العربية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية ١٨٤

تنظيم الدولة الإسلامية والأمن الداخلي للولايات المتحدة ١٩٥

أبعاد موقف الولايات المتحدة وخياراتها ١٩٧

المشاركة الأوروبية وغيرها من الدول: ٢٠١

خاتمة... ٢٠٤-٢٢٠

المصادر ٢٢١-٢٣٢

تقديم

العالم العربي :
هل يصبح منطقة الدولة الفاشلة؟

ظاهرة عدم الاستقرار أو الفوضى أو ربما الحروب الأهلية وأحياناً الطائفية والمذهبية تكاد تتحول إلى ما يشبه الأمراض المتوطنة في منطقة من أخطر وأهم مناطق العالم وأكثرها ثراءً في موارد الطاقة، لكنها أفقرها في تنمية مواردها البشرية بمعايير ومقاييس الأهداف التنموية للألفية الثالثة (مستوى الفقر-والصحة والبطالة-الأمية- والمرأة- الطفولة والتعليم) تلك هي منطقة الشرق الأوسط.

هذه المنطقة تكاد تدخل الآن مرحلة الزلازل والبراكين النشطة التي لا تكاد تخمد في بقعة حتى يشتد سعيرها في بقعة أخرى، قد تكون سوريا مرة، ثم تنتقل إلى ليبيا مرة أخرى، واليمن مرة ثالثة والعراق مرة رابعة ومن قبلها جنوب السودان والصومال، أو ما يُسمى في علم الجغرافيا-السياسية من مناطق القلب إلى مناطق الهوامش والأطراف.

السؤال الأول، وهو ما هي تلك الدول الفاشلة، ولماذا يُطلق عليها هذا المصطلح، وهل هذا الفشل يكون في «الدرجة» فحسب أي درجة الابتعاد عن مدى الاستقرار والنجاح في الأداء بوظائف الدولة؟ أم أنه ثمة مواصفات أخرى لتلك الدولة الفاشلة ؟

يُمكن بداية القول أن الدولة تكون «فاشلة» لو أنها عجزت عن التصدى للأخطار والتحديات المسلحة التي تتجه إلى فرض السيطرة على جزء كبير من أرض الدولة وممارسة ألوان الفوضى على ذلك الجزء، وبعبارة أخرى، تصبح الدولة «فاشلة» لو أنها افتقرت إلى القدرة على فرض النظام العام أو فقدت السيطرة

بحيث انتزعتها منها الميليشيات المحلية و «أشباه الدولة» من الخصوم بحيث أضحت تتحكم في جزء كبير من إقليم الدولة وأراضيها.

فشل الدولة يصل إلى أبعد مدى من الخطورة ومن الفداحة حين تتفكك السلطات المركزية وتنهار في العاصمة وحين تتنازع الميليشيات المتحاربة السلطة في قلب المركز ذاته.

ومنذ حل ما أطلق عليه «الربيع العربي» بمنطقة الشرق الأوسط، تنامت ظاهرة الدول الفاشلة واحدةً تلو الأخرى بحيث أصبحت تشكل تهديداً على استقرارها وأمنها وشعوبها ومستقبلها. ومن أهم ظواهر وأعراض هذا الفشل نشوب الحروب الأهلية التي يزداد عددها وتتسع دوائرها يوماً بعد يوم خاصة في المشرق العربي وشمال إفريقيا (سوريا-العراق-ليبيا، ثم اليمن جنوب شبه الجزيرة العربية) وهل كلها دول «فاشلة» أو في الطريق للفشل التام، وهي تحيط بالدائرة الأخطر والأهم، وهي مصر، بحيث تضيق الدائرة وتقترب من «القلب» أو «المركز» درجة بعد درجة حتى تحكم الخناق والحصار على دائرة «القلب» – مصر – وهي تتوهم أن تصل إلى اللحظة التي يتوقف هذا القلب عن الخفقان وتتحول مصر حماها الله ورعاها إلى دولة فاشلة شأن مسلسل الدول الفاشلة في المشرق العربي وشمال إفريقيا. وقد توقع وتنبأ باحثان أمريكيان منذ عام ٢٠٠٣ بأن مصر قد تتحول يوماً إلى دولة «فاشلة» (الباحثان هما «روث بيتلر» و«سيندى جيب» في دراستهما بعنوان «مصر كدولة فاشلة») وتأثيرها على الأمن القومى الأمريكي، وهى دراسة أعدها في معهد دراسات الأمن القومى للقوات الجوية الأمريكية – «أكاديمية القوات الجوية» في يوليو ٢٠٠٣، ويركز الباحثان في المقام الأول على ظاهرة نمو التيارات الدينية في ظل أيديولوجية وسيطرة الإخوان المسلمين (بعد تولى الحكم بعد عشر سنوات من إعداد هذه الدراسة) بحيث ينتهى الأمر إلى حالة من التطرف الديني يُمكن هذا التيار (مؤقتاً) من التحكم والسيطرة وتغيير توجهات السياسة الخارجية إلى أن تخسر مصر حلفاءها الاستراتيجيين، وأولها دول الخليج العربي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتدخل مصر

عندئذ في حالة من الفوضى السياسية الداخلية (كما يقول البحث) وهو ما حدث فعلاً من سيناريوهات متوقعة وكما لو كانت مكتوبة سلفاً، وذلك عندما يكون الرئيس الأسبق مبارك قد وصل إلى نقطة مفترق الطرق ليختار بين السير في «الطريق الديمقراطي» أو أن تقع مصر في هاوية «التطرف والهوس الديني»، وقد خلُص الباحثان إلى أن عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر هو عالم تسوده «حرب الأفكار» وهي حرب أكثر شراسة من الحروب والحملات العسكرية (في العراق وسوريا واليمن) أو الحرب على الإرهاب والتطرف وهو البديل الوحيد أو كما يقول الباحثان هما «الدواء والترياق» لداء التطرف الإسلامي وداء السياسات السلطوية والتسلطية في آن واحد، والحرب ضد الإرهاب هي في التحليل الأخير «حرب الأفكار» أو «حرب مبادئ» وتلك ضرورة حتمية تفرضها اعتبارات الأمن القومي لإنقاذ دول المنطقة من التحول إلى دول فاشلة.

من أهم المحركات والدوافع لانتشار ظاهرة الدول الفاشلة في الشرق الأوسط ذلك الاختراق المتواصل لحركة «الجماعات الجهادية» التي تمارس العنف المسلح وهي لا تستهدف فشل الدول الشرق أوسطية المشار إليها فحسب، بل فشل النظام الموروث منذ الحرب العالمية الثانية والذي أخذت به الأمم المتحدة وتراه تلك الجماعات أنه نظام يدين بالولاء للنظام الدولي «الكافر» التابع للولايات المتحدة ولأوروبا، ويتعين أن يحل محله نظام مختلف لا يعترف بقدسية الحدود ولا استقلالية الدول ولا هوية الشعوب.

وعلى كل حال فإن كل تأثير سلبي ينال من قدرات وإمكانيات الدول لمواجهة تلك التحديات قد ينتهي بها إلى السقوط في الحرب الأهلية لأن حركة الجماعات الجهادية من شأنها أن تفتح السبل أمام قوى التمرد لكي تستقطب الشباب وتجتذب الأموال من بعض الدول الموفورة الثراء ومن أنصارها من الجماعات الأخرى التي تسمى «باللا دول» non-state actors ، الأمر الذي يؤدى في كل الأحوال إلى اتساع ظاهرة الدول الفاشلة في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

النظام السياسي العربي كما يرصد ويراقب المحللون يكاد يهتز بشدة وربما انهارت أجزاء كثيرة منه ليتحول من سيء إلى أسوأ على نحو ما نشهد من كوارث في اليمن ومن انهيار في ليبيا، وتشخيص المشكلة لا يكمن في البحث عن المسئول، هل هي سياسة إدارة «أوباما» من عدم الحسم واختيار البدائل الصحيحة، أم أن سياسة التدخل الأمريكي هي التي أدت من قبل إلى الكوارث في العراق، وكذلك سياسة الناتو من التدخل في ليبيا وإن كانت قد ساعدت على سقوط القذافى، فهي لم تضع تصوراً عملياً لمرحلة ما بعد القذافى والواضح أنه ليس ثمة «حل أمريكي» للكوارث في الشرق الأوسط حتى لو سلمنا أن الولايات المتحدة هي الدولة الأقوى ذات المصالح الاستراتيجية، لكن لابد من التسليم أن الولايات المتحدة ليس لها كامل السيطرة وكذلك ليس لغيرها أيضاً السيطرة على ما يُوصف «بالقوى التاريخية» التي تدفع المنطقة دفعاً في طريق عدم الاستقرار لسنوات قادمة.

لكن الضرورات هي التي تفرض الحفاظ على بقاء النظام الدولي المتوارث بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما يُحتم العمل الجماعي للسيطرة على ظاهرة عدم الاستقرار قدر المستطاع لحماية النظام والدفاع عن الشعوب والحيلولة دون نشوب حروب إقليمية والسيطرة على الممرات البحرية الحيوية للتجارة العالمية، تطبيق سياسة منع الانتشار النووى في منطقة الشرق الأوسط، منع النشاط الإرهابي. لكن السؤال المطروح يظل هو بماذا نُفسر ظاهرة الفوضى وزعزعة الاستقرار في هذه المنطقة ؟

لعل أولى الإجابات تكمن أولاً في انهيار سلطة الدولة ثم تآكل الحدود ومن قبل ذلك انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

أما هياكل الدولة ومؤسساتها في كل من ليبيا واليمن، فلم يعد لها عملياً وجود إذ ينطبق عليها وصف دول «منهارة» بأكثر مما يقال عنها مجرد دولة «فاشلة»، ولعل ما ضاعف من ظاهرة (الانهيار) لا مجرد الفشل، بل هي ظاهرة الانقسام بين مذهبي السنة والشيعة في العراق، فإن لم تكن بالظاهرة الجديدة تماماً، (فهي قد بدأت من القرن السابع الميلادي).

لكن التدهور والانهيار في الدولة تسارع بشكل أوضح بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بدخول عامل الدين في الصراع بين سنة العراق وشيعة إيران (الحرب الإيرانية/ العراقية ثم حرب الولايات المتحدة ضد صدام حسين بعد عام ٢٠٠٣ التي أعادت السيطرة للأغلبية الشيعية وهو الأمر الذي أدى (في سلسلة الفعل ورد الفعل) إلى ظهور جماعات سُنية متطرفة مثل «القاعدة» في العراق، ثم ظاهرة الحكومة الإسلامية أو الدولة الإسلامية (داعش) في عام ٢٠١٤، وهي كلها مؤشرات على انهيار سلطة الدولة وتفاقم ظاهرة الطائفية.

وما نرصده حالياً من صراعات يتمثل في ائتلافات سنية في الصراعات المسلحة في سوريا والعراق وفي اليمن، وهي ليست بهدف تحقيق السلام في أي منها، بل في التصدى لإيران ولن يحتمل العالم السُنى تدخلات شيعية وهى تمثل في تقديراته خطراً شيعياً داهماً.

والنظام السياسي في مصر إذا يرفض الطائفية والانقسامات المذهبية، يرفض القوة التي تحرك هذه التقسيمات وينظر إلى جماعة الإخوان المُسلمين (رغم أنها قوى سُنية من هذا المنظور) لكنها تقوم على أساس التطرف والتفرقة والتحيز لدول تحاول فرض السيطرة الإقليمية تحقيقاً لمصالحها الذاتية وارتباطاتها العالمية.

أما مصدر التهديد والخطر الذي لم يزل يدفع بالمنطقة تجاه المزيد من الفوضى والاضطراب فهو انحسار آفاق ومستقبل السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الشرق الأوسط بعد مرور عشرين عام من الجمود والحركة الدائرية دون أي تقدم (بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١) وتدشين عملية مفاوضات السلام، حتى أن حل الدولتين بعد سياسة الاستيطان والتهويد خاصة في حكومات نتنياهو والليكود اليمينية المتطرفة أصحبت أبعد ما تكون من أي وقت مضى (يعيش حالياً حوالي ثلث مليون إسرائيلي في الضفة الغربية وهو ما يحول دون أى تواصل جغرافي للدولة الفلسطينية ويجعل من ذلك أمراً شبه مستحيل، وكذلك المزيد من التعقيد لأزمة القدس الشرقية.

هذه التعقيدات الخطيرة في القضية الفلسطينية تطرح احتمالاً أشد خطورة وهو انهيار السلطة الفلسطينية ذاتها لفقدان الرئيس محمود عباس مصداقيته في تحقيق السلام المنشود عن طريق التفاوض، وانتصار المدرسة الداعمة للعنف المسلح والرفض لأي مفاوضات، ومن ثم احتمال إعادة احتلال الضفة الغربية بالكامل، وهو ما يغذى التطرف العربي في المنطقة ويزيد من تيار العنف والفوضى في الشرق الأوسط كله.

إزاء كل هذه المخاطر والتهديدات لأمن المنطقة واستقرارها، فما العمل وكيف ؟

يكاد المحللون اليوم يجمعون على أن الخطر الداهم على استقرار الشرق الأوسط هو تهديدات ما يسمى «بالدولة الإسلامية» التي تكتسب أرضاً أوسع يوماً بعد يوم في سوريا وفي العراق، والآن في ليبيا، في مواقعها العسكرية ومواردها النفطية ومدنها المختلفة، وثمة من يروج لحتمية سياسة التدخل السريع لإنقاذ المنطقة من هذا المصير، لكن هناك من يرى كذلك أن التدخل أشد خطورة وتكلفة وقد يؤدى إلى عواقب مجهولة، وأن إزاحة بشار الأسد مثلاً قد تفتح الباب لمزيد من الفوضى والانهيار التام في الدولة السورية (مثال تدخل الولايات المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣ وما آلت إليه العراق بعد ذلك فكانت النتيجة كارثية، وتدخلت في ليبيا وإن لم تحتلها لكنها أطلقت القوى القبلية والانقسام والتفتيت لمفاصل الدول... فما العمل إذن ؟

ليس ثمة حل سياسي سهل وجاهز للتطبيق، فالمنطقة كلها تجتاز تغيرات جذرية ليس في مقدور دولة واحدة أو عدة الدول التحكم فيها، والحدود الدنيا للحفاظ على الضرورات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط، كما سبق القول هي الحيلولة دون نشوب حرب إقليمية، والحفاظ على الممرات البحرية (ممر باب المندب-ممر مضيق هرمز، وقناة السويس)، ثم الاحتفاظ بالقدرات الدفاعية للدول العربية الضامنة لأمن الخليج، والحيلولة دون حصول إيران على سلاح نووى (بعد الاتفاق مع الولايات المتحدة على برنامجها النووي) والأهم من هذا

كله الوقوف بقوة أمام تحول المنطقة كلها إلى ساحات للإرهاب. أما من وجهة نظر أمريكية وغربية استراتيجية فهي الحفاظ على بقاء إسرائيل ووجودها، وإن استطاعت، التوصل لحل الدولتين في مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية، وهو ما سيساعد على الحيلولة دون اندلاع صراع فلسطيني-إسرائيلي، وبدون العمل بكل الطاقات المتاحة لتحقيق بعض أو كل هذه الأولويات فإن الاضطراب قد يسود الشرق الأوسط لسنوات قادمة، على أن المهام المنوطة بالسياسة الخارجية المصرية الآن وفي المستقبل المنظور هي الحد من الخسائر المباشرة وتجنب الأخطاء التكتيكية، وإن استطاعت، تحقيق قدر معقول من التوازن الذي تستعيد به منطقة الشرق الأوسط استقرارها وأمنها وتنمية مواردها وتحقيق ازدهارها.

ولعل دائرة الجوار القريب المحيط بمصر غرباً وشرقاً وشمالاً، وباتجاه الجنوب الشرقي (ليبيا – سيناء-سوريا-اليمن وصولاً إلى العراق أقصى الشرق العربي) هذه الدائرة أشبه ما تكون بكرة اللهب التي تتدحرج وتُشعل في طريقها الأخضر واليابس بفعل قوى الشر أو دائرة الشر على نحو ما نرى بادئ ذي بدء غرب مصر في ليبيا في الموقف الحاضر، وجهد السياسة الخارجية المصرية أكثر ما يكون كثافة وحضوراً في هذا الجزء لتحطيم هذه الدائرة الشريرة التي تهدد الأمن القومى في مصر، وتهدد أمن المنطقة كلها.

ولقد اجتمعت القوى الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية في ١٠ يونيو وهي الصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الروسي وأسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة للاتحاد الأوروبي في مدينة برلين، مقر اجتماع الدول الصناعية الكبرى مع ممثلى الشعب الليبي لإدارة حوار سياسي تحت مظلة الأمم المتحدة وبمشاركة ممثلها «برناردينو ليون» ووزير خارجية ألمانيا لمحاولة استعادة السلام والاستقرار والازدهار في ليبيا على الرغم من أن ليبيا تواجه الآن أخطاراً تهدد سيادتها ووحدة أراضيها، وإذ حاولت هذه القوى تشخيص الأوضاع الراهنة في ليبيا، فقد قدرت أنها لم تزل تعاني من الصراعات المسلحة التي تؤدي إلى

معاناة سكانها واتساع دائرة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ونزوح أعداد كبيرة من السكان واستنزاف مواردها والانهيار الوشيك للأوضاع الاقتصادية والمالية في ليبيا ثم تحولها بالضرورة إلى دولة ينطبق عليها وصف الدولة الفاشلة بامتياز.

أما الجماعات الإرهابية، طبقاً لما حدده مجلس الأمن الدولي، فهي تسعى لأن تغرس جذورها في ليبيا بعد تقسيم أراضيها وتهدد أمنها وأمن المنطقة كلها من حولها، وعلى رأسها مصر الدولة الأقرب جغرافياً بالإضافة إلى تونس ثم الجزائر وصولاً إلى دول الداخل الإفريقي مثل مالي والنيجر وتشاد، ومن الضروري أن نستذكر نوعية الدول المشتركة في الاجتماع الدولي المشار إليه في برلين يوم ١٠/ ٦/ ٢٠١٥ فهى دول كبرى قد تتعرض لآثار غير مباشرة أمنية واقتصادية، لكن دولاً متوسطية قريبة ومجاورة مثل إيطاليا وأسبانيا وفرنسا، سوف تتضرر ضرراً بالغاً بفعل الآثار الديمغرافية المترتبة عن انهيار أو فشل ليبيا بفعل الهجرة غير الشرعية إلى شواطئها مهما كانت سياسات الوقاية والحصار لمنع تدفقات الهجرة الضاغطة من شمال إفريقيا ومن دول تُعرف باسم دول الساحل وجنوب الصحراء.

وفي مواجهة هذه المخاطر كلها، تكثف الدبلوماسية المصرية من جهودها للتقليل من الآثار الفادحة لتقسيم ليبيا، بالعمل على جمع حكامها وقبائلها وحكمائها وتوحيد صفوفهم من أجل تحقيق حكومة وفاق وطني مع التأكيد على الالتزام بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها والارتكاز إلى «شراكة» بين كل المناطق الليبية ودعم «العملية السياسية» من خلال سياسة الحوار السياسي من أجل وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وإطلاق سراح السجناء وعودة النازحين في إطار شامل يلبي حاجات كل الأطراف واتخاذ التدابير ضد كافة التهديدات للسلام والاستقرار في ليبيا.

أن النظرة التحليلية للواقع لليبي الآن تكشف عن أن ما يُقال عنها (الجماعات الجهادية) من أتباع الدولة الإسلامية وأنصارها قد بدأت تفرض سيطرتها على أهم المدن وهي سرت ومصراتة، والمطارت العسكرية ومخازن السلاح وفرص حالة من الفوضى التي دفعت بالآلاف للهروب إلى دول أوروبا. هذه «الدولة المسماة

بالإسلامية» توسع من مناطق نفوذها وتسعى لإعلان ما يُسمى «بالخليفة» أبو بكر البغدادي فى أقاليم برقة وطرابلس ولايات خاضعة لتلك الخلافة، وذلك في إطار استراتيجية للتوسع تتجاوز ليبيا إلى دول شمال إفريقيا.

وترى هذه الاستراتيجية أن ليبيا هي بوابة «الدولة الإسلامية» فهي تطل على البحر المتوسط وعلى الصحراء الكبرى وما وراءها وتطل على مصر والسودان والنيجر وتجاور تونس والجزائر كما سبق القول، فهي نقطة ارتكاز وانطلاق في التقديرات الاستراتيجية العليا لدولة الإمارة الإسلامية (داعش)، وهي كذلك تهيئ قاعدة نموذجية لشن المزيد من الهجوم على الجوار القريب (مصر بصفة خاصة).

والأوضاع الفوضوية الآن في ليبيا مثالية لتنازع سلطتين للحكم في مناطق الشرق والبرلمان الشرعي المنتخب، وحكومة طرابلس التي تسيطر على موارد الطاقة ومخازن السلاح والسيطرة على الميناء والمطار والقاعدة الجوية وأهم مؤسسات الدولة منذ فبراير الماضي والسيطرة على الشبكة الضخمة للمياه للمدن الليبية.

وتكمن الخطورة في ليبيا في ظاهرة الانقسام تلك إلى كيانين، كيان يمثل حكومة ذات اتجاه يوصف بأنه إسلامي في طرابلس، ثم سلطة موالية للجنرال «حفتر» في مدينة طبرق، وعموماً فإن الكيانين معاً يقعان على خلفية ظهير صحراوي شاسع يتيح حرية الحركة دون عائق للجماعات المسلحة وفرض حالة الفوضى. وإذا كانت مصر كقوة عسكرية ضاربة قد تحركت لتوجيه ضربات جوية ناجحة بعد أن تعرض مواطنوها المسيحيون في ليبيا لعمليات وحشية من الذبح على يد المتطرفين من تلك الجماعات (الإسلامية) وتدخلت مرة ثانية بوسائل استخباراتية متقدمة لإنقاذ مواطنين أفارقة أشقاء، فإنها بذلك تكون قد بعثت برسائل واضحة أن المساس بأمن المواطن المصري وأمن الوطن المصري خط أحمر يحرق كل من يحاول عبوره من الجماعات المتطرفة وبرغم ذلك فإنه لا يمكن واقعياً التقليل من قوة تلك الجماعات من حيث العدد أو من حيث التسليح فهم يمثلون تهديداً مباشراً للأمن المصرى القومي (يقدر عددهم في بعض الدوائر بـ٤٠ ألف مقاتل منتشرون في أرجاء ليبيا)

وسوف تظل المواجهات مستمرة لحصار هذا الخطر الداهم حتى يتم القضاء عليه وحصاره وحتى يتحقق ما ينشده المجتمع الدولي من التوصل إلى حل سياسي يقوم على أساس «التوافق» والوحدة ورفض الإرهاب والتطرف.

أما اليمن مفتاح السيطرة على جنوب البحر الأحمر، والمدخل للتجارة العالمية عبر باب المندب من شمال أوروبا أو آسيا إلى دول الشمال ودول الجنوب، فهي كذلك وقعت في مستنقع الفوضى والحرب الأهلية التي يحكمها صراع القبائل، شمال اليمن وجنوبه، ومذاهبه بين شافعية (وشوافع) وزيود أتباع المذهب الزيدي وهم وإن كان فرعاً من فروع الشيعة لكنهم يتعايشون مع أهل السنة منذ قرون ودون صدام أو تناحر كبير، لكن الأطماع الإيرانية القادمة من الدولة الفارسية على الخليج العربي إلى جنوب شبه الجزيرة جعلت من ثورة شعب اليمن على حاكمه «على عبد الله صالح» حصان طراودة للتدخل تحت عباءة الحوثيين أتباع عبد الملك الحوثى الذي تشيع مع قبائل شمال اليمن واتسع نفوذه يوماً بعد يوم حتى أغرق اليمن كلها في خضم صراع قبلي/ مذهبى وطائفي عقيم، ولا شك أن هذا الصراع المركب حوّل اليمن ذات الموقع الاستراتيجي الفريد إلى دولة «فاشلة» منهارة بعد سيطرة الحوثيين وأتباعهم على العاصمة صنعاء وعلى الأماكن الاستراتيجية الحاكمة في اليمن الجنوبي وميناء عدن والإطلالة على هذا الخليج الذي يسيطر على حركة الملاحة البحرية الآتية من آسيا والمتجهة إلى أوروبا والعكس.

والخطير أن الحوثيين، من أتباع المذهب الشيعي المدعوم مالياً ومادياً من إيران ليسوا هم وحدهم الذين يهددون أمن اليمن، بل يشاركهم المتشددون التابعون لتنظيم «القاعدة» بعد أن ازداد واتسع نطاق المواجهة بين أنصار الحوثيين وأنصار القاعدة جنوب اليمن، خاصة في مدينة «إب» وليس ثمة ما يبعث على الدهشة حين يقول المحللون أن اليمن سرعان ما تلحق بقائمة الدول الفاشلة.

على أن السياسية المصرية تقوم بالتنسيق مع السياسة السعودية التي كانت قد أخذت منذ بداية الصراع العربي -الإيراني في اليمن بالخيار العسكري لدحر

الحوثيين وحصار أخطارهم، وقد تحقق لها جزء كبير من ذلـك، ولكـن الواقـع لم يزل يقول أن القدرة على تحقيق النصر الكامل غير مطروح وإن أرسـلت إشـارات إلى الساسة الإيرانيين بأنهم تجاوزا خطوطاً حمراء بالـدخول في قلـب المصـالح العربية والإضرار بالأمن القومي العربي.

وفي كل الأحوال، فالدول الغربية الكبرى لم تزل تتطلع إلى أن تتوصل الأطـراف المتصارعة إلى «اتفاق تفاوضي» وقد دعت فرنسا لذلك لعقد مـؤتمر في بروكسـل في أكتوبر ٢٠١٥ من أجل تحقيق «عدالة انتقاليـة» تحقـق مناخـاً سياسـياً ملائمـاً لتنفيذ نتائج يتمخض عن حوار سياسي وإجراء استفتاء حول دسـتور جديـد، وإن كان الحل لهذه الأزمة لن يأتي من فرنسا أو غيرها بل عبر اليمنيين أنفسهم، بقلـب صفحات الماضي وفتح صفحة جديدة من العمل السياسي المشترك ودون إقصاء لأي طرف مع تعويض المتضررين من كل الأحداث الماضية.

والراصد لأحداث اليوم، وإن رأي حجم الكارثة الإنسـانية في الـيمن، يـدرك عـلى الفور أن الانتصار مهما كان وشيكاً لأي طرف، للحوثيين مثلاً أو حتـى لإيـران، فهـو انتصار قد لا يساوى التكلفة بعد تدمير كل مؤسسـات الدولـة ونـزوح الملايـين مـن اليمنيين، وإن كان يجب القول من الآن أن الأطراف الفاعلة الرئيسية في هـذا الصـراع الممتد وعلى رأسها السعودية ومصر الحليف الداعم للحلـين السياسـي والعسـكري والدعوة للدفاع عن الأمن القومي للوطن العربـي كلـه، قـد تأهبـت مـن اليـوم الأول لصراع طويل ومرير ممتد ينهك الجميع ويستنزف الموارد والطاقات ولا تساوى فيـه النتائج التكاليف المادية والبشرية، وسوف يأتي اليوم مهما طال انتظاره الـذي يجلـس فيه كل أطراف هذا الصراع، يمنيون، حكومة شـرعية، وحوثيـون، وقـادة سـعوديون، ومصريون، وزعماء خليجيون، ودول كبرى ذات مصالح اسـتراتيجية عليـا في منطقـة شبه الجزيرة العربية إلى طاولـة المفاوضـات للتوصـل إلى حـل سياسـي ينقـذ الـيمن والمنطقة كلها، فُحكم اليمن ليس بالأمر السهل تاريخياً، وقبائل الـيمن ليسـت ممـن يسهل انقياده لرأي حاكم، واليمن ذاتهـا بحاجـة إلى الـدعم والمـال والتنميـة حتـى لا تتحول إلى مستنقع جديد يضاف إلى مستنقع الدول الفاشلة في المنطقة.

ومنذ أكثر من قرن مضى وصلت جيوش مصر في عهد محمد علي باشا وبقيادة أبنه إبراهيم باشا إلى حدود مصر مع الدولة العثمانية وعندئذ أدرك كل صاحب رؤية استراتيجية وتاريخية أن حدود الأمن القومي المصري تقف عند حدود مصر التي تمتد حتى الحدود بين سوريا وتركيا الحالية، هكذا تمثل سوريا مهما كان نظام الحكم فيها بالنسبة لمصر خطاً أحمر تحاول تحت مختلف المسميات أن تخرج بصيغة تحقق من خلالها تطلعات الشعب في أن يمتلك قراره ومصيره بيده، وأن تنقذه من براثن حكم استبدادي يمارسه حاكم أطلق كل ألوان التعذيب والقتل والدمار ضد شعبه وأرضه، لكن القيادة المصرية في واقعية وتوازن وفي التزام بالمبادئ والمواثيق ارتأت أن دعم إرادة الشعب السوري هي الأولى بالمساعدة لا دعم النظم ولا دعم الحكام، وذلك كله من خلال الاستقبال والحوار مع ممثلي القوى المعارضة المعتدلة، وأدارته بفعالية وفي إطار مؤتمراتها في القاهرة تنفيذاً لاتفاق يسمى باتفاق «جنيف ١» الذي تحدد أطر الحل السياسي الواقعي للأزمة السورية المركبة.

سوريا هي البوابة الشمالية للأمن القومي المصري، الدولة الشريكة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، والمواجهة مع إسرائيل (والتي قيل عنها أنه لا حرب بدون مصر، ولا سلام بدون سوريا) تطرح أكثر من أي حالة أخرى نموذجاً لفشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ونموذجاً للتدخلات الإيرانية لدعم حكم بشار الأسد ودعم حزب الله في لبنان والسكوت على المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والسكوت عن انتهاكات حقوق الفلسطينيين المشروعة في تطبيق فج لسياسة المعايير المزدوجة.

بيد أن الإشكالية أو المعضلة لصانع السياسة العربية، مصرياً كان أو خليجياً، مع كل الدعم لإرادة الشعب السورى، ورفض انتهاك حقوقه، أنه في حالة إزاحة الحاكم بشار الأسد، فإن الأقلية العلوية سوف تقاوم بشراسة كل الأوضاع التي قد يسفر عنها الوضع الجديد، كما أن السيطرة قد تنقل إلى «قوى الإسلاميين» المرتبطين بالقاعدة وليس لدى الولايات المتحدة ولا أوروبا وربما ليس لدى القوى العربية القومية في الوقت الراهن على الأقل تصور محدد وواضح المعالم لما بعد سقوط بشار الأسد

باستثناء الرؤى العامة التي تطرحها قوى المعارضة السورية المعتدلة والتي لم توضع بعد على المحك، فقد ينبئ الوضع الراهن في سوريا أنه ثمة تغيرات بازغة في موازين القوى الداخلية فيما بين نظام الأسد وبين المحور الشيعي المساند من ناحية وبين الجماعات المتمردة ومعظمها ينتمي إلى المعسكر السُنى من ناحية أخرى، وتشير المعارك الدائرة بينهما إلى احتمال ظهور بعض السيناريوهات بالنسبة لمستقبل سوريا.

والموقف الراهن يكشف عن وجود أربعة جبهات وأربعة جيوش، الأولى هي قوى المتمردين المعارضة لنظام بشار الأسد، وتواجه قوى التمرد القوات الداعمة للنظام، ومن بينها القوات السورية المفككة، وقوات «القدس» الإيرانية، ثم مقاتلون تابعون لحزب الله (حوالي ٥ آلاف منها من يقاتل على الأراضي السورية ذاتها) ثم الآلاف من المتطوعين الذين دخلوا سوريا وانضموا إلى الميليشيات الشيعية وتشمل الجبهات، الجبهة الشرقية، وهي القوة الرئيسية التي تضم قوات «الدولة الإسلامية» التي استكملت السيطرة على شرقي سوريا والمعابر الحدودية بين سوريا والعراق، ثم الجبهة الشمالية حول مدينة «حلب» وأهمها تنظيم المتمردين من «جبهة النصرة» وهي نوع من الإطار أو المظلة التي تسمى «بجيش الفتح» من القوات الإسلامية في محافظة «إدلب»، والجبهة الوسطى التي تمتد على الطريق الساحلي دمشق-حماه-حمص، وقوة التمرد الرئيسية الأخرى وهي «جبهة النصرة» التي تقاتل ضد حزب الله، ثم الجبهة الجنوبية وهي المنطقة بين دمشق ودرعا في الجنوب والسويداء في الشرق والقنيطرة في الغرب.

وفي إطار تغيير موازين القوى، نرصد اتجاهاً نحو توحيد قوات المتمردين بدعم من الدول السُنية، بهدف تفكيك الخطط الإيرانية وخطط حزب الله بعد أن كانت الموازين حتى عهد قريب تميل لصالح هذا المحور.

إلا أن التقديرات أصبحت تميل الآن إلى أن نظام بشار الأسد قد وصل إلى نقطة اللاعودة خاصة وأن القوات الداعمة له أصبحت تواجه صعوبات جمة في التصدي

للهجوم المكثف من قوى المتمردين، ففي الوقت الذي تحاول إيران وحزب الله الحيلولة دون سقوط دمشق وحتى لو استطاع بشار الأسد الاحتفاظ بالسيطرة على دمشق فهو في حقيقة الأمر لا يسيطر إلا على ربع الأراضي السورية وأصبح غير قادر على استعادة الحدود المعروفة لسوريا واستعاض عنها بالحدود الواقعة على أنقاض بلاده سوريا.

هذا التوحيد للقوى المعارضة لنظام بشار الأسد قد أحدث تغيراً واضحاً في موازين القوى من الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، وفي ضوء هذه المستجدات فأنه من أولى مهام صانع السياسة العربية أن يعمل على أن يدرأ خطر انتشار أي نفوذ لإيران من ناحية أو القوى الإسلامية المتطرفة من ناحية أخرى، أو إلى انتشار جماعات المقاتلين المتطوعين الذين دخلوا سوريا بالمئات من كل مكان للتحالف مع هذا الطرف أو ذاك، وانتشارهم له أثاره المدمرة في باقى أرجاء الوطن العربي، سواء لبنان الملاصقة أم الأردن أو مصر عبر صحراء سيناء التي تحاول مصر جاهدة أن تُحبط محاولات الإرهابيين تحويلها إلى أرض مستباحة لقوى التطرف وما يُسمى «بالإمارة» أو «الخلافة»أو مرتكزاً لتنظيم «القاعدة» التي تتسلل من خلالها إلى الحدود المصرية ومدنها وقراها وتلتقي بأمثالها من المقاتلين الذين تسللوا إلى ليبيا من جنوب الصحراء ومن كل مكان في شمال إفريقيا، وحتى لا يتحول الوطن العربي شرقاً وغرباً وجنوباً إلى ساحة من الدول الفاشلة والمنهارة أو يتحول الشرق الأوسط كله إلى أرض الدول الفاشلة.

د. رضا شحاته

١٣ يونيو ٢٠١٥

الفصل الأول

اليمن : الصراع الداخلي والإقليمي والسباق الدولي (السعودية – إيران) ، الولايات المتحدة ، والتنظيمات الإرهابية

أولاً :

اليمن والصراع الإقليمي بين العرب وإيران

يمثل قرار السعودية في ٢٦ مارس ٢٠١٥ بالتدخل عسكرياً بهدف الحيلولة دون سيطرة المتمردين (الحوثيين) نقطة فاصلة في الصراع الإقليمي بين العرب والفرس من أجل السيطرة على مقادير المنطقة والتصدى لمحاولات التدخل الإيراني الزاحف على حدود السعودية، وإن لم يكن هذا الرد السعودي هو الأول لدعم السُنة في مواجهة «الحوثيين» أتباع المذهب الشيعي والذين يستمدون الدعم من إيران.

على أن الرد السعودي هذه المرة يأخذ أبعاداً أوسع، وذلك بحشد «تحالف سُنى» أو تحالف من الدول «السُنية» في مواجهة إيران، وهو ما قد يمثل سابقة لتدخلات عسكرية في المستقبل لمواجهة المحاولات الإيرانية.

حشد السعوديون عشرة دول سنية (منها ٤ من دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت-البحرين-قطر-الإمارات) وإن تضمن كذلك الأردن والمغرب ومصر والسودان (كان مثل هذا التحالف قد تشكل في حرب الخليج عام ١٩٩٠) ثم شُكل مؤخراً في العام الماضي ٢٠١٤ للتصدي إلى ما تُسمى بالدولة الإسلامية (يقال مجازاً «داعش» أو الدولة الإسلامية في سوريا والعراق) بقيادة الولايات المتحدة والسعودية.

أما التحالف العسكري العربي الراهن، فهو بقيادة السعودية (وإن لعبت الولايات المتحدة دوراً ثانوياً في تزويد السعودية والدول المتحالفة معها بالمعلومات الاستخباراتية ونوع من الدعم اللوجستى.

هذا التدخل العسكري العربي اقتصر حتى الآن على استخدام القوات الجوية

لضرب المواقع الحوثية في طول اليمن وعرضها، بدءً من العاصمة صنعاء والحدود اليمنية السعودية في الشمال، بل وصل إلى حدود عدن في الجنوب، وليس من الواضح حتى الآن فيما إذا كانت قوات التحالف سوف تقرر التدخل البرى بقواتها أم لا، على أن وزير الخارجية السعودي الحالي (سفير السعودية في واشنطن من قبل) كان قد ذكر في مارس الماضي أن المملكة على استعداد لاتخاذ أي تدابير لحماية الحكومة الشرعية في اليمن والحيلولة دون سقوطها، وصف التدخل العسكري للتحالف بأنه تدخل محدود (تدخلت بالفعل بعض دول التحالف بقوات برية خريف ٢٠١٥).

وقد اعتمدت تصريحات السفير السعودي على وثائق الأمم المتحدة (مجلس الأمن) والجامعة العربية بشأن «حق الدفاع عن النفس» المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الإقليمية لمواجهة «التهديد الحوثي» لأمن اليمن ولاستقرارها وسيادتها.

والثابت تاريخياً أن اليمن ظلت دائماً أقرب ما تكون إلى شوكة تدمي الجسد السعودي برغم فقرها وضعف إمكانياتها (ورغم أن السعودية ظلت دائماً تضخ المليارات في خزائن الدولة اليمنية) لكن اليمن دأبت وهو أمر يثير الدهشة على دعم خصوم السعودية مثل دعم اليمن لصدام في حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) ومساندة اليمن للإخوان المسلمين الذين تصفهم السعودية بأنهم «جماعة إرهابية»، لكن اليمن فشلت في الوقوف أمام انتشار تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومن اتخاذ اليمن مقراً لها [(١)].

حاولت السعودية تحويل مساندتها من رئيس لرئيس، ومن قبيلة لقبيلة في اليمن بهدف تحقيق الاستقرار وخلق نظام موال لها، فدعمت في نفس الوقت وحدة

(1) OTTAWAY D. 2015. *Saudi Arabia Forms a Pan-Arab Sunni Alliance Against the Houthis*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter. org/publication/saudi-arabia-forms-pan-arab-sunni-alliance-against-the-houthis>

اليمن (وأحياناً دعمت تقسيم اليمن بين شمالٍ وجنوب) تحقيقاً لنفس الهدف (حرب عام ٩٢ بين حكومتي الشمال والجنوب).

دعمت السعودية لسنوات طويلة الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ثم عملت على إزاحته بعد الثورة عليه عام ٢٠١١ في أعقاب انتفاضات الربيع العربي، وهي الآن تدعم الرئيس الحالي الشرعي «عبد ربه منصور هادي»، لكن التمرد الحوثي والدعم الإيراني المتواصل أدي إلى الإطاحة به (الحوثيون كما هو معلوم من أتباع المذهب الزيدي، وهو فرع من فروع زيد بن عليّ كرم الله وجهه حفيد الحسين بن على نفسه، وهم يسمون بالشيعة الزيدية» ويمثلون حوالي ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من المسلمين في اليمن، وهو أقرب إلى مذهب السنة ولا يؤمنون بمعصومية الأئمة بعد الحسين بن على.

ودون الدخول في تفاصيل كثيرة، فهو مذهب نشأ بداية القرن الثامن الميلادي وسمي «بالزيدية» على نهج المذهب الشيعي في أصوله الأولى، وهو الأمر الذي جذب إيران إلى جانبهم، وساعدهم في الاستيلاء على العاصمة صنعاء، وهو يمثلون حوالي ٣٥٪ من سكان اليمن (٢٦ مليون نسمة) وزعيمهم هو عبد الله الحوثى الذي ينتمي لمعقل الحوثيين في صعدة شمال اليمن.

يمثل سقوط اليمن في أيدى الحوثيين لحظة من اللحظات العصيبة في السياسات العربية التي انفجرت فيها حروب أهلية بين نظم الحكم وبين متمردين من مختلف الاتجاهات المذهبية والقبلية أو العرقية والطائفية. أما في حالة اليمن وسيطرة الحوثيين عليها، فهي مؤشر خطير على دلائل السيطرة الإيرانية الطامعة في دولة عربية حاكمة لموقع استراتيجي مثل اليمن، واستغلال تقسيمها المذهبي لأغراض الهيمنة ولاستخدامها ورقة قادمة هامة في مفاوضاتها النووية مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووى الذي تحاول «الخروج» به إلى النواحي العسكرية [1].

(1) ZIMMERMAN K. 2015. *2015 Yemen Crisis Situation Report: June 30*. Critical Threats Project. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.criticalthreats.org/yemen/yemen-crisis-situation-reports-june-30-2015>

أما إذا استعرضنا الموقف العسكري الحالي في اليمن (يونيو ٢٠١٥) بل وحتى خريف ٢٠١٥ فهي تشهد تحرشات الحوثيين بالحدود السعودية وإطلاق الصواريخ الباليستية وهو ما يُنذر بتصاعد الاشتباكات بين القوات السعودية والحوثيين على طول الحدود، ومن المرجح أن تجهض المباحثات المحتملة التي تتوسط فيها الأمم المتحدة في جنيف(*).

بيد أن الاتجاه للتصعيد هو السمة الغالبة على تحركات الحوثيين، ومن ثم تبادل إطلاق صواريخ (الأسكود) من الجانب اليمني يقابله إطلاق صواريخ «الباتريوت» من الجانب السعودي عبر الحدود بين البلدين في منطقة «جيزان»، الأمر الذي يدفع السعودية لنشر وحدات الجيش للدفاع عن المدينة وضرب العاصمة اليمنية صنعاء.

ومع خلفية هذه الاشتباكات المتبادلة ليس من المرجح خروج المفاوضات في جنيف بنتائج تمثل بداية التسوية السياسية برغم موقف حكومة «عبد ربه منصور هادي»، إذ كان الحوثيون أنفسهم قد وافقوا من قبل على الانضمام لمباحثات تحت رعاية الأمم المتحدة، على أن حكومة الرئيس الحالي (هادي) لم تزل تصر على أن المباحثات تستهدف في الأساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) ولا تستهدف (المصالحة) أو التوفيق بين الجانبين (يدعو القرار الحوثيين «لنزع السلاح» و«الانسحاب من الأراضي» التي كانوا قد استولوا عليها). (وافقت حكومة الرئيس (هادي) على الانضمام لمباحثات مع الحوثيين في أكتوبر هذا العام).

والتطور الخطير في هذه الحرب الأهلية المستمرة أن بعض المقاتلين يزعمون الانتماء لما يُسمى «تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش) كما يزعم هؤلاء المقاتلون السيطرة على محافظة «البيضاء» والتي تقع جنوب وسط اليمن (تنظيم الدولة الإسلامية يعارض الحوثيين ويقاتلهم لانتمائهم للمذهب الشيعي) إذن فهي

(*) من الواضح أنه في الشهرين الماضيين، يوليو وأغسطس طرأ تحول واضح في الميزان العسكري لصالح قوى التحالف العربي، وضد الحوثيين، حيث استطاعت المقاومة الشعبية (القبلية) المناهضة للحوثيين إلحاق عدة هزائم وتمكنت من دخول مدينة عدن. (أنظر تقرير حديث لمجموعة الأزمات الدولية عن المكاسب التي حققها التحالف -تقرير اليمن في أغسطس ٢٠١٥).

حرب أهلية بين شيعة (حوثيين) وسنة (أتباع الدولة الإسلامية)، كذلك تزعم المقاومة القبلية المضادة للحوثيين قيامهم بشن الهجمات على الحوثيين لدوافع مذهبية، وهو الأمر الذي يثير على الفور تقديرات وتوقعات أن تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية يسهم في شن القتال ضد الحوثيين في منقطة «الظاهر» بمحافظة البيضاء، وفي كافة مناطق المحافظة، كما يثير تكهنات بالصراع الجانبي بين تنظيمين مقاتلين على نفس الأرض، تنظيم «القاعدة» نفسه في مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» في إطار التنافس والتناحر بينهما في القتال ضد الحوثيين، ويمارس تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية عملياته العسكرية في إقليم حضرموت [(١)].

هذا المشهد من صراعات عسكرية بين تنظيمين إرهابيين (القاعدة والدولة الإسلامية) بهدف السيطرة على اليمن، وهو في كل الأحوال صراع بين دولتين متجاورتين، السعودية في مواجهة حكومة منهارة في اليمن سقطت في أيدى مقاتلين ومتمردين حوثيين من أتباع المذهب الزيدي (الشيعي) الموالي لإيران الذي ينازع الحكومة الشرعية في سلطاتها وسيادتها والتي تتمتع بالدعم السعودي والعربي والأمم المتحدة، ومثل هذا المشهد السياسي العسكري يكشف المدى الذي وصلت إليه الحالة العسكرية المتردية في اليمن، ومن ثم فالتقديرات الأرجح حتى الآن (خريف ٢٠١٥) أن الصراع الحالي على الأرض سوف يستمر ومن ثم يفتح المجال لتوسيع نشاط وعلميات «القاعدة» وعمليات «الدولة الإسلامية» خاصة على خطوط الاقتحام والقتال مع الحوثيين.

وقد سبقت الإشارة إلى أن حكومة الرئيس «هادي» كانت قد وافقت على المشاركة في مباحثات جنيف (١٤ يونيو ٢٠١٥) إلا أنه اشترط تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ الذي يتضمن انسحاب قواتهم من المدن اليمنية، وهو يعلم سلفاً أن الحوثيين لن يقبلوا بمثل هذا الشرط، وإن كان «هادى» والسعودية من قبله تسعى تغيير موازين القوى في اليمن بإتاحة المزيد من الوقت للمقاومة المسلحة بتنفيذ

(١) المصدر السابق .

أهداف الهجوم الجوى السعودية (عاصفة «الحسم»).

وبرغم استمرار عاصفة «الحسم»، ثمة حقائق لم يعد من الممكن تجاهلها حتى ولو ظلت وسائل الإعلام في دول التحالف العسكري تمتنع عن إلقاء الضوء عليها، وتلك الحقائق تتمثل في أن قطاعات واسعة من الرأي العام في دول التحالف العسكري العربي نفسه قد بدأت في التساؤل [1] عن جدوى الحملة الجوية على المدن اليمنية بعد أن ارتفعت نسبة الخسائر البشرية بين سكان اليمن التي تسجل بعض التقارير أنها تجاوزت الآلاف، وتساؤلات أخرى عن أسباب التوقف فجأة عن تلك الضربات الجوية ثم استئنافها دون تفسير مقنع لهذه القرارات، وثمة تساؤلات أخرى طرحت على السعودية ومسئولوها وهو ما هو دور القبائل اليمينية المناهضة للحوثيين، ولماذا لم تتحرك تلك القبائل لدعم -على الأرض- الجهود العسكرية الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية، ولماذا لا تتصدى القبائل اليمنية الموالية للسعودية للحوثيين؟

هذا الموقف العسكري الذي لا يبدو وأنه قد حسم بالحملة الجوية فرض على السياسة السعودية أن تتساءل عن جدوى القرار الاستراتيجي بشن الحرب بعد أن سجلت على الصعيد الدبلوماسي نجاحاً في مجلس الأمن باستصدار قرار رقم ٢٦١٦ الذي يفرض على الحوثيين الانسحاب من المدن التي احتلت، بما في ذلك العاصمة صنعاء وكذلك الاعتراف بشرعية حكومة الرئيس عبد ربه «منصور هادى»، فالنجاح الدبلوماسي الضخم لم تستطع السياسية أو الاستراتيجية العسكرية ترجمته على الأرض لاستعادة صنعاء، ولا انسحاب الحوثيين من المدن، ولم تزل شرعية الحكومة برئاسة (منصور هادى) لا تمارس سلطاتها الفعلية، اللهم إلا مؤخراً في سبتمبر ٢٠١٥ بنقل مقر الحكومة إلى عدن(*).

(1) OTTAWAY D. 2015. *Saudi Arabia's Yemen War Unravels*. The National Interest. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://nationalinterest.org/feature/saudi-arabias-yemen-war-unravels-12853>

(*) تمكنت قوات المقاومة الشعبية المناهضة للحوثيين من دخول مدينة عدن خلال شهر أغسطس ٢٠١٥م.

وربما كان ثمة احتمال، لم تطرقه السياسة السعودية بعد، وهو التعامل مع الرئيس السابق «على عبد الله صالح» الذي دعمت قواته وأسلحته المتمردين الحوثيين في تحركاتهم وانتشارهم خاصة وأن على عبدالله صالح كان من قبل يحظى بدعم قوي من السعودية، يبدو أن فتح باب الحوار مع المؤتمر الشعبي العام –حزب علي عبد الله صالح– الذي بعث، كما تقول بعض التقارير بوفد إلى الرياض ليبدي نية الاستعداد لتعديل مواقفه ولنقُل «تغيير موقفه»[١] بدعم الموقف السعودي.

ويمكن القول بالنسبة للتقديرات الاستراتيجية للموقف السعودي والقرار السعودي الاستراتيجي بإنشاء التحالف العسكري العربي لمواجهة التدخل الإيراني في اليمن وسيطرة الحوثيين، وقرار شن حملة عسكرية جوية تحت قيادة السعودية، أنه قد تبين بعد مرور عدة أسابيع من الحملة أن استخدام القوة الجوية له حدود معينة[٢].

هذا ويشير التقرير إلى أن الخسائر البشرية بلغت حد الكارثة بمصرع ٢٥٠٠ من السكان واتساع نفوذ الدولة الإسلامية (داعش) فوق الأراضي اليمنية، وأصبحت السعودية تواجه نفس المأزق الذي ظلت تواجهه الولايات المتحدة في العراق وفي سوريا، ولم يغير القرار السعودي بالتدخل العسكري الجوي في اليمن من موازين القوى على الأرض في ميزان القتال أو في إصرار الحوثيين المدعومين من إيران على التمسك بما تحقق لهم من مكاسب (فشلت جهود الأمم المتحدة من ١٥-١٩ يونيو) في الجمع بين الجانبين للتفاوض أو حتى الاتفاق على وقف إطلاق النار أو حتى السماح بإمدادات الإغاثة والطوارئ داخل المناطق التي

(١) المصدر السابق.

(2) OTTAWAY D. 2015. *Rolling Thunder? Saudi Arabia Discovers the Limits of Air Power*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/rolling-thunder-saudi-arabia-discovers-the-limits-air-power>

تجرى فيها المعارك الحربية [1].

كذلك بالإضافة إلى قصور العمليات العسكرية الجوية التي تقوم بها السعودية، فإن الإدارة الأمريكية عجزت حتى الآن عن العثور على مخرج من هذا المستنقع اليمني سواء بإجراء مباحثات سرية مع ممثلي الحوثيين في عُمان ثم دعم المباحثات في جنيف، فهل تتدخل الإدارة الأمريكية لإقناع السعودية بتعديل سياساتها وتعديل موقف حلفائها.

ورغم أن السعودية والولايات المتحدة تجمعهما علاقات تعاون أمنية وعسكرية لعقود طويلة، لكن الحقيقة أنه ثمة افتراق أو لنقل اختلاف واضح بينهما في الرؤى والأولويات، فالسعودية تهتم في المقام الأول بتأكيد سيطرتها العسكرية وقوتها الجوية في المنطقة لأول مرة، وتمثل اليمن النموذج الأوضح، بإن السعودية قادرة على التصدي لإيران وحلفائهم، أما بالنسبة للولايات المتحدة فالأولوية الأولى هي التوصل لاتفاق مع إيران لتقييد برنامجها النووي، لكن الحرب في اليمن تمثل تأثيراً سلبياً أو «انحرافاً» في تحقيق هذا الهدف.

أما الأولوية الأخرى للولايات المتحدة في اليمن فهي محاربة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية التي تعتبرها الولايات المتحدة أخطر تهديد يواجه «الوطن الأمريكي» والدليل على ذلك أن واشنطن بعثت في إبريل ٢٠١٥ بسبعة سفن حربية لمنع إيران من إرسال أسلحة أو إمدادات إغاثة للحوثيين. (المثير أن الحوثيين يشاركون الولايات المتحدة الأولوية في محاربة تنظيم القاعدة (السنية المتطرفة) وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ومما يعقد الموقف ويضاعف من صعوبات التوصل لمخرج في اليمن، هو التناقض والاختلاف في الموقفين الأمريكي والسعودي وكذلك عدم الاتفاق على موقف بالنسبة لسوريا والعراق.

(1) OTTAWAY D. 2015. *Rolling Thunder? Saudi Arabia Discovers the Limits of Air Power*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/rolling-thunder-saudi-arabia-discovers-the-limits-air-power>

وتشير التوقعات أن التصعيد هو الاحتمال الأرجح، وذلك أن السعودية تقوم بتدريب الآلاف من القبائل اليمنية عسكرياً وتتأهب لشن جهد حربي ضخم لطرد الحوثيين من عدن وهي أهم مدن الجنوب وميناءه المُطل على باب المندب والمتحكم في طرق التجارة العالمية وممرات الملاحة من وإلى البحر الأحمر ومدخله الجنوبي إلى المحيط الهندي.

وقد أشرنا من قبل في معرض تحليل الموقفين الأمريكي والسعودي في سياق التدخل الأمريكي الدبلوماسي لفتح حوار سري مع جماعات الحوثيين إلى دور «دولة عُمان» التي أثرت أن تمتنع عن المشاركة في الحملة العسكرية إذ فضل السلطان «قابوس» حاكم عمان إتباع سياسة عدم التدخل [1] وهذا الموقف يتمثل في الدعوة لحل سياسي وسط ويستبق الحاجة إلى التدخل العسكري، ومن هذا المنطلق أتاحت عمان الفرصة لعقد الاجتماعات على أراضيها ولعل دوافع عمان في اتخاذ هذا الموقف الرافض «للتدخل» والداعي «للحلول السياسية الوسط» إنما يعود لتقديراتها للمصالح الأمنية لعمان واهتمامها الأكبر بالاستقرار في المنطقة خاصة وأن اليمن يمثل بالنسبة لعُمان عنصراً مؤثراً في استقرارها من ناحية الجنوب لاسيما إذا كانت تتمتع بالاستقرار والأمن (اليمن أكثرية سكانها من السُنة) كما هو معلوم.

وقد اتصف موقف دولة عُمان على هذا النحو بالتوازن والتعادل فيما بين المواقف العربية السعودية وحلفائها من ناحية وبين ضرورات الحفاظ على موقفها المبدئي من سياسة «عدم التدخل» والحل الوسط بهدف الحفاظ على الاستقرار الإقليمي (يلاحظ تاريخياً أن عمان الدولة العربية الوحيدة التي لا يحكمها أكثرية من السُنة إذ أن معظم العمانيين (بمن فيهم السلطان قابوس من آل بوسعيد من الأسرة الحاكمة) ينتمون لأحد المذاهب التابعة والمتفرعة (مذهب الأباضية) من

(1) BARETT R. 2015. *Oman's Balancing Act in the Yemen Conflict.* Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/at/oman% E2%80%99s-balancing-act-yemen-conflict>

جماعات الخوارج في الإسلام وهو الذين رفضوا بيعة سيدنا علي بن أبي طالب وبيعة معاوية بن أبي سفيان في قضية التحكيم المشهورة بينهما في التاريخ الإسلامي [١] على أن عُمان لم تتخل عن الحملات السعودية وحملات دول مجلس التعاون الخليجي ضد المتطرفين، والتزمت بالدفاع عن المصالح العربية الخليجية ضد التهديدات الإيرانية، كما أتاحت «قناة سرية» للحوار النووي بين واشنطن وإيران.

أما بالنسبة لليمن، فإن عُمان تحاول القيام بدور المفاوض المتوازن بين الأطراف المتصارعة والأطراف الخارجية، فهي تقوم بدور ذي فائدة كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى في المنطقة سواء كانت السعودية أم دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والولايات المتحدة في آن واحد.

كان وزير خارجية إيران «محمد جواد ظريف» قد زار عُمان في ٢٦ مايو ٢٠١٥ والتقى بممثلين عن الجماعات الحوثية، وتشير بعض التقارير إلى أن وفد الحوثيين كان قد اجتمع من قبل مع مسئولين سعوديين وذلك بهدف استكشاف أبعاد التسوية والحلول الوسط، وعمان على هذا النحو تقوم بما يصفونه «بالوسيط الأمين» وهو ما يُعلي من شأن دورها بين مختلف الأطراف الذي يساعد في تقديرها على تحقيق الاستقرار في عُمان ذاتها.

ومما لا شك فيه أن استمرار الصراع في اليمن وأقاليمه الشرقية يمثل تهديداً للأمن العماني وربما كانت الحركات اليسارية في الستينيات والسبعينيات الداعمة لحركة «ثورة ظفار» قد استطاعت فصل منطقة «ظفار» وجنوب عُمان عن مسقط. هذا التاريخ من الفوارق والاختلافات الثقافية بين القبائل وجماعات السُنة في الجبال الجنوبية والمناطق الساحلية في عُمان، مثل هذا التاريخ خلق أوضاعاً أتاحت لجبهة «تحرير عُمان والخليج العربي» المتمركزة في اليمن الجنوبي فرصة

(١) BARETT R. 2015. *Oman's Balancing Act in the Yemen Conflict.* Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/at/oman% E2%80%99s-balancing-act-yemen-conflict>

تكاد أن تصل إلى درجة النجاح وتحقق أهدافها.

أما في اليمن فإن مطالب أهل السُنة جنوب اليمن بالاستقلال عن مناطق الشمال (الزيدية) بالإضافة إلى الدعم السعودي لتلك المطالب تقترن بحالة الفوضى في شرقي اليمن تثير المتاعب والاضطراب والمشاكل لدى الحكومة اليمنية، إذ أن التطرف والقتل ظاهرة «الأصولية السُنية» التي تقف على أبواب عُمان هي تثير من المخاوف والهواجس أكثر مما كانت تثيره «جبهة تحرير عمان والخليج العربي» في عقدي الستينات والسبعينات.

ومن المنظور العُماني فإن حركة «الحوثيين» واستمرار مشاركة الرئيس السابق «على عبد الله صالح» في السياسات اليمنية لا تمثل خطراً كبيراً بل ربما كانت مواقفهم هي الأقرب للسياسة العُمانية من حيث المصالح الأمنية، وإن كانت قد استثارت التمرد في جنوب اليمن وأدت إلى التدخل السعودي الأمر الذي يتطلب التعجيل بالتوصل لحل وسط و«تسوية» والتصالح بين الأطراف، ومن ثم فإن عُمان قد تجد نفسها بحاجة إلى حلفاء لقمع أي تمرد داخلى ينشأ عن الأوضاع اليمنية، وذلك فالسياسة العُمانية الحالية تُركز على عنصر «التسوية» لإنهاء هذا المستوي من الصراع على الحدود الغربية. وما لم تفلح مثل تلك الجهود فسوف تستمر عُمان في ترسيخ علاقاتها بالولايات المتحدة وبريطانيا حليفها القديم، وربما كذلك مع إيران وذلك في حالة انتشار الاضطرابات والفوضى ووصولها إلى أقاليمها الجنوبية.

قراءة هذه المواقف المختلفة والتحالف العربي العسكري بقيادة السعودية ثم قراءة الموقف الأمريكي وأبعاده، وكذلك الدور العُماني في الوساطة والتفاوض بحثاً عن «الحلول الوسط» لدوافعها الأمنية الذاتية، هذه القراءة ربما تصل بالحل السياسي إلى نتائج مفادها أن عملية التفاوض من أجل تحقيق السلام تتعثر ولا تتقدم في سياق ظاهرة الانقسامات الحادة العميقة ثم اختلاف الحقائق المغايرة لأولويات الأطراف المتصارعة على الأرض.

ومع ذلك، فإن عملية التفاوض من خلال مباحثات الأطراف في جنيف ربما قد تحقق بعض الإنجاز الجزئي لعمليات الإغاثة وتخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن، وإن ظلت التسوية السياسية تصطدم بتحديات مستعصية والتي قد تتطلب شهوراً طويلة من التفاوض الشاق.

ولا شك أنه لابد وأن نأخذ في اعتبارنا عند استخلاص التقديرات حول الحرب في اليمن أن هذه الحرب قد أدت إلى تقسيم اليمن تقسيماً فعلياً إلى منطقة تخضع لسيطرة «الحوثيين» ومنطقة ثانية تخضع للمقاومة القبلية والشعبية في الجنوب، ثم منطقة ثالثة تتكون من الصحراء الشرقية ومناطق وسطية في مدن «تعز» و«أب».

على أننا نلمس أن القيادة الحوثية واضحة المعالم وإن كانت الفصائل المتحاربة لم تزل تتنافس على مكان القيادة في المنطقتين الأخيرتين.

إن التسوية السياسية التي قد تتيح إعادة بناء اليمن عسكرياً على المستوى القومي، ثم الإقرار والتصديق على دستور لليمن والاتفاق على تشكيل لجنة لإجراء الانتخابات ثم إجرائها فعلاً في مناخ من الشرعية الدستورية، هذه التسوية لم تزل سراباً بعيد المنال يلوح على الأفق لكنه سراب مراوغ غامض المعالم والأبعاد.

أولاً إذا استخلصنا تقديرات الموقف السعودي في إطار قراءة متأنية، تُوصف السعودية بأنها هي اللاعب الإقليمي الرئيسي في هذه الدراما اليمنية وباعتبار أن الأمن القومي السعودي –فضلاً عن الأمن القومي العربي ككل– يتأثر بشكل مباشر بتفاعلات وعواقب الصراع الدائر الآن في اليمن، وكذلك فقرار السعودية بإنشاء التحالف العسكري أو القوة العربية المشتركة مع مصر والإمارات والكويت والبحرين، إذ قرأنا هذا الموقف قراءه متأنية موضوعية فأننا نستطيع أن نستخلص أن المنظمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم يصطلح على تسميته بالدولة الإسلامية (داعش) يستهدف السعودية وأمنها وسيادتها واستقرارها— وتضع السعودية نصب أعينها هدفاً تبغى الوصول إليه لتقويضه وزعزعة دعائمه وركائزه.

ظل تنظيم «الدولة الإسلامية» لشهور طويلة (عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥) يتوعد بغزو to conquer أرض الحرمين الشريفين، وبلغت تهديداته ذروتها في مايو الماضي في رسالة صوتية نقلها زعيم التنظيم «أبو بكر البغدادي» وصف فيها قادة المملكة بأنهم «كفار» ومنذ ذلك الوقت دأب تنظيم داعش على شن هجمات إرهابية داخل السعودية، ومنذ أوائل يونيو ٢٠١٥ قامت عناصر تنتمي للتنظيم بارتكاب هجمات انتحارية موجهة للمساجد في المنطقة الشرقية للسعودية، حيث يعيش أغلب السكان الشيعة. ومنذ بداية هذا العام (٢٠١٥) استهدفت عناصر منتمية أو مرتبطة بالتنظيم عدداً من الدوريات الأمنية الشرطية في قبل المملكة ذاتها بما في ذلك العاصمة الرياض (في نفس السياق استهدف التنظيم دولة الكويت الشريك في التحالف مع السعودية قامت إحدى عناصرها بتفجير مسجد للشيعة) ولو أنه من الصعب الحيلولة دون ضرب هذه «الأهداف السنية» ولو على المدى القصير، كما أنه من الممكن أن تستثير التوترات المذهبية المشتعلة فعلاً نتيجة للصراعات الدامية على مستوى المنطقة كلها، فإن الاحتمالات ضئيلة في إمكان إحراز تنظيم الدولة الإسلامية لنجاحات كبرى في السعودية تشبه ما تحقق في كل من سوريا أو العراق على نحو ما استطاع تنظيم القاعدة مثلاً أن يحقق في اليمن أو في الصومال أو في شمال مالي في منطقة الصحراء الإفريقي، أو حتى في نيجيريا جنوب غرب إفريقيا.

وتفسير احتمالات الإخفاق لعمليات التنظيم الإرهابي (داعش) أو «القاعدة» في السعودية يعود إلى سبب واحد على الأقل من جملة سببين، أولهما وجود فراغ سياسي وأمني ناتج عن القتال العرقي والمذهبي الدامي في «دولة فاشلة» أو انتشار أحوال مادية بذاتها يمكن أن يتعرض فيها السكان السُنة (سواء كانوا هم الأكثرية أم الأقلية) فإنهم يتعرضون للهجوم والقمع والاضطهاد من جانب أتباع المذهب الآخر، وفي مثل هذا المناخ يضطر السكان السُنة داخل البلاد وخارجها بالانضمام إلى فصائل «الجهاد» للدفاع عن أخوتهم من السُنة كما هو الحال الآن في العراق وسوريا.

إلا أن مثل هذه الأسباب لا تنطبق على الأوضاع في السعودية، ومن ثم فإن محاولات التنظيم المُسمى بالدولة الإسلامية مآلها الإخفاق في أي محاولة لهدم النظام السياسي القائم[1].

وربما لاحظ البعض أن تنظيم «الدولة الإسلامية» هذا يختلف عن تنظيم «سُنى» متطرف آخر، خاصة في ضوء ما استطاع تحقيقه من تجنيد للآلاف للانضمام للقتال في سوريا وفي العراق، وفي ضوء قدرته على إدارة عملياته العسكرية ضد الحكومتين العراقية والسورية، الأمر الذي خلق بعض الانطباع بأن التنظيم لديه من الإمكانيات الأكثر تقدماً وتدريباً وخبرة، إلا أن الحقيقة التاريخية أن كلا التنظيمين الإرهابيين، «الدولة الإسلامية» و«القاعدة»، قد انتشروا وازدهروا في هذين البلدين حين كانا يتعرضان لمناخ من عدم الاستقرار في حدوده القصوى وفي ظل مناخ يسوده الضعف والتطرف.

أما في العراق فإن تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) قد غرس جذوره في الأراضي العراقية منذ الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣) حيث كان النظام السياسي القائم عندئذ قد انهار وسُلبت من الأقلية السُنية سلطاتها السياسية[2].

وسوريا كما نرى الآن، (سوف يخصص فصل خاص عن الحالة السورية) ومدى ما وصلت إليه من فشل أو انهيار، قد تحولت إلى ما يشبه «الفوضى المُخيفة» التي قد تثير الفزع لكل مراقب أو مُحلل سياسي نتيجة لما ارتكبه بشار الأسد من تدابير وحشية ضد الأكثرية السُنية بما أتاح لتنظيم الدولة الإسلامية أن تجعل سوريا «مقصداً جهادياً» للمتطرفين السُنة في العالم بأسره.

ولا ينفرد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بطريقته الحالية في تحقيق وجود له

(1) NAZER F. 2015. *ISIS Will Fail in Saudi Arabia*. Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/article/isis-will-fail-saudi-arabia>

(2) NAZER F. 2015. *ISIS Will Fail in Saudi Arabia*. Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/article/isis-will-fail-saudi-arabia>

في سوريا وفي تحدي سلطات الدولة، فكذلك فعلت «القاعدة» نفس الشيء ومن قبل في الصومال وفي مالي ثم في اليمن وفي غيرها كذلك على أن تلك البلاد عرفت في تاريخها صراعات عرقية ومذهبية وعرفت الكثير من عوامل الوهن والضعف، وإما أنها قد تفككت في الآونة الأخيرة أو أنها عجزت تماماً عن فرض سيطرتها على البلاد الخاضعة لها أو بناء مؤسسات سياسية وأمنية واقتصادية ناجحة.

وكما سبق القول، فإن أياً من هذه «الاشتراطات» أو كلها معاً لا تنطبق على السعودية، فالسكان السُنة ليسوا فقط الأكثرية المطلقة، لكنهم يسيطرون سيطرة كاملة ومحكمة على المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية للدولة السعودية، وكذلك لم تعرف السعودية في تاريخها فصولاً من العنف المذهبي أو القبلي أو العراقي كما هو الحال السائد الآن في اليمن أو في الصومال مثلاً، وليست السعودية بأي حاول من الأحوال على شفا التحول إلى «دولة فاشلة» كما هو الحال للأسف الشديد في بلد عربي آخر في الشمال الإفريقي وهو ليبيا (سوف نُخصص فصلاً بذاته عن الحالة الليبية ومدى ما بلغته من مظاهر التقسيم والانهيار والحرب الأهلية التي وصلت بها للتردي إلى دولة تنطبق عليها أوصاف الدولة الفاشلة).

بقراءة السياسية السعودية الخارجية في الوقت الحاضر، مع بداية عهد عاهلها الجديد الملك سلمان من عبد العزيز آل سعود وولي عهده ووزير دفاعه وقياداته، يبدو وأنها تنتهج سياسة خارجية هجومية نشطة وجريئة لا تتردد في اللجوء للخيار العسكري للدفاع عن أمنها وحدودها وإلى تشكيل تحالف عسكري لمواجهة إرهاب التنظيمات المسماة بالـ«جهادية» ولعل اليمن هي أوضح نموذج لتلك السياسة الخارجية الجديدة.

وتحليل استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية في السعودية يدل على أنها تستخدم مدخلاً مزدوجاً للعمل الإرهابي في المملكة، أولهما الهجمات واسعة النطاق ضد أماكن العبادة الشيعية والمساجد والمزارات الشيعية، وكذلك توجيه الهجمات الصغرى ضد الدوريات الأمنية «المكشوفة» أمنياً ومن ثم فهي تشيع عدم الاستقرار

على المدى القصير وتفاقم من حالة العلاقات المتوترة بين السُنة والشيعة.

وعلى أن قطاعاً كبيراً من المواطنين السعوديين يدينون الهجوم على المساجد والمزارات الشيعية، ومن هؤلاء قادة سياسيين ورجال دين كبار نددوا بظاهرة الانقسام المذهبي وأعربوا عن التضامن مع إخوانهم من «أهل الشيعة».

لقد استخلص جهاز الاستخبارات والأمن السعودي دروساً مستفادة من تجاربه السابقة في مكافحة تنظيم «القاعدة» ولا شك أنه سوف يُكيف هذه الخبرات بما يتناسب مع التعامل مع مخططات تنظيم داعش وعموماً فأن الصراع بينهما سوف يستمر في المستقبل المنظور.



ثانيًا:

الصراع على أرض اليمن والأبعاد المذهبية والقبلية في سياقها الدولي

في أعقاب سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وهروب الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى عدن، دخلت عملية الانتقال السياسي في اليمن مرحلة دقيقة إذا أن ظاهرة الاستقطاب للقوى السياسية تعكس التوترات المتفاقمة في المنطقة التي تنتهي عادة بالصراع العسكري المكشوف.

إن عملية الانتقال السياسي والتوازن الدقيق بين عناصره المختلفة مدعومة بمبادرة دول مجلس التعاون تعرضت لاحتمال الانهيار كنتيجة طبيعية تمخض عنها صراع القوتين السياستين المتعارضتين ألا وهما: المشروع السياسي البديل المقدم من «جبهة أنصار الإصلاح» التي تستند إلى التقاليد القبلية والدينية لليمن (وهي جماعة سُنية محافظة وسلفية كذلك) ثم النموذج «الجهادي» أو «المثالي» لتنظيم القاعدة في دول شبه الجزيرة العربية مع «تنظيم الدولة الإسلامية».

ويمثل المركزان المتنافسان للقوة في صنعاء وفي عدن قطبين يعكسان هذه التوترات الإقليمية ما بين السعودية وإيران وحلفائها. وفي هذا السياق فإن خطر التهديد العسكري الذي قد يستغرق دول المنطقة كلها والتي تقترن بأزمة أو بالأحرى كارثة إنسانية غير مسبوقة في اليمن يتطلب اهتماماً خاصاً وعاجلاً من المجتمع الدولي.

هذه الأزمة السياسية في اليمن خلقت دوائر واسعة من الأصداء الدولية، تتمثل في أن صعود جماعة أنصار الإصلاح –القوة السياسية الأكبر في اليمن– أثارت موجات من الصدمة، شملت المنطقة العربية كلها، إذ أن الإعلان الدستورى الذي

أصدرته اعتبر بمثابة انقلاب عسكري واقعي وتمخض عنه تطورات خطيرة مثل إعلان غلق الكثير من السفارات الغربية وسفارات الدول العربية في صنعاء، كذلك فالسعودية والمسئولين في دول الخليج العربية اتهموا إيران بأنها تقف وراء «الانتفاضة الشعبية» التي دربت الانقلاب للإطاحة بالحكومة الشرعية كجزء من استراتيجية إقليمية تلجأ لأساليب الهدم والتخريب وزعزعة استقرار الكيانات السياسية.

وقد تمثل رد الفعل الإيراني في أنهم لم يبالوا بتلك الاتهامات الموجهة لهم، حتى أن المصادر المقربة من الحرس الثورى الإيراني أبدت مشاعر الارتياح والتأييد لانتصارات حلفائها مع الترحيب بانضمام عنصر جديد إلى ما يسمونه «محور المقاومة» (1) axis of resistance.

وبرغم وجود بعض قنوات الاتصالات النشطة بين الرياض وطهران بما في ذلك قناة الوساطة السرية التي كانت تقوم بها سلطنة عمان، كما سبقت الإشارة، فهي لم تحرز أي تقدم في تسوية هذه الأزمة.

وعلى خلفية هذه الصراعات السياسية، لا بد أن نتعرض بالتحليل لظاهرة صعود «جماعة الحوثيين» وقوة ميليشياتهم وسيطرتهم على صنعاء، والخلفيات القبلية والجغرافية والمذهبية بالضرورة. ويمثل تقدم ميليشيات الحوثيين وسيطرتهم على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ انعكاساً لقدرتهم في استغلال فراغ السلطة بسبب قصور الرئيس عبد ربه منصور هادي في ممارسة سلطات الحُكم بطريقة فعالة، على أن كثيراً من المحللين داخل اليمن وخارجها يميلون للرأي القائل بأن الرئيس اليمني السابق «على عبد الله صالح» يقف خلف تلك المؤامرة التي فتحت

(1) BLECUA R. 2015. *A revolution within the revolution: the Houthi movement and the new political dynamics in Yemen*. lcano Royal Institute. Pp. 1-9. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/web/rielcano_en/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari16-2015-blecua-revolution-within-revolution-the-houthi-movement-and-new-political-dynamics-in-yemen#.VeVjouNXUWl>

أبواب صنعاء أمام الحوثيين في محاولة منهم لتعطيل العملية الانتقالية وتمهيد الطريق لعودته إلى الحُكم [(١)].

وقد أتاحت انتفاضية الربيع العربي عام ٢٠١١ «لجماعة أنصار الإصلاح» الفرصة للتأثير على تخطيط وإعداد مستقبل النظام السياسي للبلاد، خاصة وأن تلك الجماعة قد حُرمت من المشاركة في الحوار الجديد للجولة، كذلك فإن الصدام الواقع بين مصالح النُخبة السياسية التقليدية مع طموحات القطاعات المحرومة في المجتمع اليمني خلقت المناخ الملائم لحركة الحوثيين لكي تتحول إلى القوة الرائدة لعملية الانتقال السياسي في اليمن. كذلك فإن فرار الرئيس «هادي» إلى عدن ضاعف من التوترات السياسية خاصة وأن التقسيم الفعلى فيما بين المناطق التي تسيطر عليها القوات الحوثية، وتلك التي لم تزل تعترف بسلطة الرئيس «هادي» تبرز من جديد مطالب الانفصاليين في الجنوب، وأصبحت القوتان (ما بين أنصار الحوثيين وأنصار الرئيس هادي) تسير في دروب المواجهة والصدام، وخلق موازين قوى جديدة في اليمن، وهو ما قد ينتهي باليمن إلى مصير ليبيا (المُقسمة) ومثال ذلك أن الصدام العسكري ما بين قوات الرئيس السابق «على عبد الله صالح» والحوثيين من جانب ضد القوات الموالية للرئيس «هادي» للسيطرة على ميناء عدن وعلى مطار عدن، يمثل نذيراً من النُذر الأولى لوقوع اليمن في هوة التقسيم ما بين شمال وجنوب حتى أن النخبة الثورية العليا للحوثيين أعلنت التعبئة العامة للأنصار المنتمين لها، والتقدم للسيطرة على مدينة «تعز» وصولاً إلى السيطرة على مدينة عدن بالكامل (لجماعة الحوثيين جذور تاريخية في المجتمع اليمني ومع ذلك فقد كان للثورة الإيرانية (١٩٧٩) تأثيراً على أحد قادة الحوثيين أنفسهم المسمى «بحسين الحوثي»، كما كان الرئيس السابق «صالح» وهو من أتباع المذهب الزيدي مثله مثل ٣٥٪ من سكان اليمن، كان ينظر إلى

(1) ALLEY A.L. 2014. *Yemen's Houthi Takeover*. Middle East Institute. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/article/yemens-houthi-takeover>

«النخبة الهاشمية» بوصفهم خطراً يهدد قيادته وشرعيته السياسية).

وتشير قراءة التاريخ ما قبل سقوط النظام اليمني عام ٢٠١١ إلى أن الرئيس السابق «علي عبد الله صالح» كان قد انخرط في حملات دامية ضد الحوثيين وحلفائهم القبليين بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وكذا من السعودية، واتهم الجماعة الحوثية بأنها أداة للسياسة الإيرانية وتهديد للنظام الجمهوري وللأمن القومي اليمني. وقد استمر هذا الصراع لست سنوات أدت إلى دمار واسع النطاق في منطقة «صعدة» والآلاف من الخسائر البشرية التي تجاوزت ١٥٠٠٠٠ من اللاجئين، وكان تأييد إيران للحوثيين حتى ذلك الوقت تأييداً «محدوداً» بالتدريب من خلال تنظيم حزب الله وقليل من شحنات الأسلحة الصغيرة، لكنه برغم الدعم الأمريكي والسعودي في عام ٢٠٠٩ تمكن الحوثيون من التصدي للهجمات، إلا أنه في أعقاب أحداث عام ٢٠١١ وانتفاضات الربيع العربي انقسم الجيش اليمني إلى فصائل متقاتلة، واستطاع الحوثيون دخول منطقة «عمران» والتقدم باتجاه العاصمة صنعاء، وتلك الجماعة (الحوثية) التي أطلقت على نفسها اسم «الشباب المؤمن» believing youth تطورت إلى حركة سياسية منظمة وميليشيات مجهزة على غرار نموذج حزب الله، وساعدت برامجها الاجتماعية وابتعادها عن نظام «علي عبد الله صالح» الموصوم بالفساد، وزاد شعبيتها وانتشارها خارج معقلها في منطقة «صعدة»، وكذلك في سياق انتفاضة الربيع العربي وجد الحوثيون أرضية خصبة للترويج لدعوتهم بالاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي التي استبعدت الحوثيين من كل ترتيبات المشاركة في السلطة، استطاع الحوثيون التوسع والانتشار والخروج من دائرة التهميش السياسي. وجماعة الحوثيين تلك التي تمثل قبيلة واسعة الانتشار تعتبر المركز الجامع للتحالفات بين مشايخ القبائل الهامة ذات النفوذ وبين العائلات الهاشمية الكبرى مثل جماعة «أنصار الله» التي تعتمد أكثر ما تعتمد على الروابط العائلية من أن تتصدر موقع القيادة.

(وفي إيجاز شديد نقول أن بدر الدين الحوثى وهو من أشهر علماء الإسلام الذي استطاع أن يصل بين أجيال كثيرة تأكيداً لانتماءاتهم لمصدر واحد وهو «الإمامية» الزيدية، التي أصبحت تمثل الشرعية السياسية والشرعية الدينية معاً. وفي الصراع الحالي جاء «عبد الملك الحوثى» الذي لم يتجاوز ٢٧ عام ليتولى زعامة الجماعة وهو وزعيم موهوب رغم قله خبراته، أثبت ذكاءً وحنكة سياسية واضحة ولهذا كله تحولت «الجماعة الحوثية») إلى جانب الولاء لزعامته.

هذا الصراع المذهبي والقبلى وهذا الاقتتال والصدام العسكري الدائر على أرض اليمن في سياق تنافس إقليمي حاد، يدفعنا إلى أن نستذكر صراعات مماثلة بين تيارين متناقضين في عقد الستينيات، الثورة اليمنية التي انطلقت عام ١٩٦٢، وأقامت النظام الجمهوري بدعم من الزعيم المصري عبد الناصر، وبين تيار أنصار الجمهوريين وأنصار «الإمام» الزيدي أحمد بدعم من السعودية، هذا الصراع الجديد قد يتحول إلى ساحة حرب بل قد تتحول مثلاً لإعادة توزيع موازين القوى الداخلية في اليمن، وإعادة توزيع موازين القوى الإقليمية.

إن تقسيم اليمن على غرار ما حدث من قبل بين دولتين (شمال اليمن وجنوبه) قبل توحيدهما عام ١٩٩٠ لم يعد بالأمر البعيد المستحيل أو غير الواقعي، بل أن بعض القوى الإقليمية تحبذ مثل هذا الخيار للحد من نفوذ الحوثيين، وثمة ظواهر بالغة الخطر تدل على تفتت القوى السياسية اليمنية في الجنوب وعجزها عن التصدي لتنظيم القاعدة، وبعد استيلاء هذا التنظيم على القاعدة العسكرية الهامة في «بيهان» Bayhan وهو ما يعيد للأذهان صورة انهيار الجيش العراقي بعد الغزو الأمريكي.

ومع استمرار كل العمليات الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فإن هروب معظم عناصر القوات الخاصة اليمنية التابعة للرئيس «هادي»، وتقدم الحوثيين باتجاه الجنوب، يلقي بظلال من الشكوك حول قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على قوة الدفع في تنفيذ استراتيجيتها بالعمل انطلاقاً من القواعد العسكرية في السعودية.

بيد أنه في إطار الصراع العسكري المكشوف، فأن القوات «الجهادية» يمكن أن تختلط بالميليشيات القبلية المحلية المناهضة للحوثيين.

ومن العواقب الخطيرة أن تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» (داعش) قد تغتنم الفرصة في هذا الصراع لتوسيع مناطق نفوذها في أراض أخرى وتجنيد المزيد من المقاتلين ووضع أيديها على مخازن الأسلحة لتزويد القوات المناهضة للحوثيين، كذلك في غياب سلطة الدولة في مناطق واسعة مع الكارثة الإنسانية المتنامية، تخلق من جديد أرضاً خصبة للترويج «للدعوة الجهادية» شديدة التطرف، كما أن تغلغل تنظيم داعش في اليمن مسألة مثيرة للقلق بالنسبة للمستقبل.

خلاصة القوى أن هذا الصراع يتزامن مع أزمة متعددة الأبعاد، إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية، إقليمية أيضاً ودولية، ويمثل تهديداً للبلاد العربية مع وجود تنظيم القاعدة وعناصر جديدة من داعش، وهو الأمر الذي يضاعف من خطورة التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار الإقليمي. وكذلك فأن استمرار الاتجاهات الراديكالية لدي شباب عاطل ومُزود بالسلاح مصدر آخر يثير الخوف والقلق سواء في دول الجوار التي تضم أكثر دول الشرق الأوسط ثراءً وازدهاراً.

فماذا سيكون رد فعل الحوثيين في هذه الظروف وهي تواجه العُزلة الدولية والانهيار الاقتصادي ومعارضة داخلية متزايدة وهو مصدر ثالث يضاعف من الإحساس بالخوف من المستقبل، فإذا ما وجد الحوثيون أنه لا خيار أمامهم فقد يتجهوا لشن هجوم عسكري، ومصادرِ القوى لم تزل متاحة أمامهم، ولقد رأينا بوادر لمثل هذا الموقف المُرجح في الصراع للسيطرة على محافظة «مأرب» حيث تكمن معظم مصادر الطاقة، وفي شن هجوم على عدن لتحقيق أهدافهم في السيطرة الكاملة، وآخر ما صرح به الحوثيون من القرائن الدالة على هذا الاتجاه للرد العسكري لما يعتبروه الحوثيون «مؤامرة دولية» يدعمها الرئيس «هادي» الذي يصفونه بأنه صنيعة المتآمرين على اليمن».

وقد رأينا ذلك في رفض زعيم الحوثيين في حضور مؤتمر الرياض الذي كان «هادي» قد اقترحه مدعوماً من السعودية، وكان رفضاً متوقعاً منذ البداية، كذلك فإنه ما كان قد طلبه «هادي» من التدخل العسكري من جانب دول مجلس التعاون ضد القوى الحوثية يؤكد أنه (هادي) لا يهتم اهتماماً جاداً وحقيقياً بأي حل أو تسوية عن طريق التفاوض من وجهة نظر الحوثيين.

أن انهيار النظام اليمني الذي ظل مدعوماً من السعودية (نظام الرئيس على عبد الله صالح) من قبل ثم نظام الرئيس «هادي» من بعده في مواجهة الهجوم الحوثى، يمثل تحدياً للنظام الإقليمي في شبه الجزيرة العربية.

ولا شك أن الموقف الجديد سوف يفرض على القادة السعوديين الجدد باللجوء لخيارات استراتيجية غير مسبوقة مثل إعادة النظر في «دور الإخوان المسلمين» وبعض حلفائهم القدامى، فالسعودية أضحت تدعم أي جماعة تتصدى للحوثيين وأعلنت عن نواياها في هذا الاتجاه.

هذا الصراع متعدد الأبعاد، كما وصفناه، الداخلية بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والمذهبية والعشائرية والقبلية، يضاعف من خطورة السياق الإقليمي والدول بمختلف قواه وتكتلاته.

السياق الإقليمي في الصراع على أرض اليمن ما بين السياسية السعودية (والتحالف العربي المؤيد لها) والداعم للشرعية التي أطاحت بها قوى الحوثيين بعد استيلائها على العاصمة صنعاء، وما بين القوة الإقليمية غير العربية التي تتعاون مع قوى كبرى هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وألمانيا (في مفاوضات تُعرف باسم مفاوضات ٥+١ حول طبيعة برنامجها النووي لتقييد تحوله إلى برنامج نووي غير سلمي.

هذا السياق الإقليمي اختلط بشكل مباشر مع السياق الدولي، فأصبح الصراع السعودي/ الإيراني امتداداً للصراع على موازين القوى الداخلية بمختلف عناصرها

(دعم إيران بالمال والسلاح التدريب والنفوذ للقوة الحوثية والشيعية) في شمال اليمن وزحفها على مناطق الجنوب، وبين قوى السُنة في مناطق الجنوب التي يغلب عليها النزعة الاستقلالية أو لنقل الانفصالية. وقد تبين لنا أن اليمن قد سقطت بالفعل في تعقيدات الصراع المذهبي والقبلي والأيديولوجي، ودخلت في صراع شرس بين قوتين إقليميتين وتغلغل تنظيمات إرهابية تستغل الموقف مثل تنظيمي داعش والقاعدة في شبه الجزيرة العربية، وذلك بهدف إسقاط اليمن ككيان ودولة ولإحكام السيطرة على موقعها الجيواستراتيجي.

هذا الصراع ذي الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية امتداد حقيقي لصراع موازٍ بين إيران وتنظيم القاعدة والدول الغربية على أرض اليمن، خاصة بعد سقوط حكم عبد الله صالح في أعقاب فبراير ٢٠١١ وانتفاضات الربيع العربي [(١)] حيث غاب الاستقرار عن اليمن وتمخض الموقف الداخلي عن فراغ أمني وضعف السلطة المركزية، فاستغلت إيران الموقف، وهو الأمر الذي عجل بالاندفاع نحو وضعية «الدولة الفاشلة» في اليمن، إذ طبقت إيران في هذا السياق سياسة الدعم لجماعات الشيعة الحوثية والمعارضة لحكم علي عبد الله صالح الذي وصفته بالفساد في الحكم والمسئول عن الانهيار الاقتصادي في اليمن، وقد طبقت نفس سياساتها في كل من العراق وفي لبنان وفي قطاع غزة لدعم الجماعات الموالية لها وذلك من أجل خلق مناطق نفوذ لها في قلب المنطقة العربية ولتأكيد الوجود الإيراني المؤثر ليس فقط في أي تسوية سياسية في أي اليمن، بل في القضايا الأخرى (فلسطين والأوضاع في الخليج العربي وغيرها).

هذه الممارسات الإيرانية وإسراعها باستغلال الموقف في اليمن، ساعد على تحويل اليمن إلى ساحة لصراع مُركب بسبب أطماع معظم الأطراف ليس في ثرواتها بل في موقعها الاستراتيجي الحاكم وبسبب تمركز معظم التنظيمات الإرهابية

(١) KOTCHIKIAN A. 2015. *A Fateful Triangle: the United States, Iran, and Saudi Arabia in Yemen*. International Relations and Security Network. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?id=190669>

وأنشطتها ضد الدول المجاورة في السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت-البحرين-الإمارات) وهي حلفاء السعودية، وبل ربما امتدادها إلى مصر شريكة المملكة الرئيسية في التحالف العربي/ العسكري[١].

الاستخلاصات:-

في التحليل الأخير، فإن سقوط اليمن بعد أربعة سنوات من الصراعات الداخلية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، لا تؤثر على مصيره كدولة إقليمية هامة ذات موقع استراتيجي فحسب، بل وتدفع بها إلى مشارف الانهيار والفشل في سياق حرب أهلية وكارثة إنسانية وتدخلات وأطماع إقليمية، كما تؤثر في أمن واستقرار أقرب الدول العربية المجاورة لها في شبه الجزيرة العربية، وهي السعودية[٢]، بعد أن أتاحت مساحة واسعة لنشاط وتغلغل المنظمات الإرهابية، وكذلك على أمن واستقرار دولة عُمان في أقصى شرق دول شبه الجزيرة العربية، وفي أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، بل وامتدت إليها نيران الصراعات على أرض العراق وسوريا ولبنان في ضوء توسع وزحف وسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) Islamic State in Iraq and Syria وخطورة استراتيجيتها على الأمن القومي العربي. نقول أن هذا السباق الداخلي والإقليمي يدفع اليمن للأسف إلى حافة السقوط من خريطة القطر العربي، لا كشعب عربي عريق بل ككيان دولة قومية تُخصم إذا فشلت من القوى العربية الشاملة[٣].

(1) GUZANSKY Y. 2012. *Yemen: Between Iran, al-Qaeda, and the West*. The Institute for National Security Studies. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.inss.org.il/ index.aspx?id= 4538 &articleid=2507>

(2) AL-RASHED B. 2014. *Iran, Saudi Arabia jockey for power in Yemen.* Al-Monitor: The Pulse of the Middle East. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.al-monitor. com/pulse/originals /2014/10/yemen-iran-saudi-struggle-for-control.html#>

(3) TISDALL S. 2015. *Iran-Saudi proxy war in Yemen explodes into region-wide crisis*. The Guardian. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.theguardian.com/ world/2015/mar/26/iran-saudi-proxy-war-yemen-crisis>

الفصل الثاني

الحالة الليبية وإشكالياتها وأبعادها الداخلية والإقليمية والدولية



لا شك أن موقع ليبيا الجغرافي جارة غربية لمصر، وعلاقاتها التاريخية والثقافية وتداخل قبائلها على الحدود الممتدة لآلاف الأميال، تجعل ليبيا من أقرب الدول وأشدها تأثيراً فيما يجرى على أرض مصر من تطورات أمنية وسياسية، تدفع صناع القرار والقادة إلى الانخراط الفعال في الشأن الليبي، بالحوار والوساطة والتأثير المباشر وغير المباشر، بل وفي الحالات القصوى بالتدخل المسلح إما دفاعاً عن مصالح مصر الحيوية وحياة مواطنيها أو لإحباط مخططات التسلل وتهريب السلاح والمقاتلين إلى الأراضي المصرية تهديداً لأمن مصر القومي واستقرارها.

تمارس مصر هذا الخط السياسي الثابت تجاه ليبيا وتطور اقتصادها من منطلق سياسة خارجية مصرية قديمة وهي تأييد وحدة الأراضي الليبية ورفض محاولات التفتيت والتقسيم على أسس قبلية أو دون إقليمية (ما بين إقليم بُرقة، طبرق، طرابلس، فزان، وهكذا) أو تحويل ليبيا إلى أرض مستباحة لموجات من المقاتلين المرتزقة من إفريقيا جنوب الصحراء ومن خارجها، في بؤر إرهابية تحت مُسمى «داعش» (تنظيم الدولة الإسلامية) والقاعدة في إفريقيا.

وبالتوازي مع الانخراط المصري سياسياً وأمنياً وعسكرياً في الشأن الليبي، نجد أن دول جنوب المتوسط تبدى من التطورات الليبية أقصى درجات القلق والاهتمام تحسباً لعواقب غير منظورة من اتساع دائرة الإرهاب، ومن تدفقات اللاجئين العرب من شمال إفريقيا ونزوح الأفارقة من جنوب الصحراء عبر المتوسط إلى الشواطئ الجنوبية لإيطاليا وفرنسا (تنطلق من سواحل مصر وليبيا وتونس والجزائر) مهددة الأمن الأوروبي ومؤثرة في النسيج الاجتماعي والثقافي لتلك الدول الأوروبية، التي لم تغمض عيونها في كل الأحوال عن ليبيا طمعاً في ثرواتها النفطية الهائلة وخوفاً على استثماراتها بالمليارات إلى حد بلغ الدفع بالناتو للتدخل عسكرياً في ليبيا في إبريل عام ٢٠١١ للتعجيل بسقوط النظام القديم في عهد الرئيس الليبي السابق «معمر القذافي».

***

الربيع العربي وتأثيره على الحالية الليبية:

الثابت تاريخياً في الوقت الحاضر أن أثار ما عُرف باسم «الربيع العربي» في نهاية عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ التي كانت تونس -غرب ليبيا- قد أسقطت نظام زين العابدين بن على، دفعت بتونس في مسيرة سياسية تنهض وقتاً ما ثم تتعثر وقتاً آخر ما بين «قوى محافظة» في «حزب النهضة الإسلامي»، وما بين قوى ليبرالية استردت زمام القيادة في هذه الدولة ذات الثقافة المدنية العلمانية.

هذا الربيع العربي كان طبيعياً أن تمتد آثاره على حدود تونس إلى ليبيا (ثم إلى مصر) في نفس التوقيت تقريباً، حتى يمُكن القول أن تطورات الأحداث في ليبيا في منتصف عام ٢٠١١ (يونيو ٢٠١١) ما هي إلا فصل من فصول ظاهرة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية في دول شمال إفريقيا العربية، في مواجهة حكام ونظم حكم استأثرت به عشرات السنين وحرمت شعوبها من ممارسات ديمقراطية تتطلع إليها دون أن تمارسها في ظل ظروف القمع وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد المستشري في مؤسسات الحكم.

الأزمة الليبية وأؤثر أن أسميها «المحنة الليبية» اليوم تنبع في تقديري من عدة عوامل مركبة لعلها تمخضت مباشرة من مقاومة الحكم السابق للقذافي لمحاولة عزله واستخدامه القوات المسلحة للدفاع عن نظام الحكم مما أدى إلى أن تبارك الأمم المتحدة ما كان قد قام به من قبل حلف الأطلنطي (الناتو) من التدخل العسكري الذي تحول إلى حرب أهلية واسعة النطاق، وقد كان لتدخل الناتو فضل الحسم لصالح القوى المعارضة للقذافي وإنقاذها من هزيمة محققة، ولكن هذا التدخل من جانب الناتو لم يحسم الصراع بشكل نهائي لصالح تلك القوى المعارضة [1].

(1) *Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya. Middle East/North Africa Report N°107*. 2011. International Crisis Group. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/ middle-east-north-africa/north-africa/libya/107-popular-protest-in-north-africa-and-the-middle-east-v-making-sense-of-libya.aspx>

لقد أدت آثار الحملة العسكرية وما اقترن بها إلى أخطار استراتيجية ترتبط بظاهرة عدم الاستقرار – تهدد أمن الدول المجاورة لليبيا – بدءاً من أزمات اللاجئين، وتسلل مقاتلي «القاعدة» في إقليم «المغرب» سواء في الجزائر (أو حتى في مالي والنيجر).

وعلى خلاف تطورات الأحداث في كل من تونس ومصر، فإن المواجهة في أوائل عام ٢٠١١ ما بين حركة الانتفاضة الشعبية في ليبيا، وما بين نظام القذافي، انحدرت للأسف إلى طريق الحرب الأهلية منذ البدايات الأولى حتى اتخذ الصراع ما بين العسكريين شكل الاستقطاب الحاد، صراع بين الحياة والموت كما يقولون، ولم يتضح في هذا الوقت المبكر ما إذا كان الصراع المسلح سوف ينتهي بالعملية التفاوضية أو بدء مرحلة انتقال سياسي أم لا لتحديد شكل الدولة الليبية ما بعد سقوط «نظام الجماهيرية» القذافي.

تطورات الأزمة الليبية بعد سقوط القذافي

في أعقاب حركة الانتفاضة الشعبية في ليبيا والاقتتال لمدة ٦ شهور، أعلن الثوار الليبيون نهاية حكم القذافي وسقوطه، وذلك في رسالة أذاعها «المجلس الانتقالي المؤقت» وتم في ليبيا عندئذ السيطرة الكاملة على طرابلس واستلام الحرس الجمهوري وأعلن الرئيس الأمريكي «أوباما» دعمه للمجلس الانتقالي، كما أعلن «الناتو» أن مصير الشعب الليبي أصبح الآن بيده وحده.

لكن انهيار الحكم الفردي في ليبيا لم يكن بالضرورة هو البداية لحكم ديمقراطي، إذا لم تزل مشكلات القوى والتنافس ما بعد سقوط القذافي تمثل تحدياً واضحاً لحاضر ليبيا ومستقبلها بسبب عدم الاستقرار وبسبب الكوارث الإنسانية والتي قد تؤدي إلى ما يمكن أن نصفه «بتحلل» عناصر الدولة ومكوناتها، كما جاء في التقرير الهام لمجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations[1] والذي اقترح أن يتولى «الاتحاد الأوروبي» جهود تحقيق الاستقرار تحت مظلة

(1) SERWER D.P. 2015. *Libya's Escalating Civil War.* Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/libyas-escalating-civil-war/p36649>

الأمم المتحدة في ليبيا وبمشاركة من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي وبدعم من الولايات المتحدة [1] .

وظل خطر اقتتال الفصائل القبلية المتنافسة للسيطرة على مفاتيح السلطة بعد سقوط القذافي بثلاثة أيام (٢٠ أكتوبر ٢٠١١)، أعلن المؤتمر الوطني الانتقالي تحرير ليبيا بالكامل وإجراء انتخابات خلال ٨ شهور، وطالب خبراء بضرورة تحرك الإدارة الأمريكية لتقديم المزيد من الدعم لليبيا، وكذلك فقد أضحت الأولوية في ليبيا هي الحيلولة دون سقوط الدولة في حمام دم بسبب الصراعات القبلية خاصة وأن البنية الأساسية في ليبيا قد انهارت بعد الضربات الجوية التي أنزلها «الناتو» وضاعف من سوء الوضع الاقتصادي المتردى وسوء توزيع الثروات النفطية [2] .

كما حلل كتاب آخرون الأوضاع في ليبيا بعد سقوط القذافي بأن هذا التحول لم يحقق تغيراً حقيقياً في طبيعة النظام، فإن أسلوب الحكم نفسه لم يتبدل أو يتغير، واستذكر كثيرون تجربة العراق التي مزقها الانقسام المذهبي والقبلي بعد سقوط صدام حسين.

وكان لا بد بالنسبة لليبيا، كما قيل من قبل، أن تتعلم من دروس سقوط نظام صدام حسين في العراق والأخطاء التي وقعت.

إن استمرار مناخ الفوضى وفقدان السيطرة على الأقاليم الليبية الشرقية خاصة، يهدد بنسف كل الجهود لإعادة بناء الدولة، ويلقي بظلال من الشك على شرعية نظام الحكم خارج الإقليم الشرقي في البلاد، وسوف يكون الحفاظ على وحدة

(1) JEROME D. 2011. *Libya's Moment of Perilous Change*. Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/libyas-moment-perilous-change/p25684>

(2) HAASS R. 2014. *Look to Syria to halt the deadly march of Isis*. The Financial Times. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.ft.com/cms/s/0/8f5ff39a-2c39-11e4-8eda-00144feabdc0.html#axzz3kIBKkT9x

ليبيا، أو بعبارة أخرى على الكيان والأراضي الليبية هو التحدي الذي يواجه ليبيا في المرحلة الانتقالية [١].

صراع الشرعية ما بين الأقاليم الليبية

وقد أثبتت التطورات والأحداث ما بين ٢٠١١-٢٠١٥ أن تفاعلات مرحلة ما بعد القذافي وظاهرة الانقسام بين إقليم طرابلس وشرق ليبيا (في برقة وطبرق وبنى غازي) والاقتتال بين فصائل وقبائل المنطقتين، والجدل المثير بين الحكومة الشرعية المعترف بها في شرق ليبيا وبين حكومة طرابلس، حتى أصبح المطلب الأول للأمم المتحدة وقف ظاهرة التدهور والتردى في الأوضاع الليبية، وخاصة تفتيت الكيان الليبي ووقف إطلاق النار، وتقديم المعونات الإنسانية العاجلة والدعوة وبإلحاح شديد لحوار جاد بين الكيانين أو الحكومتين التي تدعى كل منهما الشرعية لنفسها، وصولاً إلى حكومة وحدة وطنية تحقيقاً لهدف الحفاظ على ليبيا دول موحدة ذات سيادة داخل حدودها الدولية المعترف بها، وبحيث تتوفر لها القدرة على الحكم من خلال مؤسسات ديمقراطية تمثل كل الأطياف inclusive democratic institutions واستثمار الموارد الليبية لصالح الشعب الليبي [٢].

التحديات الأمنية ومدى خطورتها :-

التحديات الأمنية التي واجهتها ليبيا ولم تزل منذ نهاية عام ٢٠١١ متمثلة في التصاعد الخطير لظاهرة العنف والاقتتال وانتشار الميليشيات في المناطق الليبية، ذلك هو أخطر ما يهدد الكيان الليبي في شكل انتشار السلاح بين أعداد كثيرة من

(1) HAASS R.□2014. *Look to Syria to halt the deadly march of Isis*. The Financial Times. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.ft.com/cms/s/0/8f5ff39a-2c39-11e4-8eda-00144feabdc0.html#axzz3kIBKkT9x

(2) SERWER D.P. 2011. *Post-Qaddafi Instability in Libya.* Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.cfr.org/libya/post-qaddafi-instability-libya/p25612.

الليبيين، وقدرت بـ١٢٥٠٠٠ فرد والذين لا يخضعون لسلطة مركزية ويمارسون إنفاذ القانون من القبض والاعتقال.

لقد أصبحت ليبيا مُثقلة بميراث مزدوج انتقل إليها بعد سقوط القذافي وهو حكم الفرد والعائلة، وسياسة ضرب الفصائل والجماعات بعضها بالبعض الآخر، وإضعاف الجيش الوطني للحيلولة دون أي تحديات من القوات المسلحة، أما الجزء الثاني من هذا الميراث الثقيل فهو انخراط أعداد كبيرة من القبائل والميليشيات المحلية في القتال، وأصبح الجميع يعتبرون أنفسهم الحكام الحقيقيين في ليبيا.

إن حقيقة التردى في الأوضاع الأمنية تتمثل في ظاهرة التفتيت بين الأقاليم الليبية وخطورة المشهد الأمني وامتناع الميليشيات عن تسليم السلاح أو نزع السلاح، الأمر الذي يعكس الشكوك وانعدام الثقة في كل من يملك زمام الحكم أو الشرعية في قيادة أو إدارة المرحلة الانتقالية.

وقد مثل الوضع الأمني في ليبيا في ذلك التوقيت (أواخر ٢٠١١) أنه بينما كان «المجلس الانتقالي المؤقت» أو الجيش الوطني بعد إعادة تشكيله يبرهن أنه كان أول من تقدم الصفوف في عملية التمرد على نظام القذافي ومن ثم كان العامل الحاسم في اكتساب الدعم الدولي، نلمس قطاعاً آخر ينظر للأوضاع من منظور مختلف من حيث أن هؤلاء الثوار يخضعون في المقام الأول لسلطة وحكومة الإقليم الشرقي (برقة –طبرق–بنى غازي)ومن ثم يتحملون المسئولية الأكبر في عدم الاضطلاع بدور محورى في تحرير المناطق الغربية في طرابلس وما حولها.

تمثل التحولات في الوضع الأمني في أن المدنيين الذين اضطروا إلى حمل السلاح بعد أن كانوا قد استنفذوا كل مصادر القوة وبعد أن تعرضوا لسياسة القمع والاضطهاد في ظل وجود القذافي، يقفون الآن موقف الرافض من كبار القادة المسئولين الذين لاذوا بالفرار من الجيش الليبي، وكذلك من أعضاء النخبة الحاكمة في ليبيا الذين بدلوا من ولائهم ثم تولوا اليوم زمام الحكم.

ومع أن كثيراً من «العناصر الإسلامية» أصبحوا أعضاء ممثلين في «المجلس الانتقالي المؤقت» فهم يعتبرون أن «الطابع العلماني» المُفرط يغلب على تكوين هذا المجلس، وأنه قد فقد كل تواصل مع المواطنين الليبيين. أما الميليشيات المسلحة، خاصة مجموعات وعناصر الميليشيات في مدن طرابلس وزنتان ومصراطة، فهم يتمسكون بحقهم في الشرعية، وأنهم هم الذين أمسكوا بزمام المبادرة في اندلاع الثورة في إقليم الغرب (طرابلس) وأنهم هم الذين تولوا الجهد الأكبر في تحرير العاصمة وتحملوا كل أشكال السياسة القمعية في ظل حكم القذافي[1].

ظلت هذه التحديات الأمنية – الانقسام بين المناطق وتعدد الولاءات ما بين النخبة الحاكمة وبين المطالبين بأحقيتهم في الشرعية للقيام بالدور الحاسم في قيام الثورة وتسليح الميليشيات، بما يهدد وحدة الجيش الوطني، وأضحت هذه التحديات تهدد تماسك ليبيا ووحدتها وأصبحت تقتضى تدخلاً دولياً فعالاً لدعم السلطة المركزية ومساندة الأمم المتحدة في القيام بدورها التفاوضي في ليبيا بين مختلف الفصائل، كما ينطبق هذا القول على كل الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

على أن الأحداث الدامية في خريف ٢٠١٢ التي شهدت المأساة الدامية في ١١ سبتمبر في نفس العام باغتيال السفير الأمريكي وثلاثة من أعضاء القنصلية الأمريكية في بني غازي، أعاد ذاكرة الجميع إلى مدى الخطورة التي بلغها التردى في الوضع الأمني داخل ليبيا التي يجمع نموذجها في الثورة ما بعد الربيع العربي متناقضات كثيرة، إما أنها نموذجاً حياً وناجحاً لسقوط نظام حكم الفرد، وإما أنها

(1) *Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi. Middle East/North Africa Report N°115*. 2011. International Crisis Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/115-holding-libya-together-security-challenges-after-qadhafi.aspx>

نموذج للصراع بين الأقاليم [1].

الصراع بين القوى الليبية المختلفة

وفي مطلع عام ٢٠١٢ اندلعت اشتباكات بين القوى الثورية (السابقة) في بني غازي تعبيراً عن عدم الرضا على التغيرات التي تمت في ظل «المجلس الوطني المؤقت» National Transitional Council (NTC) واستقالة رئيس هذا المجلس (عبد الحافظ خوجة) وقد أعلن المسئولون في المجلس الوطني الانتقالي في مدينة بنى غازي التي تقع في المنطقة الشرقية وتسيطر على موارد نفطية غنية، أعلنوا شن حملة لتأكيد الاستقلال الذاتي، الأمر الذي زاد من درجة التوتر مع المجلس الوطني الانتقالي في طرابلس العاصمة، وهو ما ضاعف مرة أخرى من درجة التوتر بين كل من «بنى غازي» و«طرابلس» والمسئولين فيهما.

وفي أغسطس من نفس العام (٢٠١٢) قامت الحكومة المؤقتة بنقل السلطة إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب في يوليو ٢٠١٢ (وكان المؤتمر قد انتخب محمد المقريف الذي ينتمي لحزب الجبهة الوطنية الليبرالي الاتجاه رئيساً للمؤتمر العام وليكون رئيساً مؤقتاً للدولة والمحليات التي تحيط بها الصراعات الطائفية وتنتشر في أرجائها الجماعات المسلحة).

ليبيا أصبحت تمثل نموذجاً متناقضاً أو جمع بين تناقضات كثيرة، فعملية إجراء الانتخابات من ناحية، ومن ناحية ثانية استمرار الهجمات العنيفة من ناحية أخرى، وهذا كله مرجعه أن كيان الدولة ذاته أصبح مهدداً يفتقر إلى وجود جيش متماسك، أو شرطة قادرة مما دفع المجالس المدنية والعسكرية التي تتمتع بالكفاءة في أداء وظائفها باتخاذ زمام المبادرة لتوفير الأمان وفض المنازعات وفرض وقف إطلاق النار، لكن قوة اندفاع ظاهرة التدهور الأمني ازدادت مما

(1) *Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts. Middle East/North Africa Report N°130.* 2012. International Crisis Group. Pp. 1-5. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/130-divided-we-stand-libyas-enduring-conflicts.aspx.

ضاعف من صعوبات إصلاح القوات المسلحة أو الشرطة وإقامة المؤسسات من جديد واستعادة الدولة لقدرتها على العمل ومعالجة جذور الصراع في ليبيا.

ظاهرة الانهيار الأمني وآثاره

وتحليل عصر ما بعد القذافي يكشف عن أنه كان يحمل من التحديات بقدر ما يحمل من أسباب القلق والخوف بغياب الدولة القوية، فالمعركة لم تزل مستمرة بين الحكومة المركزية وبين الجماعات المسلحة، وما لم تحسم هذه المعركة فسوف يزداد الوضع الأمني سوءً إلى الحد الذي قد تقترب منه ليبيا إلى فقدان الأمل في التماسك والوحدة ومن السقوط.

وظلت التحديات الأمنية تلك هي أخطر ما تواجهه ليبيا في عهد ما بعد القذافي بسبب قضية انتشار السلاح ووقوع اشتباكات بين المقاتلين في مختلف المدن، بالإضافة إلى الصدام بين القبائل مما زعزع وضع الاستقرار والأمن في ليبيا وفي قدرة الحكومة الانتقالية على احتواء الثوار وفي مدى قدرتها على فرض سيطرتها على كافة الأراضي والحدود الليبية الأمر الذي يضع عقبات هائلة أمام عملية الانتقال أو التحول السياسي في ليبيا.

الانهيار المؤسسي في القانون والنظام

ضاعف من خطورة وآثار هذا الانهيار الأمني تزامن انهيار النظام القضائي والنظام الشرطي وتفكك قوات الأمن وظهور ما يُسمى بالألوية الثورية revolutionary brigades ثم العصابات الإجرامية وسادت الفوضى وعدم الالتزام بالقانون وازدادت ظاهرة الاغتيالات والهجمات ضد قوات الأمن الحكومية.

ومما ضاعف من قتامة الصورة وأكد استمرار الدائرة المفرغة لحالة الانهيار التي لا تريد أن تتوقف، خاصة انهيار النظام القضائي وعدم فرض القانون وغياب العدل، ازدياد حركة الجماعات المسلحة وتأثيرها على إضعاف قدرات الدولة على

أداء وظائفها بما فيها رعاية القانون والنظام، مما عزّز من حجج الجماعات المسلحة، ومن ثم سعيها للقيام بملأ هذا الفراغ الأمني والقضائي.

الصراع بين فصائل الميليشيات المسلحة وحركة الكرامة في شرق ليبيا

إبان هذه الأوقات المضطربة (٢٠١٢-٢٠١٣) انتقلت السيطرة في طرابلس وبنى غازي ومعظم المدن الليبية للميليشيات والجماعات الإسلامية المسلحة التي سيطرت على البرلمان والحكومة، واستمر هذا الوضع حتى منتصف عام ٢٠١٢ حتى فرار أحد القادة العسكريين المعارضين للميليشيات الإسلامية وشن عملية «الكرامة» بدءً من إقليم شرق ليبيا ضد الميليشيات الإسلامية، وهاجم مبنى البرلمان واستخدم كل الأسلحة بما فيها الغارات الجوية وزاده قوة أن القوات في بنى غازي كانت تدعم هذا الجنرال «حفتر» مع مساندة قبلية، وثمة تقارير عن دعم مصر والإمارات والسعودية للجنرال «حفتر» بعد تأكيده المُعلن أن العدو الأكبر الذي يحاربه هو تنظيم «الإخوان المسلمين» [1] الذي يسيطر الحزب التابع له على عدد كبير من المقاعد في البرلمان، وتعهد «حفتر» بتطهير ليبيا من هذه «الحركة الإسلامية».

ومن الواضح أن التحركات العسكرية التي قام بها الجنرال «خليفة حفتر» تساعد على خلق البيئة المواتية للإحياء القومي في ليبيا Libyan National Revival في السيطرة على الأوضاع الأمنية المتردية التي سادت ليبيا بعد سقوط القذافي.

***

(1) FITZGERALD M. 2014. *Libyan renegade general Khalifa Haftar claims he is winning his war*. The Guardian. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.theguardian.com/world/2014/jun/24/libyan-renegade-general-khalifa-haftar-war

كانت رؤية الجنرال «حفتر» لهذه الأوضاع الأمنية في ليبيا أنها أصبحت شبيهة «بساحات الحرب في سوريا حيث يتوافد عليها الآلاف من المقاتلين الأجانب»، ويتلقون التدريب لشن عمليات ضد الدولة، ويرى أنه من الضروري مقاومة هذه العناصر في كل أرجاء ليبيا (حديث الجنرال حفتر لصحيفة الشرق الأوسط في مايو ٢٠١٤).

وتشهد ليبيا الآن معركة استعادة الدولة من سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة لإعادة فرض دولة القانون بدلاً من دولة الميليشيات والتي فرضت نفسها رغماً عن إرادة الشعب الليبي في محاولة السيطرة على الدولة النفطية والتحكم في مواردها الضخمة تحت مزاعم وهمية من الشرعية الزائفة.

وقد أحرزت الحكومة الليبية برئاسة «عبد الله الثني» المنبثقة عن مجلس النواب الليبي الممثل الشرعي للدولة الليبية، والذي تم انتخابه في يونيو ٢٠١٤، قدراً من التقدم، ففي تَطور مُهم في ١٥ نوفمبر ٢٠١٤، أصدر بعض أعضاء «المؤتمر الوطني العام» المنتهية ولايته في فبراير ٢٠١٤ – الذي يزعم أنه هو البرلمان الشرعي – في مواجهة مجلس النواب الليبي (في بنى غازي)، أصدروا بياناً رفضوا فيه محاولة إحياء المؤتمر الوطني، بل اعترفوا بمجلس النواب ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي. وأكدوا في السياق المذكور أنهم يمثلون أكثر من ٥٠٪ من أعضاء المؤتمر (حوالي ٩٤ عضو)، وشددوا كذلك على أنهم يعترفون بمجلس النواب المنتخب، ومن ثم فإن هذا البيان يعتبر ضربة لمزاعم الشرعية التي تدعيها «جماعة الإخوان المسلمين» الليبية وحلفائها وذراعها السياسي «حزب العدالة والبناء» [(١)].

الأبعاد العسكرية للصراع بين حركة الكرامة وحركة فجر ليبيا

أما على الصعيد الميداني/ العسكري فقد أحرز الجيش الليبي انتصارات

(١) زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤.

واضحة على الجماعات المُسلحة المتطرفة في مدينة «بني غازي» فاستعاد معسكرات الجيش، وفرض الجيش سيطرته على جزء كبير من المدينة، ويتوقع أن يتجه الجيش الليبي بعد الانتهاء من معركة بنى غازي لتحرير مدينة «درنة» والتي أعلنت الجماعات المُسلحة المتطرفة التي يسيطر عليها مبايعة تنظيم داعش الإرهابي التي أعلن ما يوصف بأميرها (أبو بكر البغدادي) أن ليبيا أصبحت إمارة تابعة له، وكانت بنى غازي تضم جماعات متطرفة إرهابية أكبرها جماعة «أنصار الشريعة» التي كانت قد سيطرت على مدينة «بنى غازي» كما أنها مدعومة من جماعة الإخوان المسلمين الليبية [١] .

لكن مدينة «طرابلس» ظلت تشهد اشتباكات كجزء من معركة استعادة الدولة، ومع اقتراب انتهاء معركة تطهير بنى غازي، وبداية معركة طرابلس، تتجه ليبيا تدريجياً لاستعادة الدولة من أيدي الميليشيات المتطرفة، وتبدو ساعة الحسم وكأنها اقتربت لتطهير الأراضي الليبية [٢] من أيادي الميليشيات المتطرفة التي انتشرت في السنوات الثلاثة الأخيرة، واستغلت حالة انعدام الأمن لتمارس الإرهاب ضد الشعب الليبي، وتفرض سيطرتها على مناطق نفوذ واسعة أقرب للعصابات منها للدولة، وتساوم للسيطرة على مدن النفط والثروة، وتقاوم قيام دولة مركزية قوية [٣] ستسهم بالضرورة في مطاردتهم ووأد خطرهم في بداياته الأولى.

ومن منظور التغيرات الجذرية في التطور السياسي في ليبيا فترة ما بعد القذافي، نقرأ صعود الجنرال «حفتر» الذي قاد الحملة ضد القوى الإسلامية وضد «جماعة الإخوان المسلمين» والجماعات المتطرفة. وكان «حفتر» قد كُلفَ بحملة عسكرية في تشاد في عهد القذافي لكنه أخفق في مهمته ووقع في الأسر إلا أنه لاذ بالفرار وغادر ليبيا إلى الولايات المتحدة في ولاية فرجينيا ويقال أنه كان على صلة

(١) زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤ .

(٢) زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤.

(٣) زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤.

بوكالة المخابرات المركزية ويقال كذلك أنه قام بدور قيادي لتنظيم المعارضة - الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا إلى أن عاد في عهد الانتفاضة ضد القذافي وسرعان ما أصبح من كبار القادة للقوات المتمردة في الجهة الشرقية «إقليم بني غازي»[(١)].

نشاط حركة «الكرامة» في المواجهة مع الإسلاميين

وقد ظل الجنرال «حفتر» في دائرة الظل فترة غير قصيرة بعد سقوط القذافي حتى فبراير ٢٠١٤ وحتى ظهر «حفتر» على قنوات التليفزيون وهو يطرح الخطوط العريضة لمشروعه لإنقاذ البلاد، ودعوته للجماهير الليبية للتصدى للبرلمان المنتخب والمؤتمر الوطني العام في طرابلس وهما اللذين تسطير عليهما الجماعات الإسلامية المتطرفة. وقد عمل «حفتر» تدريجياً على حشد التأييد لحملته تلك وسط الفصائل المسلحة المتطرفة وبما مكنه من تعزيز موقفه المعارض.

وفي مايو ٢٠١٤ لجأ «حفتر» إلى استخدام القوات الجوية والبرية شن هجومًا استباقيًا ضد قواعد الميليشيات المرتبطة بالإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلامية في مدينة «بنى غازي»، وأُطلق علي هذه الحملة أو تلك العملية اسم «عملية الكرامة أو عملية كرامة ليبيا» Operation Libya's Dignity وحمّل تلك الجماعات المسئولية عن استمرار عمليات التفجير والاغتيالات التي انتشرت كالوباء في شرقي ليبيا في السنوات الأخيرة، أما في مدينة طرابلس، فقد أعلنت قوات من مدينة «زنتان» التحالف مع الجنرال «حفتر» في شن هجوم كاسح على مبنى البرلمان الليبي[(٢)].

وقد وصف «حفتر» هذه العملية العسكرية بأنها انتفاضة ضد ما أسماه

(1) MADI M. 2014. *Profile: Libyan ex-General Khalifa Haftar*. The BBC. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-27492354>

(2) MADI M. 2014. *Profile: Libyan ex-General Khalifa Haftar*. The BBC. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-27492354>

بالحكومة التي تخضع لسيطرة الإسلاميين، وقد توافق انتقاده وموقفه المعارض من المؤتمر العام General National Congress مع مواقف الليبيين الذين كانوا قد أصابهم اليأس والإحباط بسبب البطء في العملية الانتقالية والتغيير المستمر في رؤساء الوزراء (الذين تم تغيير ثلاثة منهم منذ مارس ٢٠١٢)، وعندئذ وقف البرلمان الجديد -مجلس النواب- موقف الدعم للجنرال «حفتر»، مؤكداً أنه سوف يساند كل من يتصدى لمحاربة الإرهاب في ليبيا (يقارن كثيرون بين الجنرال حفتر في ليبيا وبين الرئيس السيسي في مصر لانتقاداتهما المتشابهتين ضد سيطرة حكم الإخوان المسلمين).

حركة الكرامة بقيادة الجنرال «حفتر» والتنسيق مع مصر

ومن الواضح وبشكل متزايد أن الجنرال «حفتر» ينتهج سياسة التنسيق العسكري مع الحكومة المصرية، وتشير بعض التقارير إلى أن الهجمات الجوية التي وجهت ضد بعض المواقع في ليبيا في أغسطس وأكتوبر ضد مواقع للإسلاميين كانت قد انطلقت من مصر.

على أنه ثمة اختلاف لابد من الإشارة إليه بين الزعيمين «حفتر» في ليبيا و«السيسى» في مصر، ورغم أنهما متقاربين في الموقف المعارض للإسلاميين، ألا وهو أن الرئيس السيسى يعتمد على دعم أقوى مؤسسة في مصر وهي القوات المسلحة، وعلى دعم واسع النطاق منذ الانتفاضة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ من القوى الشعبية المُحبطة من حكم الإخوان المُسلمين.

أما الجنرال «حفتر» فيستند إلى نوع من الائتلاف أو التحالف الفضفاض بين الميليشيات المحلية وبعض ضباط الجيش الموحدين ولو بشكل مؤقت ضد الحكومة القائمة، وعموماً فإن الاحتمالات المطروحة أن القائد الجديد (الجنرال حفتر) سوف يستمر في الاضطلاع بدور عسكري وسياسي محورى في ليبيا في المستقبل المنظور.

وعلى هذا النحو واصلت القوات الليبية المؤيدة للجنرال حفتر قتال

الميليشيات في مدينة «بنى غازي» في مواجهة «جماعة أنصار الشرعية» المرتبطة بتنظيم القاعدة، وقصف تلك الجماعة بالطائرات وضد مواقعهم بعد أن كانت ميليشيات جماعة «أنصار الشريعة» قد ضربت كتائب للقوات الخاصة الليبية، وذلك بالصواريخ والرشاشات ووقعت بينهم خسائر كثيرة

وقد شنت طائرات القوات الجوية الليبية –المؤيدة للجنرال حفتر– مواقع الميليشيات الإسلامية في بنى غازي عدة مرات في منتصف عام ٢٠١٤، وقد نقلت قنوات تليفزيونية وإذاعية هذه الاشتباكات العسكرية وحجم الخسائر الناتجة عنها، مع إبراز الدعم الشعبي للعمليات التي كان يقوم بها ضد الميليشيات الإسلامية. أما بالنسبة للبرلمان القائم في ذلك الوقت فقد اعتبره حفتر برلماناً غير شرعي بعد أن كانت ولايته قد انتهت في فبراير ٢٠١٥ [(١)].

تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والصراع في ليبيا

وقد اقترن بهذا الصراع السياسي والعسكري بين قوات حفتر ومؤيديه وبين الميليشيات الإسلامية، تحركات على الأرض يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية التي عملت على استثمار حالة الفوضى والانهيار في ليبيا بعد أن كانت قد اكتسبت مواقع هامة في بلدين عربيين آخرين هما العراق وسوريا، فاستطاعت السيطرة على مدن زئيسية في عدة دول في شمال إفريقيا مما دفع مصر، وهي الركيزة الرئيسية في محاربة المتطرفين في المنطقة، لأن تشن هجمات ضد هذه الجماعة (التي كانت قد قامت بخطف وذبح أكثر من عشرين من المواطنين المصريين الأقباط في ذلك الوقت في شتاء يناير ٢٠١٤).

وقام تنظيم الدولة الإسلامية بشن هجمات ضخمة في ليبيا بنسف أحد الفنادق في طرابلس وقتل ما لا يقل عن أربعين شخص في تفجير انتحاري في مدينة «القبه»

(1) YERANIAN E. 2014. *Libyan Forces Battle Militiamen in Benghazi.* Voice of America. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.voanews.com/ content/libyan-forces-battle-militiamen-in-benghazi/1927691.html>

التي تقع في المنطقة الشرقية. وتشير تقارير منسوبة لهيئة الإذاعة البريطانية BBC أن أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب تتوافد على ليبيا [١] بعد أن تحولت استراتيجية داعش للتركيز على سياسة تجنيد الجهاديين المحليين تحت قيادة من يُسمى بـ«أبو طلحة» التونسي.

وتمثل ليبيا – وهذا من دلائل خطورة الحالة الليبية وآثارها- البوابة بالنسبة لجنوب أوروبا، خاصة وأن الفوضى قد انتشرت في أرجائها منذ سقوط القذافي في أعقاب الهجوم الجوى لقوات الناتو عام ٢٠١١، خاصة وأنها خضعت لحكم حكومتين متنافستين ولعشرات الجماعات المزودة بالأسلحة المنهوبة من ترسانة النظام السابق والمهربين الذين يتحركون بحرية من خلال الحدود ذات المنافذ العديدة في ذلك الإقليم الصحراوي الشاسع حتى أن الخبراء وصفوا ليبيا بأنها «دولة فاشلة»، فليس لها مؤسسة يمكن وصفها بأنها مؤسسة للحكم، الأمر الذي يجعل من ليبيا مكشوفة لكل المخططات لاسيما وأنها دولة غنية بموارد النفط، حتى أن ميليشيات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يهاجمون ويستولون على المرافق النفطية (من حقل المبروك) جنوب مدينة سرت بعد قتل الحراس.

ويضيف باحث بريطاني من جامعة «كمبردج» أن تلك الميليشيات (تنظيم داعش) لديها القوة على الهجوم على خطوط النفط وإن كانت قد افتقرت للقدرة على بيع النفط المهرب في السوق الحرة [٢].

تحولت ليبيا في تقدير الخبراء إلى موقع يتوافد عليه «الجهاديون» من أماكن أخرى في إفريقيا خاصة من شمال مالي بعد أن كانت قوات العملية العسكرية الفرنسية قد استعادت تلك المنطقة من الميليشيات عام ٢٠١٣ ويقدر الخبراء أن

(1) CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold.* The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/ news/ world-africa-31518698>

(2) CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold.* The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/ news/ world-africa-31518698>

تلك العناصر الإسلامية كانت تتواجد في ليبيا في عهد القذافي، إلا أنها كانت تتعرض للقمع والاضطهاد.

ومن ثم فليس مستغرباً أن يكون لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) موطأ قدم في مدن مثل بنى غازي، بعد ثورة ٢٠١١ التي أطاحت بالقذافي، وفي مدينة «درنة» المدينة الساحلية (التي تعرضت لقصف الطائرات المصرية) التي تتمركز فيها الجماعات الموالية لتنظيم داعش، إلا أنه ما يثير الاستغراب أن التنظيم وجد موقعاً له في مدينة «سرت» مسقط رأس القذافي التي تقف موقفاً معادياً للقوى الإسلامية، والتقدير الأرجح أنه إما أن تلك العناصر الجهادية الأجنبية قد تسللت إلى المدينة (التي تأوى المناصرين للقذافي بما في ذلك ضباط الجيش) وقد انضموا للميليشيات -كما فعلوا في العراق بعد سقوط صدام حسين في أعقاب الغزو الأمريكي) وهو ما قد يحدث في ليبيا، وإن كان الخبراء يرجحون أن داعش والميليشيات التابعة لها قد يكون لها وجود كبير في ليبيا.

تقديرات الخبراء لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أنشطتها في ليبيا

ويرى الخبراء أن معظم الليبيين من المسلمين المعتدلين يكنون مشاعر الكراهية ضد تنظيم داعش ويقدر أحد قدامي خبراء وكالة المخابرات الأمريكي المركزية CIA وهو «باتريك سكينر» في حديث لمجلة Foreign Policy أن عدد المقاتلين الأجانب الموالين لتنظيم داعش في ليبيا يقدر ما بين ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ مقاتل اكتسبوا خبرات قتالية في كل من العراق وسوريا، وهي – أي هذه القوات المقاتلة الأجنبية– تمارس نشاطها العسكري في طرابلس ومنطقة «فزان» في جنوب غربي ليبيا، وفي منطقة «برقة» الشرقية التي تضم بني غازي ودرنة.

إلا أن رأياً آخر لأحد الخبراء المتخصصين في الشئون العسكرية وهو Thomas Joscelyn رئيس تحرير صحيفة Long War Journal يقول بأن تنظيم داعش قد اتسع في ليبيا وإن كان من الضروري عدم المبالغة في تقدير قوة

هذا التنظيم [١].

وحتى وإن كانت سيطرة داعش في ليبيا هي سيطرة محدودة تقتصر على بعض المناطق، فلديها المقدرة على الوصول بالأحوال في ليبيا إلى ما هو أسوأ، خاصة وأنه ثمة فراغ هائل في السلطة في ليبيا ولا توجد سلطة مركزية للوقوف في وجه داعش، فهي تزدهر في ظل الصراع والحرب [٢].

وتسود ليبيا في الوقت الحاضر ثلاثة تكتلات للسلطة:-

أولها : ما يسمى بفجر ليبيا، هي خليط من الميليشيات الإسلامية وغير الإسلامية المتحالفة مع حكومة طرابلس.

ثانيها : كتلة «عملية الكرامة» التي يقودها الجنرال خليفة حفتر والقوى المتحالفة معه المرتبطة بالحكومة المعترف بها دولياً والمتمركزة في مدينة «طبرق» الشرقية.

وثالثها : الجماعات الجهادية التي تضم تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة، والتي تعتبر أقوى هذه الجماعات.

وتدور الحرب الأهلية بين الجماعتين الرئيسيتين (فجر ليبيا وعملية الكرامة) أما الجماعات الجهادية فهي التي تحصد الغنائم [٣].

التحولات العسكرية والسياسية الدولية (عام ٢٠١٥)

بيد أنه في مطلع عام ٢٠١٥، نرصد مشهد الصراع المتردي في ليبيا، وكأنه

(1) CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold*. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-31518698>

(2) ENGEL A. 2015. *The Islamic State's Expansion in Libya*. The Washington Institute. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-islamic-states-expansion-in-libya>

(3) CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold*. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-31518698>

يقترب من نقطة تحول هامة، إذ نلمس بعد شهور ستة من الاقتتال ما بين البرلمانيين (في طرابلس وبنى غازي) فإن حكومتيهما وميليشياتهما المتحالفة تدفعا بالبلاد إلى حافة الحرب الشاملة، وإن كان مسار الأحداث في المستقبل المنظور وعلى البعد المتوسط، لا تنذر بانتصار أي من الطرفين، وإن أشارت إلى أن الجماعات المتنافسة والقيادة المتصارعة سوف تنتشر في أرجاء ليبيا مع انهيار ما قد تبقى من مؤسسات الدولة واستنزاف احتياطياتها المالية، ذلك على أساس الاحتياطيات العائدة من النفط والغاز التي أنفقت على استيراد المواد الغذائية ومنتجات النفط بعد التكرير. كذلك سوف تتضاعف صعوبات ومشقة الحياة بالنسبة لليبيين أنفسهم إلى حد كبير.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإن الجماعات الراديكالية التي تنمو وتتصاعد كما سبق الذكر، وقيام داعش بقطع رؤوس ٢١ مصرياً، سوف نجد في ليبيا أرضاً خصبة مع تنامي ظاهرة التدخل الإقليمي في ليبيا، وكما يدلل على ذلك الضربات الجوية المصرية [١] للثأر من ذبح «الأقباط المصريين» في فبراير ٢٠١٥.

وعموماً فأن التقديرات المصرية تنظر إلى ما يجرى على أرض ليبيا من أنشطة إرهابية من مختلف الفصائل المسماة بالجهادية بوصفه خطراً جسيماً لا يهدد الأمن والاستقرار ووحدة الأراضي الليبية فحسب، بل يهدد الأمن القومي المصري بطريقة مباشرة بسبب الحدود المشتركة وتسلل المقاتلين التابعين للتنظيمات الإرهابية (داعش وغيره) وتهريب الأسلحة من الترسانات الضخمة بعد سقوط القذافي، فضلاً عن انضمام آلاف المقاتلين المرتزقة من جنوب الصحراء (من مالي والنيجر وتشاد والسودان) إلى جماعات المقاتلين المنتمية لهذه الخلايا الإرهابية.

***

(1) KINNINMONT J. 2015. *How Egypt Sees the Islamic State Threat in Libya*. Chatham House. Pp. 1-5. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.chathamhouse.org/expert/comment/16947#>

مدى فاعلية دور الأمم المتحدة في الأزمة الليبية

أما بالنسبة لردود فعل المجتمع الدولي والأمم المتحدة، فإن الأطراف المعنية بالمستقبل السياسي / الأمني في ليبيا، فقد حان الوقت لأن تغتنم فرصة تدشين المباحثات التي تجريها الأمم المتحدة في جنيف في يناير ٢٠١٥، وبحيث تدفع الطريق نحو التوصل لحل سلمي لهذه المعضلة السياسية وللتوصل لاتفاق أو توافق بين مختلف الفصائل الليبية وهو أفضل وسيلة للتصدى لنشاط الجهاديين الإرهابيين، فلابد أن تتخذ الأطراف المعنية بالشأن الليبي تدابير أشد قوة وحسماً ودعماً لمباحثات أو المفاوضات الدائرة في جنيف[1].

عام المواجهة العسكرية والسياسية بعد حركة الكرامة

والراصد للتطورات منذ منتصف عام ٢٠١٤ يلحظ أن العمليات القتالية قد اتسعت وازدادت حدتها، أن القصف الجوى والهجوم على البنية الأساسية المدنية قد تضاعف وأن عدد الخسائر البشرية قد تضاعف (يقدر البعض بأنه وصل إلى ٢٥٠٠ فرد) من غير المقاتلين، وازدادت أرقام النازحين واللاجئين من ١٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف حتى يمكن القول أن كيان الدولة الوليدة بعد سقوط القذافي تسير نحو التحلل والتفكك والانهيار (ازدادت أيضاً ندرة السلع والوقود وتعطلت قطاعات واسعة من الاتصالات والكهرباء حتى أن احتمالات شن الميليشيات الكبيرة لعمليات هجومية على مدن مثل بنى غازي تثير في الأذهان أشباح الكارثة الإنسانية)، كذلك تواجه ليبيا احتمالات الإفلاس خلال السنوات القادمة نتيجة لتناقص إيرادات النفط وانهيار السياسة الاقتصادية خلال العمليات التي تقوم بها الميليشيات وصولاً للهدف الأكبر وهو السيطرة على البنية الأساسية للنفط وعلى المؤسسات المالية.

---

(1) *Libya: Getting Geneva Right. Middle East and North Africa Report N°157*. 2015. International Crisis Group. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/157-libya-getting-geneva-right.aspx>

تطورات الصراعات السياسية والقبلية إلى مستوى الحرب الأهلية

ومنذ بدايات عام ٢٠١٤ وبانتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام، ورفضه أن يحل نفسه، بدأت حركة الاحتجاجات واسعة النطاق رداً على هذا الموقف من عناصر المؤتمر الوطني العام، وفي فبراير من نفس العام عزل المؤتمر رئيس الوزراء الليبي (على زيدان) بعد أن تمكنت إحدى ناقلات النقط من أحد الموانئ الخاضعة للثوار من اختراق حصار البحرية الليبية، كما قامت ميليشات حراسة المنشآت النفطية برفع الحصار والإغلاق على محطتين لشحن النفط.

أما في مايو ٢٠١٤ فقد قامت حركة الجنرال «حفتر» (والذي كان قد تمرد خارج نطاق الجيش الوطني الليبي) بشن هجوم عسكري بما في ذلك توجيه ضربات جوية ضد «الجماعات الإسلامية» المتشددة في بنى غازي، وحاول الاستيلاء على مبنى البرلمان متهماً رئيس الوزراء عندئذ بالانقياد للجماعات الإسلامية، الأمر الذي انتهى باستقالته بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم قانونية تعيينه رئيسياً للوزراء [(١)].

وفي أعقاب ذلك، تم انتخاب برلمان جديد من خلال انتخابات اتسمت بقلة عدد الناخبين بسبب المخاوف الأمنية والمقاطعات، حيث مُنِى الإسلاميون بهزيمة كبيرة، فنشب القتال بين القوات الموالية للمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وبين القوى الموالية للبرلمان الجديد، كما أن قوات «أنصار الشريعة» الإسلامية تمكنت من السيطرة على معظم أرجاء بنى غازي.

وفي خريف نفس العام ٢٠١٤، قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة ليبيا لمواصلة المباحثات تحت مظلة الأمم المتحدة ما بين البرلمان الجديد والحكومة السابقة في طبرق بين ميليشيات «فجر ليبيا» Dawn of Libya الإسلامية في طرابلس وسط نزوح ما لا يقل عن مائة ألف مواطن ليبي في الوقت الذي ازداد فيه

(1) *Libya profile – Timeline*. 2015. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-13755445>

تغلغل ميليشيات تنظيم داعش (الدولة الإسلامية) فاستطاعت السيطرة على ميناء «درنة» شرقي ليبيا.

وفي نهاية عام ٢٠١٤ (ومطلع عام ٢٠١٥) استطاع الجيش الليبي والميليشيات في طرابلس إعلان وقف إطلاق النار جزئياً في أعقاب مباحثات أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف . (ويلاحظ أن بعد شهر واحد في ٧ فبراير ٢٠١٥ قامت الطائرات المصرية بقصف مواقع تنظيم داعش في درنة بعد إعلان التنظيم عن فيديو يتضمن مذبحة لعدد ٢١ مواطن مصري).

وقد ازدادت مواقف المعسكرات المتصارعة تشدداً وتصلباً مع زيادة الحدة واتساع نطاق الأزمة، كما لجأت للعنف وازدادت الحدة في الخطاب السياسي، حتى أصبح الليبيون الذين وحدوا صفوفهم للإطاحة بالقذافي عام ٢٠١١ يتنافسون على دعم الأطراف الخارجية، وذلك من خلال طرح مواقفهم إما أنها موالية للتيار الإسلامي، أو مناهضة للتيار الإسلامي ومناصرة للثورة، أو مضادة لتيار الثورة. ومن هذا المنظور، فحقيقة هذا الصراع أنه صراع شديد التعقيد متعدد المستويات حول الكيان السياسي/ الاقتصادي الخاص بليبيا، وهو صراع ليس له بالضرورة حل سياسي منظور، والتوصل لحل عن طريق التفاوض يظل هو السبيل المتاح الوحيد، لكن فرص الحل تتضاءل يوماً بعد يوم.

وفي مطلع هذا العام ما بين ١٤-١٥، و٢٦-٢٧ يناير ٢٠١٥ جرت في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة جولتان من المباحثات حققت قدراً محدوداً من التقدم لأول مرة منذ سبتمبر ٢٠١٤ حيث اتفق مبدئياً قطاع من بعض الفصائل التي تضم الكتلتين المتنافستين في إطار جديد يسمح باستمرار المباحثات، وهو دليل قوى على استمرارية وصلابة التحرك الدبلوماسي للمثل الخاص للأمم المتحدة «برناردينو ليون».

ليبيا بين الخيارات العسكرية والسياسية :-

وباستمرار المشهد العسكري والسياسي على الصعيد الليبي وعلى الصعيد الدولي (الأمم المتحدة) نلمس الإشكالية المستعصية التي تحاول الأمم المتحدة

التوصل لحل بالتغلب على تعقيداتها، إذ أن الأمم المتحدة تمشي -كما يقال على خط رفيع- منذ مارس ٢٠١٥، حيث اتخاذ مجلس الأمن قراراً بإدانة تنظيم الدولة الإسلامية (IS) وهو أحد القوى خارج نطاق الدولة Non-State Actors التي ضربت فيها حالة الفوضى وهو ما يضاعف من الضغوط على مجلس الأمن والأمم المتحدة للتخفيف من إجراءات حظر توريد السلاح إلى ليبيا المفروض عليها منذ عدة سنوات (للجيش الوطني الليبي المحارب للإرهاب)، بيد أن الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص يرى في مثل هذه الخطوة سلبيات ومخاطر من حيث أنها تسهل عملية تدفق السلاح على ليبيا واحتدام الصراع، ويساعد في نظر الأمم المتحدة على تقدم الجماعات المتطرفة وزيادة العنف والفوضى وقد يعقد التوصل لحل سياسي[(١)].

الدور المصري، يطبق خيارين، العسكري والسياسي معاً

أما بالنسبة للدور المصري، يتعين القول أنه لم يكن يقتصر على اللجوء إلى الخيار العسكري، كما حدث في فبراير ٢٠١٥ في مطلع العام للرد على العمل الوحشي الإرهابي لتنظيم داعش الذي يمارسه بمذبحة مواطنين مصريين في ليبيا، وهو ما يدعم مقولة عدم حسم الأمم المتحدة موقفها من الوقوف وراء الحكومة الشرعية في «طبرق» ورفع حظر السلاح عنها، وعموماً فالموقف المصري اتسع ليشمل دعم جهود التوافق والتقارب بين الفصائل القبائل الليبية من أجل تكوين حكومة وحدة وطنية، وهو ما عملت مصر على تحقيقه من خلال ترتيبات عقد مؤتمر موسع لزعماء القبائل الليبية في القاهرة.

وقد أكد البيان الصادر في نهاية هذا الاجتماع على دعوة كافة الفصائل لتوحيد

(1) GAZZINI C., EL AMRANI I., HAYAT A. 2015. الأمم المتّحدة وليبيا: محادثات، لا أسلحة . International Crisis Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/op-eds/gazzini-amrani-libya-talks-not-weapons-arabic.aspx>

جهودها ورفض كل أشكال الإرهاب وأي تدخل أجنبي في الشئون الليبية، حيث اتفق المشاركون بعد ثلاثة أيام (في ٢٩ مايو ٢٠١٥) على رفض إجراء أي مباحثات مع تنظيمات إرهابية واعتبار جماعة الإخوان المسلمين «منظمة إرهابية»، كما دعا البيان الشعب الليبي والقوى الإقليمية والدولية لدعم الجيش الليبي والبرلمان المنتخب، وكان قد حضر الاجتماع بعض المسئولين المصريين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء المصري السابق «إبراهيم محلب» (حضر مؤتمر المصالحة حوالي ٣٤٣ من زعماء القبائل) [1].

الدور الأممي (الأمم المتحدة) للوساطة والتفاوض بين الأطراف الليبية

على أن الطريق لم يزل طويلاً وسوف تقابل الأطراف النكسات وكثير من التراجع وذلك إذا رفضت الأطراف المشاركة في المباحثات حتى إذا انسحبت من المفاوضات بعد فترة. كذلك «المؤتمر الوطني العام» General National Council (GNC) في طرابلس رفض في الآونة الأخيرة المشاركة في المباحثات، أما «مجلس النواب» House of Representatives في «طبرق» أعلن أنه قد علق مشاركته في المباحثات في ٢٣ فبراير ٢٠١٥، وإن كان ذلك على سبيل المساومة السياسية، وعلى أمل تجنب حدوث انهيار في الموقف قد يؤدي إلى حرب معلنة ومفتوحة.

وفي ظل هذه الظروف المحلية السائدة في ليبيا، فإنه يتوجب على المجتمع الدولي استناداً إلى مبادرة مبعوث الأمم المتحدة «ليون برناردينو» واستمراراً للمباحثات لحين التوصل إلى اتفاق يحظى بدعم واسع النطاق، يتوجب على المجتمع الدولي المؤيد لحل تفاوضي أن يعيد طرح استراتيجيته ومنهاجه وأن يبذل المزيد من الجهد والمحاولات لدعم هذه الاستراتيجية، فالمنهج الذي اتبعه

(1) *Libyan tribes wrap up Cairo meeting*. 2015. Egypt State Information Service. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.sis.gov.eg/En/Templates/Articles/tmpArticleNews.aspx?ArtID=93730#.VeR2NfntlBd>

المجتمع الدولي تجاه الأطراف المعنية هو قياس مدي الشرعية لكل منها، والسؤال المطروح يجب ألا يكون أي البرلمانيين في طرابلس وطبرق أكثر شرعية من البرلمان الآخر، وما هي الحجج والأسانيد التي تؤكد هذه الشرعية.

إلا أن حالة الفوضى السائدة في الأراضي الليبية والسلوك الإقصائي لكلا المعسكرين المتصارعين، هو الذي أثار إشكالية الشرعية. كما أن استمرار النهج الدولي القائم على أن «مجلس النواب» في طبرق هو الأكثر شرعية لأنه هو الكيان التشريعي المنتخب، بيد أن هذا النهج لا يراعي مدى ما يتمتع به هذه الكيان من «صفة تمثيلية» وإنما يشجع الكيان القائم في طبرق على الأخذ بالحل العسكري.

وعلى النقيض من ذلك، فإن هذه الاستراتيجية الأمنية التي تتركز على مسألة «الشرعية» وأي الكيانين أكثر شرعية من الكيان الآخر، يزيد من شكوك المؤتمر الوطني العام، فإن المجتمع الدولي يعمل على تهميش القوى التي تدعي أنها هي القوى الثورية (ومن بينها القوى الإسلامية) على نحو ما حدث في مواقع أخرى.

والواقع أن ليبيا في الوقت الحاضر أضحت في حاجة إلى مفاوضات ومساومات سياسية وإلى جهود دولية تكثف المحاولات الدولية المبذولة للوصول إلى هذا الهدف [1].

تقييم المنظور الأمني (دور مجلس الأمن والمبعوث الخاص) للأزمة الليبية

قصارى القول أن مجلس الأمن وغيره من المصادر التي تساند الحل السياسي التفاوضي يجب ألا يفرط في التركيز على مسألة «الشرعية» في البيانات العامة وأن يتم التركيز بدلاً من ذلك على المفاوضات التي تجرى تحت مظلة الأمم المتحدة، وأن تركز على سلوكيات الأطراف المعنية، أي مدى الالتزام بوقف إطلاق النار،

(1) GAZZINI C., EL AMRANI I., HAYAT A. 2015. الأمم المتّحدة وليبيا: محادثات، لا أسلحة . International Crisis Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/op-eds/gazzini-amrani-libya-talks-not-weapons-arabic.aspx>

مع الدعوة إلى عدم التصعيد في الصدام وتجنب زيادة التوتر، ولعل الاستراتيجية الأفضل هي عدم الأخذ بأحكام «المحكمة العليا» التي يحيط بها الغموض، وأن تأخذ بأسلوب التفاوض كجزء من خريطة أوسع للطريق نحو إعداد دستور جديد ونحو إنشاء مؤسسات تشريعية دائمة.

كذلك فإن الاستراتيجية الدولية (استراتيجية الأمم المتحدة) لا بد أن تأخذ بزمام المبادرة في التواصل مع كل الجهات الإقليمية التي قد تسهم في تأزيم الصراع بتوفير السلاح أو الدعم السياسي والعسكري، وتشجيع تلك الأطراف في تحفيز حلفائها في ليبيا على سلوك ونهج التفاوض وبنوايا حسنة وصولاً إلى التسوية السياسية.

هذا مع صياغة استراتيجيات سياسية وعسكرية ودون الإضرار بجهود الأمم المتحدة لتحقيق التوافق من أجل محاربة الإرهاب بالتنسيق مع القوى السياسية الليبية من كلا المعسكرين، وإن كان يتعين على واضعي تلك الاستراتيجية الامتناع عن دعم التدخل العسكري لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وإن كان لابد أن يلتزم المؤتمر الوطني العام وأنصاره بالإدانة القاطعة لكل تصرفات داعش وإن يحجم مجلس النواب (في طبرق) عن محاولات «تسييس» تلك السلوكيات والتصرفات، وأن يلتزم المجتمع الدولي بتطبيق الحظر على شحن الأسلحة عملياً، وأن يرفض الرفع الجزئي أو الكلي عن هذا الحظر.

كذلك لابد أن تنظر الأمم المتحدة في تطبيق العقوبات على الأفراد وحماية استقلال وحياد المؤسسات المالية والبترولية والمصرف المركزي الليبي، شركة النفط الوطنية وهيئة الاستثمار الليبية، وبحيث يضمن بذلك إدارة الثروة الوطنية، لتلبية الحاجات الأساسية للشعب الليبي والإسهام في التوصل لحل سياسي عن طريق التفاوض [1].

(1) *Libyan tribes wrap up Cairo meeting*. 2015. Egypt State Information Service. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.sis.gov.eg/En/Templates/Articles/tmpArticleNews.aspx?ArtID=93730#.VeR2NfntlBd>

المأزق الذي يواجه جهود الأمم المتحدة

ولعل نقطة الضعف الخطيرة والسلبية في استراتيجية الأمم المتحدة المطروحة، كما يعرضها تقرير الأزمات الدولية، أنه يرفض بشكل صريح الاستناد إلى «مسألة الشرعية» التي تتصل بين الحكومتين أو الكيانين المتنافسين في كل من بنى غازي (طبرق) وطرابلس، أخذاً في الاعتبار أن المجتمع الدولي لا يعترف إلا بالحكومة الشرعية المنتخبة ولمجلس النواب في بنى غازي. والأمم المتحدة على هذا النحو تقلل كثيراً من مصداقية جهودها وفعاليتها، بأن تساوى بين ما هو كيان شرعي معترف به في ليبيا وهو الموقف المدعوم من مصر والدول العربية (الإمارات-السعودية) وما هو غير شرعي أدى إلى تقسيم ليبيا عملياً ما بين حكومة في شرق ليبيا وحكومة في غربها ووسطها، وهو الأمر الذي أدى بالتالي إلى أن المفاوضات لا تصل إلى نتائج حاسمة رغم الجولات المستمرة في جنيف بين مختلف الأطراف.

أما النقطة الثانية الخطيرة والسلبية فهي الإصرار على استمرار فرض حظر السلاح، وهو ما يحرم الحكومة الشرعية في الشرق (بنى غازي-طبرق) من قدرات وإمكانيات قد تمكنها من حسم المعركة العسكرية لصالحها ويطيل من أمد الصراع.

هاتان الملاحظتان -المساواة بين حكومة شرعية وغير شرعية وبين الدعوة لاستمرار حظر السلاح والامتناع عن التدخل العسكري- وهو ما ينطوى على انتقاد واضح -وإن كان غير مباشر- لعمليات المساندة والمقاومة العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية التي استهدفتها القوات الجوية المصرية في فبراير ٢٠١٥ رداً على مذبحة عدد من مواطنيها الأقباط، وتأكيداً للاستراتيجية العربية والمصرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب المنتشر في ليبيا والذي يضرب في أرجائها المختلفة، هاتان الملاحظتان تمثلان قصورًا معيبًا في استراتيجية الأمم المتحدة.

ومع أن الأمم المتحدة كانت قد خططت لعقد اجتماع لبحث تشكيل حكومة

وطنية في منتصف يونيو ٢٠١٥ في المغرب (الصخيرات) ما بين حكومتي طبرق وطرابلس، فقد جاءت الضربات الجوية لمواجهة بعض التنظيمات الإرهابية في شرق ليبيا لتؤدي إلى مصرع إحدى القيادات وهو على «مختار بملختار» الزعيم الإسلامي الجزائري، لتزيد من تعقيد الموقف [١] ، فأخفق ممثلو البرلمانيين المتنافسين في طبرق وطرابلس في الاتفاق على مقترحات الأمم المتحدة لتكوين حكومة موحدة ومعالجة ظاهرة التنامي في النشاط الإرهابي في ليبيا والذي انتشرت آثاره في تونس المجاورة وغيرها [٢] حتى أن ليبيا توصف بأنها أصبحت نقطة جذب Magnet تستقطب الإرهابيين من تونس وغيرها.

وعلى أن المقاتلين من مختلف الفصائل الموالية لإقليم «طبرق» وحكومتها في بنى غازي وحركة المقاومة ضد القوى المتطرفة الإسلامية والجهادية المتطرفة ما بين تنظيم داعش وجماعة الإخوان المسلمين (أنصار الشريعة وغيرها) ومضاعفات الخلافات السياسية حول تكوين الحكومة الموحدة، أدى إلى إخفاق جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، فإنه من الجلي أن حقائق هامة أضحت تغيب عن الجميع وهي أن ليبيا أصبحت على حافة الانهيار الاقتصادي، كما حذر مبعوث الأمم المتحدة (في ٢٨ مايو ٢٠١٥)، وإن كان قد أعطى انطباعاً أن الفصائل وإن أخفقت في التوصل لاتفاق في المباحثات بينها لتكوين حكومة وحدة وطنية فهي قد توصلت لجزء كبير من الاتفاق [٣] .

وحذر المبعوث الخاص رغم ذلك من أن ليبيا تواجه التهديدات الأمنية بسبب

(1) *Libya profile – Timeline*. 2015. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-13755445>

(2) *Rival Libya parliaments fail to endorse UN deal*. 2015. Gulf News Libya. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://gulfnews.com/news/mena/libya/rival-libya-parliaments-fail-to-endorse-un-deal-1.1542517>

(3) *Libya magnet for terrorists from Tunisia and beyond*. 2015. Gulf News Libya. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://gulfnews.com/news/mena/libya/libya-magnet-for-terrorists-from-tunisia-and-beyond-1.1545130>

استمرار الحرب الأهلية (وتهديد داعش) التي استطاعت التوغل واحتلال موطئ قدم لها في ليبيا، وقد جاء ذلك في تصريحات له لإبراز خطورة الموقف الاقتصادي وصعوبة الأوضاع [١] خاصة وأن ليبيا تحتل أولوية على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي بسبب الآلاف من اللاجئين من القتال الدائر واستخدامهم لليبيا كنقطة انطلاق للإبحار عبر البحر المتوسط استهدافاً للوصول إلى أوروبا، في هجرة غير شرعية. وتعمل الدول الأوروبية في الوقت الحاضر لإعداد مشروع قرار لمجلس الأمن يفوض بعثة تابعة للاتحاد الأوروبي بتدمير قوارب تهريب اللاجئين التي تنطلق من السواحل الليبية، وإن كانت روسيا، عضو مجلس الأمن الدائم التي تمتلك حق الفيتو، ترى أن تدمير قوارب التهريب يمثل إجراءً شديد الغلو، كما أن الأمين العام للأمم المتحدة صرح بأن ذلك يحرم الناس من سبل العيش والحياة، والأهم من ذلك ليس في تدمير القوارب بل في اتخاذ إجراءات فعالة ضد عصابات ومافيا تهريب المهاجرين على حد تعبير المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة «ليون برناردينو» [٢].

مواقف الدول الكبرى من الأزمة الليبية

وقد بلغت بتهديدات التنظيمات الإرهابية التي تمارس العنف ومافيا تهريب السلاح وتجارة البشر والفوضى الضارية في أرجاء ليبيا وأقاليمها، أن حكومة فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة قد أصدرت بياناً مشتركاً تبدى فيها انزعاجها العميق من العنف المستمر داخل ليبيا ومن اتساع نطاق الإرهاب مع الإدراك التام أن الشعب الليبي يسعى للسلام والاستقرار.

(1) CROFT A. 2015. *Libya on verge of economic collapse, U.N. envoy warns*. Reuters. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://uk.reuters.com/article/ 2015/05/28/uk-libya-security-talks-idUKKBN0OD29J20150528>

(2) *Joint Statement on Libya by the Governments of France, Germany, Italy, Spain, the United Kingdom, and the United States*. 2015. U.S. Department of State. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2015/ 06/244516.htm>

وقد أكدت هذه الدول الكبرى في سياق دعم جهود الأمم المتحدة مساندتها للحوار السياسي تحت مظلة الأمم المتحدة لاسيما في جولته الأخيرة في منطقة الصخيرات بالمغرب، ودعت الأطراف الليبية للموافقة على وتوقيع اتفاقية للتسوية السياسية المطروحة من قبل الأمم المتحدة وباعتبار أن الوثيقة تتسم بالموضوعية والتوازن وتفي لمتطلبات الشعب الليبي، وتحافظ على وحدة ليبيا، مؤكدين أنه ليس ثمة حل عسكري لهذه الأزمة، مع إبراز خطورة التدهور في الأوضاع الاقتصادية والإنسانية يوماً بعد يوم، مبدية الاستعداد لدعم تنفيذ الاتفاق لضمان فعالية الأداء في حكومة الوفاق الوطني Government of National Accord وقيام مؤسسات جديدة.

وقد رحب بيان الدول الكبرى بمبادرات السلام المطروحة من «الإقليم الغربي»، بما في ذلك مبادرات وقف إطلاق النار، وتبادل المعتقلين وإعادة النازحين إلى مواطنهم الأصلية [1].

وأكد بيان الدول الكبرى التي أصدرت هذا البيان دعوة صناع القرار في ليبيا (لم تحدد بالضبط أي من الحكومتين، في طرابلس أم في بني غازي؟)، كما أن المجتمع الدولي أبدى استعداداً لتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية والأمنية إلى ليبيا الموحدة، وأن يتم الاتفاق على حكومة جديدة مع محاسبة المسئولين عن تهديد الأمن والسلام والاستقرار في ليبيا.

وتحليل هذا البيان الهام يبرز عدة نقاط، أولها اشتراط الاتفاق على «حكومة موحدة» قبل تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والأمنية، وكذلك إبراز خطورة الكارثة من عواقب التدهور الاقتصادي والانهيار الوشيك في ليبيا، بالإضافة إلى إدانة واضحة للإرهاب والعنف في ليبيا، وإن كان بيان تلك الدول،

(1) *Joint Statement on Libya by the Governments of France, Germany, Italy, Spain, the United Kingdom, and the United States*. 2015. U.S. Department of State. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2015/ 06/244516.htm>

وإن أدرك مدى إتساع الإرهاب في ليبيا وأدان هذه الظاهرة، بيد أنه لم يتخذ خطوة واحدة لدعم الحكومة الشرعية التي تتصدى لظاهرة الإرهاب التي تتمثل في ممارسات تنظيم داعش في أجزاء عديدة من ليبيا.

والمثير للتساؤل أن بيان الدول الكبرى – ومن بينها فرنسا- تعلم تماماً أن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا قد انتشر إلى دول أخرى في شمال إفريقيا ومن أولها تونس، بل إلى فرنسا ذاتها وإلى الكويت وإلى الخليج العربي، وكانت قد ترى أن هذا النشاط الإرهابي بالغ الخطورة قد بدأ يتسع ليتحول إلى ظاهرة عالمية، أو مشروع إرهابي عالمي، الأمر الذي يستحق حملة بنفس الاتساع على المستوى العالمي، إلا أن الحملة التي يقودها التحالف الدولي لقصف مواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لم يحقق نتائج حاسمة ضد الإرهابيين المحليين [1] الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة وحلفائها من الدول التي أصدرت البيان السابق المشار إليه، أن تضاعف من جهودها لمطاردة العناصر الإرهابية التابعة لهذا التنظيم وأن تكافح أساليب التجنيد التي تطبقها.

تقديرات الموقف في ليبيا خلال عام ٢٠١٥

هكذا وقعت ليبيا في الحرب الأهلية من خلال صراع وائتلاف وتحالف (فجر ليبيا) الذي يسيطر على طرابلس وأجزاء كثيرة من غرب ليبيا، ضد تحالف «كرامة ليبيا» الذي يسيطر على إقليم «برقة» في الشرق، لاسيما منطقة البيضا وطبرق وأجزاء من بني غازي، لكن التقسيم ليس فاصلاً نهائياً بين إقليمي الشرق والغرب، فالمقاتلين من منطقة الزنتان في الغرب يمثلون عنصراً هاماً في تحالف «الكرامة»، كما يزعم تحالف «فجر ليبيا» أنه يسيطر على ولاءات جزء من المقالتين في الإقليم الشرقي.

(1) JENKINS B.M. 2015. *After Attacks in France, Tunisia, and Kuwait, West Must Do More to Fight Surge of Terrorist Attacks*. RAND. Pp. 1-2. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.rand.org/blog/2015/06/after-attacks-in-france-tunisia-and-kuwait-west-must.html>

والمعروف أنه لكل تحالف البرلمان والحكومة الخاصة به، والقادة العسكريين التابعين له، ومع أن الإعلام عادة ما يربط بين تحالف فجر ليبيا والقوى الإسلامية، ويربط بين تحالف الكرامة والعناصر غير الإسلامية، فكليهما يضم عناصر محافظة من الفئتين، كذلك نرصد أن مصر والإمارات تبرز الدعم الكبير لتحالف الكرامة، بما في ذلك القيام بعدد من الضربات الجوية وفي الوقت نفسه ترى معظم الدول أن الحكومة في البيضا وطبرق المرتبطة بتحالف الكرامة هي الحكومة الشرعية لكنها تتطلع إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. وتطرح الأمم المتحدة، كما سبق الإشارة، مشروعاً لحكومة وحدة وطنية تتيح إعادة برلمان تحالف الكرامة إلى طرابلس بالتوازي مع نوع من الهيئة الاستشارية الموالية لتحالف «فجر ليبيا».

بيد أنه ليس من الواضح ما إذا كان أياً من التحالفين (تحالف الكرامة أو تحالف فجر ليبيا) سوف تأخذ بهذه المبادرة أو ذلك المشروع، وفوق هذا كله بالتوازي مع التحالفين المذكورين، نرى وجوداً متنامياً للعناصر الجهادية لاسيما في «درنة» و«سرت»، وهو ما يضاعف من تعقيدات الموقف خاصة وأن العناصر المتطرفة المرتبطة بتنظيم أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية يعتبران التحالفين (الكرامة وفجر ليبيا) بأنهما يمثلان أعداءً لهذه العناصر الجهادية المتطرفة.

وكما سبق القول، فإن أهمية ليبيا بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حقيقة مؤكدة بوصفها من الدول المصدرة للغاز والنفط، وبوصفها دول تخرج من أراضيها الهجرة غير الشرعية من الليبيين وغير الليبيين. أما بالنسبة للدول المجاورة، مصر وتونس، فهما تأويان أعداد كبيرة من الليبيين، مما يؤثر على أوضاعها الاقتصادية، ويضاعف من تعقيدات الموقف أن المقاتلين من عناصر الطوارق والعائدين من ليبيا يسهمون في الحركات الانفصالية في شمال دولة مالي المجاورة [1].

(1) SERWER D.P. 2015. *Libya's Escalating Civil War*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/ libyas-escalating-civil-war/p36649>

أن احتدام القتال والتصعيد في ليبيا سوف ينتهي بتنامي ظاهرة التطرف مما يهدد بتقسيم ليبيا وانهيارها، وبما يترتب على ذلك من آثار على شمال إفريقيا وعلى أوروبا، وبالإضافة إلى الفوضى الشاملة في العراق وفي سوريا وفي اليمن، حيث يزداد نشاط قوات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة في ليبيا، وسوف تتحول إلى ملجأ آمن للإرهابيين الدوليين.

أما إنتاج النفط في ليبيا فثمة تهديدات واضحة لوقف هذا الإنتاج بمئات الآلاف من البراميل يومياً ووقف تصدير الغاز إلى أوروبا، خاصة في الشتاء القادم إذا قطعت روسيا إمداد أوكرانيا التي يتدفق منها معظم إمدادات الغاز الروسية.

وفي غياب التسوية السياسية فإن الاحتمالات والسيناريوهات المحتملة قد تكون انتصار تحالف الكرامة المدعومة من مصر والإمارات، أو تفتيت الكيان الليبي، كذلك فإن انتصار تحالف الكرامة سوف يخلق أخطاراً بالغة بسبب عمليات العنف الانتقامية، بما في ذلك شن هجوم ضد المدنيين، كما أن تفتيت الكيان الليبي قد يزيد من تنامي العنف، لما تتعرض له موارد النفط والغاز من تهديدات وأخطار [١].

استخلاصاً من هذا التحليل لإشكاليات الحالة الليبية وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، ليس من المبالغ القول بأن هذه الدولة العربية الشقيقة قد تتردى في حافة الفشل والسقوط بالتفتيت والانقسام لكيان دولة موحدة.

وعلى خلفيات هذه التطورات السياسية والعسكرية والأمنية في ليبيا ما بعد سقوط القذافي، نرى أبعاد الصراع يدور حول عدة محاور

أ: **أولها** «قضية الشرعية» وتفجر الصراع السياسي بين إقليم الغرب (طرابلس) الذي تدعى حكومته والمؤتمر الوطني (المنتهى ولايته) أنه هو صاحب الشرعية،

(1) SERWER D.P. 2015. *Libya's Escalating Civil War*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/ libyas-escalating-civil-war/p36649>

وتنازع الحكومة والبرلمان المنتخب في إقليم «برقة» (بنى غازي وطبرق) في تمثيل الشعب الليبي، رغم الاعتراف الدولي

ب: **المحور الثاني** هو تفشي وانتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة الليبية والمتصارعة للسيطرة على قطاعات واسعة والمتعددة الولاءات مابين جماعة إسلامية، وتنظيمات جهادية وإرهابية (داعش).

جـ: **المحور الثالث** يتمثل في الظاهرة الإرهابية الإقليمية التي اعتبرت أن ليبيا باتت نقطة جذب وتجمع للمقاتلين من العراق وسوريا وجنوب الصحراء، مما يهدد الأمن والاستقرار في ليبيا أولاً، ثم دول شمال إفريقيا ودول جنوب المتوسط والدول المجاورة مثل مصر وتونس.

أما عواقب انهيار الكيان الليبي على الدول المجاورة، فتحمل أخطاراً داهمة على دول الجوار، مصر وتونس، والجزائر والمغرب، أي دول شمال إفريقيا بسبب تسلل الإرهابيين وتهريب السلاح وتهديد الأمن الوطني دون استثناء، كما تحمل خطراً لا يقل خطورة على دول الساحل الذي يمتد من موريتانيا إلى السودان (تشاد والنيجر ومالي وصولاً إلى نيجيريا) وتغرس حركات الانفصال والتطرف وظاهرة الإرهاب في إفريقيا ويهدد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فإن الحالة لليبية بحاجة عاجلة إلى تدخل المجتمع الدولي بكل فعالية.

في استعراض خاطف لعدد ونوعية القوات المسلحة في ليبيا، نلمس إلى أي مدى يتعرض الأمن الإقليمي لخطورة داهمة قد تطيح باستقرار المنطقة كلها، ونذكر من أنواع هذه القوات تنظيم الجيش الوطني الليبي الذي لم يزل في مرحلة التكوين ولا يتمتع بفعالية كبيرة [1].

(1) *Guide to key Libyan militias*. 2014. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-19744533>

- أن هذه الجماعات مثل «جماعة الثوريين الليبيين» المسمى «غرفة عمليات الثوريين الليبيين» كانت مكلفة بحماية العاصمة (إلا أن البرلمان قد أسقط اختصاصاتها بعد أن خطف أعضاؤها رئيس الوزراء الليبي على زندان في أكتوبر ٢٠١٣).

- أما إدارة الأمن الوطني National Security Directorate فهي قوة شرطية تقليدية تتولى المهام المتصلة بالأمن العام وتحريات الجرائم، لكنها تعرضت للهجوم في بنى غازي وفي درنة كدليل على مدى الفوضى في النظام والقانون.

- قوات الصاعقة ويقال أنها قوات الصفوة من المظليين والكوماندوز ولها شهرة في التصدى للهجمات الإسلامية في بنى غازي، وقد انضمت للجنرال «حفتر» في ٣١ مايو ٢٠١٥ في عملية الكرامة.

- وهناك وحدة «مكافحة الجريمة» التابعة لوزارة الداخلية مع قوات الردع الخاصة بمكافحة الاتجار في البشر.

- كذلك نجد «قوات حراسة منشآت النفط» المنشأة في عام ٢٠١٢ لحماية مؤسسات النفط الليبية لكن الأمور سارت إلى الأسوأ بعد الاتهامات الموجهة لرؤسائها بالفساد.

- وقوات درع ليبيا (أربعة ألوية في ليبيا أنشأت عام ٢٠١٢ لإدماج مقاتلي الثوار في قوة وطنية متماسكة، لكنها اشتبكت مع قوات حكومية أخرى).

- أما الميليشيات الرئيسية فهي الجيش الوطني الليبي Libyan National Army بقيادة الجنرال «حفتر» منذ بداية ٢٠١٤ الذي قاد الهجوم ضد الإسلاميين في بنى غازي.

- والمجلس الثورى العسكري في زنتان، ولواء الصاعقة وألوية مصراتة،

ولواء شهداء فبراير، ولواء أنصار الشريعة (الميليشيات السلفية منذ يونيو ٢٠١٢).

- وفي خريف ٢٠١٥، ورغم إعلان خطة مبعوث الأمم المتحدة بحكومة وحدة وطنية ودعم واضح من عدة دول كبرى وبعض الدول العربية لكن الفرقاء الليبيين أنفسهم مازالوا مختلفين، متنازعين متقاتلين .



الفصل الثالث

الحالة السورية : الإشكاليات – القوى المتصارعة – آفاق المستقبل (سوريا في الميزان- كيان موحد أم انهيار وفشل)

مدخل

سوريا في الميزان الجيواستراتيجي للمشرق العربي هي المدخل الشمالي/ الشرقي لقوى إقليمية غير عربية (تركيا وإيران) لموقعها الفريد المتصل بالحدود الدولية لدول المشرق العربي المحورية (السعودية – الأردن – لبنان – فلسطين) وعلاقاتها التاريخية بل والاستراتيجية بمصر عبر العصور، تمثل مركز الثقل ومحور الصراع، ومعيار النجاح والفشل في الجهد العربي المشترك، في الحفاظ على الكيان بل النظام العربي العام من الأطماع الخارجية، الإقليمية والدولية.

وتمثل الحدود المشتركة بين سوريا وإسرائيل بعداً استراتيجياً آخر يضيف إلى أهميتها بالنسبة للأمن القومي العربي عامة، والأمن القومي المصري بصفة خاصة، فهي شريكتها في الحرب (وفي بعض خطى السلام المجهضة نتيجة لسياسات التوسع الإسرائيلية منذ سبعينيات القرن الماضي) وعلاقاتها بمصر ليست بحاجة لأن تكون من أخطر محاور التحرك السياسي المصري الإقليمي والدولي، وانطلاقاً من التمسك بوحدة الكيان السوري ورفض محاولات التقسيم والتفتيت والتأثير على حق شعبه وإرادته الحرة في تقرير مستقبله السياسي دون تدخل ودون إملاء أو سيطرة والتمسك بحرمه حدوده وسيادتها ووحدة أراضيها منذ الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي في أربعينات القرن الماضي.

يسعى هذا الفصل لتناول عدة زوايا متداخلة ومتكاملة في نفس الوقت، لعل بداياتها الحقيقية تكمن في انعكاسات ما عُرِف باسم «الربيع العربي» في مطلع عام ٢٠١١، على النظام السياسي في سوريا وتحركات قوى المعارضة الداخلية لتطالب بمساحات أوسع من الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، وردود فعل النظام، وكيف تطورات من الإنكار إلى الرفض والإدانة، إلى الصدام والاشتباكات التي اتسعت يوماً بعد يوم واستقطبت قوى أخرى تتنافس فيما بينها.

كما يسعى الفصل إلى لتحليل وتقدير مواقف الأطراف الإقليمية، وفي مقدمتها إيران والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وبالطبع تحليل الموقف

المصري من الأزمة السورية منذ بداية الثورة في موجتها الأولى في مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ (فترة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة) وتحولات هذا الموقف في ظل الحكم الساقط للإخوان المسلمين منذ يونيو ٢٠١٢ حتى يونيو ٢٠١٣، وصولاً إلى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بعد الموجة الثانية من الثورة والانتفاضة الكبرى لملايين الشعب في مصر ضد حكم الإخوان المسلمين بقيادة القوات المسلحة المصرية.

ويحاول الفصل كذلك تحليل الأدوار الهامة والمؤثرة لكل من القوتين غير العربيتين، إيران وتركيا، (إيران الداعمة السياسية والعسكرية لنظام بشار الأسد مباشرة أم من خلال تنظيم حزب الله في لبنان والقوى الشيعية الموالية لها، أو سياسة تركيا الملاصقة للحدود السورية تجاه نظام بشار الأسد ودعم قوى المعارضة ومحاولات التدخل أو ربما التغلغل بنفوذها لخلخلة قواعد النظام حتى إسقاطه).

كذلك فإن أدوار القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، المعارضة لنظام بشار الأسد سياسياً، ويقابلها في كل الأحوال الموقف الروسي الذي احتفظ بعلاقات استراتيجية مع النظام السوري في ظل الرئيس بشار الأسد، وفي ظل حكم والده الرئيس السابق حافظ الأسد. هذه الأدوار الدولية تسعى الدراسة لاستكشاف أبعادها ومدى فعاليتها وتأثيرها في المستقبل السياسي للنظام السوري ومن ثم النظام العربي الإقليمي الذي سوف يتأثر بشكل عميق بعواقب الصراع الدائر على أرض سوريا الشقيقة.

الدور الإيراني في سوريا

ثمة تصريحان هامان وواضحا الدلالة على الموقفين الإيراني والسوري ومدى تفاعلهما في إدارة الأزمة السورية حتى اليوم، التصريح الأول للرئيس الإيراني حسن روحاني في الثاني من يونيو ٢٠١٥ يقول فيه « أن الشعب والحكومة الإيرانية سوف تظل تقف إلى جانب الشعب السوري والحكومة السورية حتى نهاية

الطريق، وإن إيران لم تغفل أو تنسى التزاماتها الأخلاقية تجاه سوريا وسوف تواصل الدعم والمساعدة بشروطها للحكومة والشعب السوري [١] .

أما التصريح الثاني، للرئيس بشار الأسد، يكاد يكون ما يشبه الرد على هذا الموقف للرئيس الإيراني روحاني حيث يقول « لقد قام محور المقاومة في المنطقة ولن يستطيع أحد أن يكسر هذا المحور، وسوف نشهد بمشيئة الله المزيد من الانتصارات، وهذه الانتصارات ما كان لتحدث لولا دعم وتأييد جمهورية إيران الإسلامية» [٢] .

تفاعلات السياسة الإيرانية وحزب الله اللبناني على تطورات الأزمة

حين نشبت الأزمة في سوريا عام ٢٠١١ تكبد نظام بشار الأسد انتكاسات عديدة وظن كثيرون أن أيام النظام باتت معدودة، إلا أنه على عكس هذه التوقعات استطاع النظام منذ منتصف عام ٢٠١٣ ومطلع عام ٢٠١٤ تعويض بعض خسائره واستعادة جزء من زمام المبادرة في القتال، وذلك يعود في جزء كبير منه إلى موقف حليفيه القديمين، إيران وحزب الله اللبناني، وفيما يبدو أن بشار الأسد استطاع اجتياز أصعب وأعتى العواصف ضد نظامه، وبدا أن مكانته قد توفر لها قدرٌ من الأمن، لكن بندول القتال بعد عام ٢٠١٤ انقلب وتحول إلى الناحية الأخرى لصالح قوى المعارضة السورية، إذا تمكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) والمقاتلون الموالون له اجتياح مساحات كبيرة من العراق وشمالي شرقي سوريا على حساب النظام والقوى المعارضة الأخرى، وعلى سبيل

(1) GOODARZI J. 2015. *Iran and Syria: The End of the Road?* Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/iran-and-syria-the-end-the-road>

(2) GOODARZI J. 2015. *Iran and Syria: The End of the Road?* Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/iran-and-syria-the-end-the-road>

المثال ففي نهاية عام ٢٠١٤، فقد النظام أضخم قاعدة عسكرية في شمال سوريا في وادي الصتيف حيث استولت عليه قوى المعارضة، ثم تسارع هذا التيار في الشهور الأخيرة حيث توافقت الأطراف الإقليمية الرئيسية المعارضة للنظام السوري، مثل تركيا والسعودية، حيث تعمل على تنسيق جهودها لتزويد المعارضة السورية بالمساعدات العسكرية الحيوية، وفي مقدمة قوى المعارضة المسلحة التي تقررت لها هذه المساعدة العسكرية الحيوية، تحالف الجماعات الإسلامية الرئيسية المعروفة باسم «جيش الفتح» بقيادة قوى ما يُسمى «بأحرار الشام» وتنظيم «جبهة النصرة» التابع لتنظيم القاعدة.

رد فعل إيران: النظام السوري يتقهقر ويتحتم مساعدته.

ويمكن القول أنه منذ مارس ٢٠١٥، تغير الموقف العسكري على الأرض بشكل مضطرد منذ اتفاق الرئيس التركي «إردوغان» وعاهل السعودية «الملك سلمان» وبعض زعماء الدول العربية من دول مجلس التعاون الخليجي بهدف دعم المعارضة السورية في شمال سوريا.

وقد تمكن ما يسمى بـ« جيش الفتح» من طرد القوات الحكومية من «أدلب» و«جسر الشغور» ثم التهديد بقطع الاتصال بين دمشق وحلب، كذلك تمركز «جيش الفتح» في مواقع التقدم نحو ميناء اللاذقية الاستراتيجي الواقع في قلب مناطق العلويين.

أما في الجنوب، فقد نجحت قوات المعارضة في الاستيلاء على مدينة «بوصرة الشام» ومعبر «نصيب» باتجاه الأردن، وكذلك تمكنت في الآونة الأخيرة من الاستيلاء على قاعدة اللواء [1] في منطقة «الحرك». أما باتجاه الشرق، فقد استولت

(1) *UN rights expert deplores 'profound failure of diplomacy' as Syria conflict escalates.* 2015. United Nations News Centre. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51227#.VeLNOSWaakohttp://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/oral-update-independent-international-commission-inquiry-syrian-arab-2>

قوات تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) على مدينة «تدمر» مما وفر لها موقفاً متميزاً للتقدم نحو مدينتي «حمص» ودمشق»[(١)] .

ولعله مما يُفسر هذه الانتكاسات التي نزلت بقوات الأسد أنها تعود إلى الدعم الضخم الذي يقدمه خصوم النظام للمعارضة المسلحة في المقام الأول، لكنه يعود بالمثل إلى النقص الهائل في القوي البشرية التي تواجه النظام واستنزاف موارده إلى الحد الذي دفع لزيادة الاعتماد على إيران وعلى حلفائه، وتُقدر عدد القتلى والجرحى بين جنود النظام ما بين ٨٠ ألف إلى ١٠٠ ألف جندي، هذا بالإضافة إلى النكسات في ساحات القتال المتواصلة، مما أثر تأثيراً بالغ السوء في الحالة المعنوية لقوات الحكومة السورية وهبوطها إلى الحضيض، الأمر الذي كان بمثابة ناقوس الخطر يدق في دمشق وطهران معاً، وهو ما جعل إبريل ٢٠١٥ شهراً للتحركات الدبلوماسية والمحمومة بين كبار المسئولين من كلا الدولتين في زيارتها للعاصمتين للتشاور وإجراء المباحثات العاجلة.

وفي إبريل ٢٠١٥ قام وزير الدفاع السوري «فهد جاسم» بزيارة إلى طهران ليجتمع بنظيره الإيراني «حسين دهقان» وكبار المسئولين للتباحث حول الموقف العسكري المتردى على الأرض والأمور الأخرى ذات الصلة، وتعاقب ذلك في الشهر التالى (مايو ٢٠١٥) سلسلة من الزيارات قام بها مسئولون إيرانيون إلى دمشق، من أهمها زيارة «علي أكبر ولايتي» مستشار الشئون الخارجية «آية الله على خامئني» وزيارة علاء الدين بورجيروي رئيس البرلمان (المجلس) الإيراني ولجنة السياسة الخارجية والأمن القومي مع وفد اقتصادي إيراني.

وفي يونيو ٢٠١٥، قام رئيس مجلس الشعب السوري «محمد جهاد اللحام» والفريق محمد إبراهيم وزير الداخلية السوري بزيارة إلى إيران، أما قائد قوات

(1) GOODARZI J. 2015. *Iran and Syria: The End of the Road?* Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/iran-and-syria-the-end-the-road>

القدس بالحرس الثورى الإيراني الفريق «قاسم سليماني» فقد قام كذلك بزيارة سوريا وقام بجولة في خطوطها الأمامية في منطقة اللاذقية، إذ أن طهران استشعرت خطورة بالغة وقلقاً شديداً بسبب الانتكاسات الخيرة التي أصابت نظام الأسد في ساحات القتال، بالإضافة إلى الصعود الخطير لتنظيم الدولة الإسلامية داعش.

وقد انتهجت إيران عبر سنوات طويلة سياسة دعم القوات العسكرية للحكومة السورية تدريجياً، وذلك عن طريق بناء قوة عسكرية احتياطية تدعى « قوات الدفاع الوطني»National Defense Forces وهي مؤلفة من العلويين ومن الشيعة ومن العناصر الموالية للنظام، وذلك بهدف مساعدة الجيش السوري في العمليات القتالية، وبمرور الوقت والكثير من الصبر ونفاذ البصيرة، والخبرات المتراكمة والإنفاق بموارد ضخمة، تمكنت إيران من تكوين قوة تبلغ حجمها ٨٠ ألف فرد، بيد أنه رغم كل هذه الجهود الإيرانية بدءاً من إيفاد المستشارين العسكريين وتوفير المعدات وبلايين الدولارات والإمدادات النفطية منذ عام ٢٠١١، لم يزل بشار الأسد يواجه في الوقت الحاضر موقفاً عصيباً.

وتشير أحدث التقارير إلى أن إيران أرسلت ما بين ٧٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ مقاتل إلى سوريا للدفاع عن منطقة دمشق والإسهام في العمليات الهجومية لاستعادة إقليمي «جسر الشغور» و«إدلب»، وهذه القوات تتألف من ميليشيات شيعية/ إيرانية وعراقية وأفغانية، وإن كان من الصعوبة بمكان التحقق من مدى صحة هذه التقارير وإن كانت المعلومات التي تنقلها لا تفتقر إلى الدقة، وليس من المتوقع أن تتخلى إيران عن دعم بشار الأسد بسبب النكسات التي تكبدها في الفترة الأخيرة.

لكن إيران قد تعيد تقييم مستوى المساعدة المطلوبة لدعم حليفها السوري وسوف تبعث بالأفراد والعتاد في ضوء هذا التقييم الجديد.

ومن الواضح أن إيران قد نشرت مؤخراً وحدات قتالية داخل سوريا للحيلولة دون انهيار النظام السورى البعثي، وإن كانت إيران سوف تسعى إلى الحد من تواجدها قدر المستطاع لسببين، أولهما أنها تريد تجنب التورط بشكل أوسع في

الصراع السوري، ومن ثم تكبد خسائر كبيرة، بل تؤثر إيران أن تحارب بطريق غير مباشر، أي كما يقال بالوكالة By Proxy، لاسيما من الدول العربية، مثل تجنيد ميليشيات حزب الله والميليشيات العراقية حتى تتجنب استثارة الحساسيات العربية من ناحية بالنسبة لمشاركة قوات عربية في الصراع الدائر في سوريا.

وبالتوازي مع هذا الدعم الإيراني المكثف لنظام بشار الأسد بسبب تحول التيار ضده في الميزان العسكري، كانت إيران تستشعر القلق العميق إزاء اتجاهات تنظيم داعش وغيرها من الجماعات السُنية المتطرفة بما في ذلك العناصر التي تنتمي لما يُسمى بجيش الفتح[1].

ومع أن الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة ظلت تقوم بحملة متواصلة للقصف الجوى لضرب قوات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في كل من العراق وسوريا منذ منتصف عام ٢٠١٤، كان جلياً أن هذا الجهد لم يتمخض عن أي تأثير سلبي على قدرات التنظيم في تحقيق المزيد من الانتصارات والاستيلاء على مساحات أوسع من الأرض في كل من سوريا والعراق، وقد انعكس ذلك في تصريحات «قاسم سليماني» قاد قوات «القدس» التابعة للحرس الثورى الإيراني في مايو ٢٠١٥ معرباً عن شعور اليأس والإحباط والخوف في نفس الوقت بقوله «أن تنظيم الدولة الإسلامية ليس إلا بلاءً أو طاعوناً وكارثة كبرى» ووجه الانتقاد للولايات المتحدة بأنها «لم تقم بعمل يُذكر» في القتال ضد هذا التنظيم.

على أنه بينما نلمس أن بعض المسئولين في إيران وبعض الصحفيين في الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة يروجون لاتهامات بأن الولايات المتحدة هي التي خلقت تنظيم «داعش» لضرب الاستقرار في سوريا وزعزعة مكانة إيران في المنطقة، لنلمس مسئولين إيرانيين آخرين، من الدوائر الحاكمة ممن يرى أن

(1) GOODARZI J. 2015. *Iran and Syria: The End of the Road?* Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/iran-and-syria-the-end-the-road>

مجرد وجود تنظيم داعش وما تمارسه من أنشطة قد أسهمت في تحقيق الأهـداف الأمريكية في عدة اتجاهات،

أولا: نجاح التنظيم شرقي وغربي العراق مكن الولايات المتحدة من اكتسـاب القدرة على السيطرة على العراق في ضوء اعتمـاد «حيـدر عبـادي» عـلى المسـاعدة العسكرية الأمريكية،

وثانياً: في سوريا والحملة التي يقوم بها «داعـش» تـؤدي إلى اسـتنزاف المـوارد الإيرانية حيث تبعث إيران بالرجال والمال والعتاد لدعم نظام بشار الأسد،

وثالثاً: فإن الإنجازات الميدانية للثوار، بما في ذلك تنظـيم الدولـة الإسـلامية، تسهم بوضوح في زعزعة وفي تآكل دعائم نظام بشار الأسد نفسـه، وقـد تـؤدي إلى سقوطه في نهاية المطاف.

وعموماً فإن إيران تشعر بالإحباط الحقيقي لتطور الموقف العام في سوريا منـذ عام ٢٠١١ وكانت تنتقد أسلوب تعامـل النظـام مـع حركـات المعارضـة الأولى، وتنتقد الأنشطة العسكرية ضد المعارضة المسلحة فيما بعد، وترى أنها أنشطة غير مدروسة وهوجاء وتتصف بالرعونة والتهور.

وفي التحليل الأخير، فإن طهران لم تعد ترى أن الموقف السياسي السابق الـذي كان يسود سوريا قبل ماري ٢٠١١ يمكن أن يعود من جديد، كما أن إيران لا ترى أن بشار الأسد نفسه أو نظامه سوف يستمر طـويلاً في سـوريا، ولـو أن إيـران قـد ذهبت إلى مدى بعيد في دعم نظام بشار الأسد لمدة سنوات أربعة، ولا تـرى حتـى الوقت الحاضر بديلاً حقيقياً لهذا النظام، وبرغم ذلك يسود إيران قلق حقيقي مـن أنه في حالة سقوط نظام بشار الأسد، فإن آخر مظاهر الدولة السـورية ومؤسسـاتها سوف تنهار وسوف يستتبع ذلك تفشى حالـة الفوضـى، ومـن ثـم تصبـح القـوى الإسلامية السُنية المتطرفة (داعش) هي المستفيد الأول من هذا التطور.

***

الحرب بالوكالة بين إيران والسعودية :-

وفي كل الأحوال، لابد من التأكيد على أنه ثمة عدة عوامل وعدة تطورات تؤكد هذا المنطق، أو هذا التفكير الإيراني بأن الصراع في سوريا هو صراع خاسر.

أول هذه العوامل أنه منذ شتاء ٢٠١١-٢٠١٢ بعد أن تحولت الأزمة السورية إلى حرب بالوكالة، إذ تقوم السعودية بتوفير المساعدة للمعارضة السورية، فكانت إيران تنظر إلى الموقف في سوريا من منظور صراع أوسع للقوى الإقليمية (طرفاه الرياض وطهران) والصراع بين الوهابية والسلفية والسُنية المتطرفة.

وفي نفس الوقت، تشعر إيران بالمخاوف إزاء الأنشطة السعودية التي تشجع النزاعات الطائفية «الأصولية السُنية» المتطرفة، بما في ذلك أنشطة السكان الذين ينتمون إلى الجماعات البالوشية المقيمة في كل من باكستان وإيران (على الحدود المشتركة)، كذلك فإن التدخل السعودي في مملكة البحرين عام ٢٠١١ لمواجهة حركة احتجاجاتها (شيعة) الموجهة ضد سلطات الدولة، أثار غضباً عارماً في طهران.

وفي نفس السياق، من الضروري فهم الدور الإيراني في اليمن (انظر الفصل الخاص باليمن ودعم إيران للحوثيين في شمال اليمن لانتمائهم للمذهب الشيعي بوصفهم من أتباع الزيديين أو المذهب الزيدي)، وذلك في ضوء التدخل السعودي في الأزمة السورية. ومن منظور الحكام في إيران أو صناع القرار في إيران، فإن تحالفهم مع سوريا ممتد لأكثر من ثلاثين عام، إلا أن الرياض تحاول جاهدة تغيير هذا الوضع الراهن بين إيران وسوريا الدولتين الحليفتين، ومن ثم كان قرار طهران بالتدخل في «الساحة الخلفية» أي التدخل في شبه الجزيرة العربية أي جنوب السعودية في اليمن بتقديم الدعم للثوار والحوثيين في اليمن.

أما ما بين السعودية وإيران من صراع وتنافس :

ففي التقدير السائد أن طهران بدأت تشعر شعور «الشماتة» (أو بعض الارتياح)

لقرار الملك سلمان عاهل السعودية بالتدخل عسكرياً في اليمن في مارس ٢٠١٥، بتدشين حملة جولة لم تُحسم نتائجها حتى الآن، ووصل الوضع في اليمن أنه ما لم تتوصل السعودية وإيران إلى التغلب على خلافاتهما، فإن الجمهورية الإسلامية سوف تنظر بعيون الشماتة لتورط السعودية في المستنقع اليمني [1].

انعكاس الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على الصراع في سوريا

إن صعود داعش وغيرها من الجماعات السنية المتطرفة في الشرق الأوسط قد عززت من اتجاه التفكير الإيراني بأن الصراع في سوريا هو صراع خاسر (للنظام السوري) حيث أن الجماعات السُنية المتطرفة لا تعتبر أتباع المذهب الشيعي من المسلمين، وتضطهد من لا يشاركهم موقفهم للإسلام، وترى أن طهران في هذا الموقف خطراً داهماً وحقيقياً، وقد تأكد هذا الموقف على مستوى النجاحات في مساحات القتال في سوريا، وبالمثل في العراق التي تشارك مع إيران في الحدود الممتدة لألف وخمسمائة كيلو متر.

الدور الروسي: حدوده وفعاليته:

الدعم للنظام السوري ولحكم بشار الأسد لم يقتصر على القوى الإقليمية غير العربية (إيران) بل أن روسيا كقوة عالمية كبرى كانت داعمة ومساندة لنظام الحكم في سوريا منذ البداية في مواجهة الانتفاضة التي اندلعت ضد الحكم في سوريا، بالإضافة إلى الضغوط الهائلة من الدول العربية والخليجية ومن الدول الغربية، ذلك أن روسيا ترتبط مع سوريا بمصالح واسعة من العلاقات التجارية والعسكرية منذ العهد السوفيتي، وحتى لو لم يكن المسئولون الروس يوافقون تماماً على سياسة الرئيس بشار الأسد وأسلوب تعامله مع الأزمة، فأنهم لن يتخلوا بسهولة عن أكثر حلفائهم ولاءً في المنطقة العربية، وقد استمرت علاقات موسكو مع بشار الأسد

(1) GOODARZI J. 2015. *Iran and Syria: The End of the Road?* Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/iran-and-syria-the-end-the-road>

منذ عام ٢٠٠٠ بعد عقود طويلة من علاقاتها مع والده حافظ الأسد.

تدور العلاقات والمصالح الروسية مع سوريا في عدة قطاعات، أولها التسليح إذ استثمرت روسيا في صناعة التسليح في روسيا (صادرات السلاح) حوالي بليون دولار عام ٢٠١١، فضلاً عن عقود قائمة تقدر بأربعة بلايين دولار مع زيادة في شحنات الأسلحة الصغيرة كما جاء في تقرير لوكالة «رويتر». هذا فضلاً عن المصالح التجارية خاصة وأن قطاع الصناعة في سوريا يتصدع بسبب العقوبات وسوء الإدارة، وكذلك اعتماد النظام على واردات النفط والحبوب والمعدات الكهربائية، على القاعدة البحرية للأسطول الروسي في ميناء طرطوس السوري والذي يمثل الموقع البحرى الوحيد لروسيا على شرق المتوسط خاصة بعد تحويل طرطوس عام ٢٠٠٨ إلى قاعدة بحرية دائمة، مع خطط طموحة طُرحت لتحديث مرافقها.

هذه المصالح كلها تجعل من احتمال سقوط بشار الأسد وحلول حكومة موالية للعرب أمراً غير مرجح حالياً، فالعقود التي ترتبط بها روسيا مع سوريا وكذلك استثماراتها سوف تتعرض للخطر وبالمثل فإن القاعدة البحرية في طرطوس تصبح في مهب الريح، هذا فضلاً عن أن الدبلوماسية الروسية بشكل عام تنادي بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية باعتبار هذا المبدأ من ركائز السياسة الخارجية لروسيا، لذلك ترى موسكو أن عملية تغيير النظام في سوريا Regime Change خط أحمر، ومن ثم فإنه ليس من المتوقع أن يتمكن مجلس الأمن من اعتماد قرار يجيز التفويض بالتدخل العسكري في سوريا (روسيا عضو دائم في مجلس الأمن).

إلا أن نظام الأسد فيما يبدو في أسلوب تعامله مع الانتفاضة، أبعد ما يكون عن إقناع أقرب حلفائه وليس للنظام أي استراتيجية للخروج من هذه الأزمة اللهم إلا بالقتال لآخر طلقة رصاص، ولعله من المرجح أن موسكو تدرك هذه الحقيقة وأنها سوف تبحث عن صيغة لإنقاذ ماء الوجه تضمن لها دوراً في سوريا، وإلى أن تقر روسيا أن نهاية مصير الأسد أصبح حتمياً، فسوف يستمر دعمها له بالسلاح

وشحناته إلى ميناء طرطوس[(١)] .

لكن في المقابل فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت روسيا قادرة بمفردها على تسوية المسألة السورية، أي وقف الحرب في سوريا، وحتى وإن حاولت روسيا فإن فرص النجاح محدودة، ومنذ فشل مؤتمر جنيف-٢، للسلام الذي كان قد عُقد بدعم أمريكي/ روسي مشترك، في يناير وفبراير ٢٠١٤، لم تُطرح أي مبادرات لشغل هذا الفراغ السياسي بل استمر القتال ليؤدي إلى تمزيق سوريا وتهديد الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠١٤، كانت العراق تقترب من حالة الانهيار حيث تمكن تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي (داعش) من الاستيلاء على مدينة «الموصل» مما أدى إلى المزيد من تدويل الصراع بسبب تدخل الولايات المتحدة عسكرياً ضد العناصر الجهادية في العراق وسوريا، ومع استمرار الصراع المذهبي منخفض الحدة في شمال شرقي لبنان، استمر تدفق اللاجئين خارج سوريا ووصلت الأزمة الإنسانية إلى أبعاد كارثية[(٢)] .

وفي نوفمبر ٢٠١٤، مع استمرار الموقف السلبي للولايات المتحدة (نسبياً) من الأزمة السورية منذ فشل مباحثات جنيف-٢، سواء من منطلق الإحباط، أو عن تعمد، بدأت روسيا تأخذ زمام المبادرة بطرح مقترحات لعقد مباحثات سلام في موسكو مؤداها ما تتوقعه وزارة الخارجية الروسية من احتمال عقد اجتماع بين ممثلي بشار الأسد والمعارضة السورية، بما في ذلك أطياف واسعة من الجماعات في الخارج والداخل، وقد وجهت الدعوات في يناير ٢٠١٥ لعقد اجتماع (٢٩-٣٠ يناير) تحضره الحكومة والمعارضة في نهاية الاجتماع، وأكدت روسيا أنها

---

(١) MANFREDA P. *Why Does Russia Support the Syrian Regime*. About News. Pp. 1-5. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://middleeast.about.com/od/syria/a/Why-Does-Russia-Support-The-Syrian-Regime.htm>

(٢) LUND A. 2015. *Russia Cannot Fix Syria Alone*. Carnegie Endowment for International Peace. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=57703>

بذلك لا تستهدف «عملية سياسية جديدة» بل تدشين حوار سوري-سوري مع تأسيس هذا الحوار على أساس بيان جنيف-١ في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، وعموماً لا يرى البعض مضموناً كبيراً في هذه المبادرة الروسية اللهم إلا تأكيد الدور الروسي وتوجيه التطورات لصالح روسيا، بل وخلق انقسامات بين جماعات المعارضة والجماعات الموالية للحكومة، ويرى خبراء آخرون أن المبادرة الروسية تستهدف تأمين دور سياسي للأسد بينما يرى غيرهم أن الدافع هو إحساس روسيا والأسد معاً بخطورة الموقف الذي يتعرض له النظام، ومجمل التقديرات أن روسيا في تحركاتها تلك إنما تدفعها الخشية من فقدان نفوذها مع النظام السوري واعتمادها -أي سوريا- بالكامل على الدعم الإيراني، ذلك أن العلاقات المباشرة بين طهران والمليشيات الموالية للأسد والجماعات المذهبية ورجال الأعمال المرتبطين بإيران والقادة الميدانيين في الحرب قد بدأت تؤثر في النفوذ والتأثير الروسي في الحكومة المركزية في دمشق، سواء القطاع العام أو القوات المسلحة النظامية. ومع أن إيران حليف لا غنى عنه لروسيا لإنقاذ نظام الأسد، فإن إيران تلعب دوراً لخدمة مصالحها الذاتية في روسيا وفي العراق وفي لبنان، وليس من المرجح أنها سوف تضع المصالح والأولويات الروسية في حسبانها.

وبرغم كل القوة العسكرية والقدرات الدبلوماسية لموسكو، فإنها في حقيقة الأمر تفتقر إلى النفوذ الكافي في الشرق الأوسط للجمع بين مختلف الأطراف في سوريا وإعادتها للمفاوضات(*).

وتخشى إيران من أنه إذا سقط نظام بشار الأسد، فسوف تحل محله حكومة سُنية متطرفة، وإذ أن تلك الجماعات (السُنية المتطرفة) باتت هي القوة المسيطرة داخل جماعات المعارضة التي تقاتل في ميادين الحرب، من هذا كله تضطلع إيران بدور إيجابي وفعال في الحملة العسكرية في كل من سوريا والعراق، لاسيما في

(*) منذ أكتوبر ٢٠١٥، طوّرت الاستراتيجية الروسية تطورًا سياسيًا وعسكريًا وتدخلت بشكل مباشر وأكثر حسمًا في الحملة العسكرية والجوية لإنقاذ نظام الأسد.

العراق بصفة خاصة في مواجهة ممارسات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

الموازين تتأرجح في الميدان العسكري وجهود الوساطة الأممية

كذلك فإنه بين أعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ فإن إيران كانت قد استُبعدت من مباحثات جنيف-١ وجنيف-٢ حول الأزمة السورية بسبب إصرار المعارضة السورية على استبعادها من المسار السياسي ومن أي مفاوضات دبلوماسية لإنهاء الصراع، ولا ترى إيران أنه ثمة بديل آخر أمامها سوى الخيار العسكري.

ومما يزيد الأمر تعقيداً، فإن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) في يناير ٢٠١٤ أنه يمكن لإيران أن تضطلع بدور على هامش المباحثات مما أثار غضب الإيرانيين، إذ أنهم يعتبرون إيران لاعباً إقليمياً رئيسياً في الأزمة السورية، وهي تحرص على أن تكون جزءً من أي عملية سياسية وفي أي مفاوضات متعددة الأطراف تستهدف تسوية الأزمة، فضلاً عن أن إيران قد خلصت إلى أنه ليس ثمة حل عسكري، وأن حرب الاستنزاف في سوريا لا تخدم إلا المعارضة، ولاسيما السُنية المتطرفة، وهي -أي إيران- تفضل الحل الدبلوماسي (وكانت رئيسة الشئون السياسية والخارجية في الاتحاد الأوروبي «فدريكا موجيريني» و«شتيفان دي ميتسورا» المبعوث الخاص للأمم المتحدة، قد صرحا بضرورة مشاركة إيران في المباحثات وأنه يمكن أن تقوم بدور إيجابي في مباحثات السلام السورية القادمة (جنيف-٣). وحقيقة الأمر أنه في ضوء مجريات الموقف القتالي على الأرض، فإن المشاركة الإيرانية قد تكون هدفاً مطلوباً من أجل إقناع نظام بشار الأسد بقبول مرحلة انتقالية سياسية، ثم تسوية نهائية.

ورابعاً:- ويسود اتفاق عام بين صناع القرار في إيران بأنه ليس ثمة بديل حقيقي في الحاضر لنظام بشار الأسد، ويرون أنه إذا ما انهار النظام سوف تنهار آخر المظاهر الباقية للدولة السورية ومؤسساتها، بما يؤدى إلى الفوضى وعدم الاستقرار في دول الجوار المباشر في المستقبل المنظور، كما تساور إيران شكوك عميق من أن المعارضة السورية أو أي جماعة أخرى سوف تتمكن من ملأ الفراغ السياسي

واستعادة السلام والنظام، والاحتمال الأرجح في تقدير إيران هو استيلاء الجماعات السُنية المتطرفة على مقاليد النظام أو أن تتحول سوريا إلى دولة فاشلة [١].

بقراءة التطورات المحتملة من منظور الوقت الحاضر، فإنه إذا ما تمت الإطاحة بنظام بشار الأسد فإن ذلك سوف يمثل أخطر نكسة تنال من السياسة الخارجية الإيرانية منذ عام ١٩٨٨، على أقل تقدير (حين اضطرت إيران للتخلي عن الصراع لإسقاط صدام حسين)، ولم يكن ذلك أخطر نكسة تصيب إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وقد ظلت سوريا البعثية تمثل أهمية قصوى لإيران لعدة أسباب، أولها أنها الحليف العربي الأهم والوحيد لأكثر من ثلاثة عقود. وثانياً أنها وفرت لطهران مدخلاً للمشرق العربي عبر البحر المتوسط، ولمجال الصراع العربي-الإسرائيلي حتى تدلل إيران على تضامنها مع القضية العربية والفلسطينية في الصراع مع إسرائيل، وأن تبرز إيران قوتها شرقي البحر المتوسط، وثالثاً كانت سوريا أهم مسار أو منفذ للأسلحة والمساعدات الإيرانية الموجهة لحزب الله في لبنان منذ الثمانينات.

إلا أنه خارج الحدود الإيرانية، كانت النشأة والاستمرارية للحركة الشيعية في لبنان هي الإنجاز الثورى الوحيد لآيات الله في إيران. ورابعاً، أن الرابطة القائمة بين طهران ودمشق ظلت بمثابة النموذج للتعاون العربي/ الإيراني في عدة مجالات من زاوية التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي. هذه العوامل أو الأسباب مجتمعة تمثل دلالات سياسية أيديولوجية هامة من منظور حكام إيران وصناع القرار فيه.

احتمالات تطور الموقف في سوريا على المدى المنظور

أما من زاوية السيناريوهات المحتملة أو المرجحة بالنسبة للصراع في سوريا، فيمكن أن تستعين بأربعة سيناريوهات على أقل تقدير وهي:-

(١) LUND A. 2015. *Russia Cannot Fix Syria Alone*. Carnegie Endowment for International Peace. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://carnegieendowment.org/ syriaincrisis/?fa= 57703>

١- إما التوصل لتسوية تفاوضية أو عملية انتقال أو تغيير سياسي.

٢- وإما بقاء نظام الأسد في حالة من الضعف ولو في جزء من سوريا (دولة مجزأة).

٣- وإما انهيار النظام واستمرار الحرب الأهلية وتفشي عدم الاستقرار.

٤- أو ظهور نظام إسلامي سُنى أو علماني في دمشق.

واستقراء الأهداف الإيرانية في إطار هذه السيناريوهات الأربعة، نجد أنه بالنسبة للسيناريو الأول، أنه إذا ما جرت مفاوضات سياسية وكانت إيران طرفاً فيها إذ تعتمد في جزء كبير على الموقف العسكري/ الميداني، فإن أقصى موقف يمكن أن تطرحه إيران هو الحفاظ على الأسد أي استمرارية حكمه أو بعض العناصر من النظام السوري الحاكم حتى تضمن استمرار التحالف مع إيران. أما الحد الأدنى لما تتمسك به إيران فهو القبول بسلطة انتقالية أو حكومة جديدة بحيث تكون على الأقل حكومة محايدة وغير معادية لطهران.

وبالنسبة للسيناريو الثاني، فليس من المرجح -حالياً- أن يتمكن بشار الأسد من استعادة الوضع السائد إلى ما قبل مارس ٢٠١١، وأن يمارس سلطاته على كامل البلاد.

والسيناريو الأرجح أن يتمسك نظام بشار الأسد (بدعم إيراني) بالوجود في العاصمة دمشق وغيرها من المراكز السكانية الكبرى غربي سوريا (التي تمتد على محورين الشمال والجنوب من حمص وحماة إلى حلب) وكذلك بالعديد من الموانئ (في طرطوس وبانياس واللاذقية) ومناطق حدودية أخرى الملاصقة للبنان وإسرائيل، خاصة وأن السيطرة على المناطق الملاصقة للبنان تعتبر ضرورة حيوية إذ أنها تتيح عمقاً استراتيجياً للحكومة القائمة في سوريا (في ضوء الدور المحوري الذي يضطلع به حزب الله في السياسات اللبنانية)، كما تمثل جبهة ثانية محتملة مع إسرائيل على امتداد مرتفعات الجولان، وفي سياق الموقف العسكري على الأرض، فقد يرضخ

النظام للتخلي عن بعض الأراضي في الشمال، بما في ذلك منطقة حلب وأراض أخرى في الجنوب على امتداد مرتفعات الجولان والحدود مع الأردن.

أما استقراء الأهداف الإيرانية في كل من السيناريو الثالث والسيناريو الرابع (اللذين يستبعدان انهيار نظام بشار الأسد) خلال السنوات القليلة الماضية مع طول فترة الصراع الدائر، ومع تنامي التدخل الإيراني، فإن إيران قد أقامت - واقعياً- مؤسسات موازية لحماية نظام بشار الأسد وحماية مصالحها في سوريا، ولعل المثال الأوضح هو إنشاء قوات الدفاع الوطني National Defense Forces وإذا ما تحققت الإطاحة بنظام الأسد وغابت السلطة المركزية من سوريا، أو تولى حكومة معادية مقاليد الحكم في دمشق، فإن إيران سوف تستثمر قواعدها تلك والتي زرعتها في سوريا للحفاظ على مصالحها قدر المستطاع وأن تواجه القوى المعادية لها في البلاد وقد يتيح لها ذلك بعض النفوذ في سوريا وربما بعض أدوات التأثير إذا ما قفزت حكومة معادية إلي السلطة في دمشق.

خلاصة القول في تحليل هذا الدور الإيراني متعدد الأبعاد والأشكال في الأزمة السورية، نرى أن استمرار التدهور في موقف بشار الأسد والدعم المتعاظم للمعارضة السورية من الدول الإقليمية الداعمة لها، إنما نشير إلى أن المد العسكري والسياسي قد تحول مرة أخرى ضد قوات الحكومة السورية، وما لم يتم تدشين عملية سياسية في وقت قريب، فإن المرجح أن يسقط نظام بشار الأسد وفي المستقبل غير البعيد، وحتى لو استطاعت المساعدات المقدمة من إيران وحلفائه الإبقاء عليه والصمود أمام احتمال الهزيمة والانهيار في الوقت الحاضر، فمن الصعوبة بمكان أن نتصور أن استمرار حرب الاستنزاف سوف تتحول لصالح النظام.

وكان الرئيس الإيراني روحاني قد قال من قبل أن إيران سوف تقف لدعم الرئيس الأسد حتى النهاية، وفي واقع الأمر، فإن هذه النهاية قد تأتي بأسرع مما يتوقع روحاني وغيره، وبغض النظر وقوع ساعة النهاية في المستقبل القريب أو المستقبل الأبعد، فإن هذه النهاية سوف تكون أسوأ مما يتصوره كثيرون.

وفي سياق الاستمرار المضطرد في الصراع والأزمة السورية، فأن تحول المجتمع السوري إلى الاتجاه الراديكالي وإلى اللجوء إلى الأساليب الوحشية بالإضافة إلى تدفق عناصر المجاهدين الأجانب والمدعومين من الحلفاء الإقليميين الموالين للعرب، فإن المصير الذي ينتظر سوريا أفظع وأشد مأسوية من المصير الذي تواجهه في ظل نظام البعث السوري.

الدور الأممي المطروح للخروج من الأزمة السورية

بعد تحليل المواقف العسكرية والسياسية في سوريا والبدائل والسيناريوهات المطروحة سواء على إيران –اللاعب الرئيسي الأول الداعم الإقليمي للنظام السوري– أو على المجتمع الدولي ككل بعناصره المتعددة، القوى الكبرى والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة) والقوى الإقليمية والعربية وغير العربية، نعرض لسيناريو مطروح يتخذ من دور الأمم المتحدة وبعض القوى الدولية نوعاً من المدخل أو ربما المخرج للتعامل مع الأزمة السورية المستعصية من خلال تفعيل أكبر لجهود المفاوضات والسلام من الأطراف المتصارعة.

والسيناريو الأرجح من خلال استقراء تقديرات الأطراف المختلفة:

أولها أن إنهاء هذا الصراع يتطلب حلاً إقليمياً في المقام الأول، يشمل الأطراف الفاعلة –إيران وتركيا والسعودية– مع دعم قوى من كل من الولايات المتحدة ومن روسيا (الداعم الدولي القوى للنظام السوري) (*) وثمة بعض الاستخلاصات الأولية من قراءة المشهد السياسي والعسكري حالياً في سوريا.

ثانياً أن الحل العسكري غير فعال ويفتقر إلى التكامل، كما أن أي تسوية سلمية تواجه وتصطدم بالمعارضة المسلحة.

ثالثاً أنه ثمة ضرورة برغم ذلك لإنشاء بعثة للمفاوضات أو التسوية السلمية

(*) من دلائل هذا الدعم الواضحة ترتيب زيارة مفاجئة للرئيس السوري بشار الأسد إلى موسكو للاجتماع مع بوتين قبيل اجتماعات عربية وأمريكية بشأن الأزمة.

ومن هذه الخيارات إيفاد «بعثات للسلام» Peace Mission محدودة المهام لتحقيق وقف لإطلاق النار.

رابعاً أنه ثمة خيار آخر ينطوى على «مهمة للسلام» ذات مستويين، المستوى الأول إجراء المباحثات للتوصل لاتفاق سلام Peace Deal ومن شأنه المساعدة في تحديد عدد من المهام من بينها إقرار التسوية السلمية (فرض التسوية السلمية بقرار من مجلس الأمنPeace Enforcement) وتشكيل عملية لحفظ السلام.

خامساً، ثمة سيناريو آخر مطروح وهو تشكيل ائتلاف أو تحالف من دول الاتحاد الأوروبي بتولى مسئولية البعثة مزدوجة المستويات (أي ذات مستويين) وهي ذات طبيعة عسكرية – أي بعثة عسكرية في إطار ما يُعرف في إطار (برلين+ أي المفاوضات التي جرت في برلين بين الأطراف المتصارعة) بحيث تسمح -أي تلك البعثة لحلف الناتو- باستخدام قدراته وإمكانياته، وأن تتسع المشاركة لمجموعة من الدول بما في ذلك المجموعة التي تعرب باسم BRICS (أي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وتنضم إليها أعضاء جامعة الدول العربية.

وسادساً، أما بالنسبة لمخاطر تنظيم الدولة الإسلامية ISIS فليس ثمة حل لهذا التحدي بمعزل عن إطار القضايا الأشمل الكامنة وراء هذا الصراع، إذ أن إجراء عملية سياسية ديمقراطية مع إجراء انتخابات وإعداد دستور جديد، هذه العملية السياسية يتعين أن تصبح الهدف المنشود من أي «بعثة سلام» أو «مهمة سلام» يتم التوصل إليها في سوريا.

وبعد سنوات طويلة من الحرب الطاحنة في سوريا، ثمة حاجة ملحة لتحليل دقيق للخيارات المتاحة لبناء «عملية سلام» في سوريا، بما في ذلك تشكيل بعثة للسلام Peace Mission، وقد أعدت الأمم المتحدة خطط طوارئ لتشكيل هذه البعثة، وقد بذل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جهوداً مضنية خلال مؤتمر «جنيف-٢» حول سوريا من أجل تنفيذ خطة لتجميد الصراع في بعض المناطق

لاسيما في منطقة «حلب» لكن الخطة لم تر النور(*).

وعموماً فإن آفاق التسوية وفرص تنفيذه والإشراف الدولي على أي تسوية سلمية في سوريا سوف يمكن المجتمع الدولي من خلق الظروف المواتية لإنشاء «بعثة للسلام» ويتيح الفرصة لإجراء حوار شامل فيما بين الدول يمكن أن يسهم في تشكيل ما يُسمى «بتحالف الدول الراغبة» أو تحاول الراغبين Coalition of the Willing التي توفر الدعم العسكري بما في ذلك القوات والعناصر المطلوبة لتشكيل هذه القوة من أجل دعم التسوية السلمية.

إشكاليات الموقف الاستراتيجي حول سوريا

تطور الصراع في سوريا من مرحلة الانتفاضة الديمقراطية عام ٢٠١١ إلى مرحلة الحرب الإقليمية/ المذهبية التي تشمل إيران وتركيا والسعودية وقطر، وكذلك روسيا، وإلى درجة ما بعض القوى الغربية، كذلك فالصراع الدائر في سوريا أعاد إشعال نار الحرب داخل العراق، إذا أن إعلان ما يوصف بـ«الخلافة الإسلامية» أ «الدولة الإسلامية» في العراق والشام (داعش) ثم تشكيل تحالف دولي لمحاربة هذا التنظيم تمخض عن تورط مباشر للولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى في الحرب السورية.

ويرجح والوضع هكذا أن ينتهي الصراع في سوريا بوقوع أجزاء من سوريا تحت سيطرة القوات التي لم تشارك في أي تسوية سياسية، كما أن أي «بعثة سلام» سوف تصطدم بمقاومة مسلحة من «تنظيم الدولة الإسلامية» ومن غيرها من الجماعات المعارضة ومن بعض الميليشيات القريبة من النظام، وسوف يزداد الموقف ارتباكاً وتعقيداً بسبب وجود عناصر مسلحة ترفض القبول بحكومة مركزية وطنية أو بإشراف دولي مثلاً أو بقوات عسكرية أجنبية، مثل قوات حزب الله أو وحدات من القوات الإيرانية، هذا كله يدفع الموقف العسكري المضطرب

(*) من هذه الجهود جولة يقوم بها في منتصف أكتوبر المبعوث الدولي «دي ميتسورا» مع الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط بينها مصر فالتقى مع السيسي لبحث البدائل لحل الأزمة ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٥.

لأن يفرض الحاجة للتعاون بين اللاعبين الإقليميين.[1].

وإذا تناولنا مدى فاعلية دور الأمم المتحدة في تحقيق استراتيجية للسلام في سوريا، نلمس أن تركيز القوى الكبرى (الولايات المتحدة – التحالف الدولي) لحملة الحرب ضد الإرهاب وصد تنظيم الدولة الإسلامية، قد أدى إلى تهميش اهتمام المجتمع الدولي بالبحث عن حل سياسي للأزمة السورية، وإن حاول بعض المسئولين والمحللين البحث عن طرق لتقليل مستوى العنف واحتواء الصدام، ومن ثم تعيين مبعوث خاص جديد للأمين العام لسوريا (وهو ستيفان دي ميتسورا الذي جاء خلفاً للأخضر الإبراهيمي الذي استمر مبعوثاً لعدة سنوات دون أن يتمكن من كسر الجمود في الأزمة) ليمثل ذلك فرصة لوضع استراتيجية للسلام، حيث كان فشل الإبراهيمي يعود إلى استمرار العمليات الحربية وما يُسمى بـ«الحرب بالوكالة» وبسبب الخلافات الإقليمية والدولية حول الأزمة.

وقد حدد المبعوث الجديد للأمم المتحدة للأزمة عدة أولويات، أولها اتخاذ تدابير لتقليل مستوى العنف وزيادة عمليات تقديم المساعدات الإنسانية، ولو عبر الحدود داخل سوريا، ثم دفع عجلة العملية السياسية، ومن هذا المنطلق، حرص «دي ميتسورا» على وضع خطة لتجميد الاشتباكات العسكرية في عدة مناطق خاصة في «حلب» وإن كانت المعارضة قد تحفظت على خطط المبعوث الأممي.

ومن بين أهداف مساعي المبعوث الخاص الأممي لدفع خططه باتجاه تحقيق استراتيجية للسلام في سوريا، كان من الضروري العمل على التوصل لوقف لإطلاق النار، لكن وقف التصعيد ولو بشكل جزئي لم يكن كافياً لسد الفراغ السياسي الذي يحاول تنظيم داعش والفصائل المسلحة الاستفادة به، وذلك بالإضافة إلى أهمية توفير

(1) VASCONCELOS A. 2015. *Scenarios for a peace mission for Syria.* Norwegian Peacebuilding Resource Centre. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/Syria/Publications/Scenarios-for-a-peace-mission-for-Syria>

مناخ يسمح ببدء التفاوض إذ أن استمرار الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب في العراق وسوريا، الأمر الذي يشعل نار الحرب الأهلية في سوريا، كذلك لابد من تحقيق توافق وطني سوري حتى يمكن التوصل لتسوية دائمة وربما يكون المبعوث الأممي الجديد خير قناة لبدء مفاوضات مثمرة في سوريا.

بالتوازي مع هذا المخطط لاستراتيجية تفاوضية جديدة للتوصل لتسوية سلمية في سوريا، فإنه يتعين بالتوازي إعداد خطة جديدة لنشاط دبلوماسي للأمم المتحدة تبدأ من توسيع نطاق الحوار من كافة الأطراف المعنية بالأزمة السورية، أن يكون التوصل لحل تفاوضي للصراع في سوريا جزءً من هذا الحوار مع وضع خريطة طريق لتحقيق السلام، كذلك تدشين وتعميق التحركات الدبلوماسية بشكل أوسع على المستويين الإقليمي والدولي.

هذا وفي الوقت الذي استمرت فيه الحملة الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فمن الحيوى بذل الجهود للتوصل لتفاهمات إقليمية ودولية، لاسيما فيما بين السعودية وإيران، بما في ذلك تركيا وروسيا والولايات المتحدة، حول تحقيق الاستقرار في سوريا والمنطقة كلها، على أن خطة السلام بعيدة المدى لا تتحقق إلا من داخل سوريا نفسها، وذلك أن تحقيق وقف إطلاق النار على المستويات المحلية ليس إلا مجرد سد فراغ للتصدي لمظاهر الصراع العسكري في بعض المناطق الأخرى [(١)].

الأزمة في سوريا والمنظور الإقليمي الأشمل

لذلك من الأهمية بمكان أن يظل المنظور الإقليمي الأشمل هو المدخل الصحيح للتحليل، ومن ثم استقراء إمكانيات الحل العملي المتاح للأزمة السورية خاصة وأن سوريا سوف تظل محور الأمن في الشرق الأوسط، إذ أنه بعد أربع سنوات من الصراع، تأكد أن سوريا هي بمثابة (مركز القيادة) للجهاز العصبي

(1) HILIAL L. 2014. *The United Nations and a peace process strategy for Syria*. Norwegian Peacebuilding Resource Centre. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/Syria/ Publications/The-United-Nations-and-a-peace-process-strategy-for-Syria>

للمنطقة كلها، فالصراع الدائر في سوريا استثار أعمق المخاوف الإقليمية الجماعية، كما أدى إلى إنشاء تحالفات غير متوقعة في المنطقة كلها، بل وفي العالم الإسلامي والخارجي على حد سواء، كما أطلق سلسلة من الأطماع المتنافسة ومخططات السيطرة الكبرى وتمخض عن وجود عدد من اللاعبين وعدد من الأجندات المتناقضة والمتصارعة على الأرض السورية [١].

تقييم الاستراتيجية الأمريكية ومدى فعاليتها تجاه الأزمة

وخلال هذه السنوات الأربعة من الصراع حول سوريا، لم يبذل جهد حقيقي لحسم الصراع، إذ تأكد أن استراتيجية الاحتواء التي نادى بها الرئيس الأمريكي «أوباما» وهي مجرد وهم من الأوهام خاصة أن نظام الأسد تعمد نقل الصراع إلى المستوى الإقليمي، وهو ما أدى إلى تعميق التيار الراديكالي واتجاهات التطرف، كما شجع على انتشار الفوضى، وانتهى الأمر إلى ظهور ما يشبه الاستنساخ للتيار الإرهابي الذي خلقه النظام نفسه، وذلك هو ظهور تنظيم الدولة الإسلامية أو ما يعرف باسم داعش.

الجدل الدائر حول فاعلية الموقف الأمريكي: المحاذير والإشكاليات والأهداف

وعموماً فإن الجدل لم يزل يدور حول الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الموقف السياسي والعسكري في سوريا، سواء مع نظام بشار الأسد وممارساته ضد الشعب الذي تمرد على حكمه بعد سنوات طويلة في أعقاب انتفاضة عام ٢٠١١ ومع تطورات الموقف العسكري المتأرجح بين قوى المعارضة المعتدلة كانت ما توصف أو متطرفة من جماعات تنظيم داعش، أو «جبهة النصرة» أو دعم إيراني بالمال والعتاد، ولم يحسم هذا الجدل إذ لم يزل هناك كثير من الساسة والباحثين الذين يعارضون وبقوة أي إجراء أمريكي قسرى ضد النظام السوري، خاصة إذا اتخذ شكلاً من أشكال التدخل، لكن هؤلاء الساسة لم يتدبروا كثيراً في العواقب الاستراتيجية

(١) KODMANI B. 2015. *A solution for Syria*. Norwegian Peacebuilding Resource Centre. Pp. 1-8. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.peacebuilding.no/Regions/ Middle-East-and-North-Africa/Syria/ Publications/A-solution-for-Syria>

الأمريكية إذا انتهجت نهجاً سلبياً بعدم الحركة كلية ضد النظام السوري.

كذلك هناك من يعارضون وبنفس القوة تقديم الدعم الكبير الحاسم للمعارضة السورية (بالسلاح والتدريب والمال) وضربوا مثلاً على العواقب الوخيمة لإتباع مثل هذه الاستراتيجية بتجربة أفغانستان عشرين عام، بيد أن هذين المنطقتين السلبيين يسقطان من حساباتهما أن هناك خيارات أخرى سياسية أكثر تماشياً ومعقولية يمكن أن تحظى بالدعم الإقليمي وصولاً لتحقيق أهداف محدودة وقابلة للتحقيق.

وعلى حد وصف الكولونيل «ريتشارد أوترن» كبير الباحثين في مركز البحوث الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني بالولايات المتحدة في تحليله للاستراتيجية الأمريكية نحو الصراع في سوريا، فإن هذه الاستراتيجية، عبر الشهور الأخيرة، ظلت تركز على كيفية أن تتحاشى وأن تبعد عن الانزلاق إلى المكائد أو أن تقع أو تتورط في تعقيدات هذا الصراع، متناسية بذلك أن المصالح الأمريكية على المدى البعيد أصبحت في يد أعداء ألداء (ويقارن كبير الباحثين بذلك بمقولة ميكيافيلي « أنه لا بد أن تكون ثعلباً حتى تتجنب الوقوع في الشراك، وأن تكون أسداً حتى تواجه الذئاب»، وهو ما تحتاجه الاستراتيجية الأمريكية على حد وصفه.

ولا شك أن القادة الأمريكيين والمؤسسات الأمريكية لديها كل الحق من أجل حماية المصالح القومية، وتجنب إطالة أمد هذه الكارثة والمحنة السورية، فالاستراتيجية العملية إما أن تقوم على أساس انتهاج سياسة الإجراء القسري Forceful Action ضد بشار الأسد ومؤيديه، أو أن تخفض من سقف المطالب والتوقعات الأمريكية خلال التفاوض إذا كان يسعى للبقاء في السلطة وأن تستعد بعد ذلك لتحمل النتائج، وفي كل الأحوال، فأن الحنكة السياسية تتطلب المزيد من التعمق والجدية والبحث في اختيار الاستراتيجية الملائمة [1] .

(1) OUTZEN R. 2014. *The Flawed Strategic Debate on Syria.* Institute for National Strategic Studies. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?lang=en&id=177143>

غير أن تطورات الموقف العسكري المتأرجح والمتبدل من الحين والآخر، على الأرض، يكاد يحسم هذا الجدل الحائر حول فعالية الدور الأمريكي وجدواه، وذلك أن المكاسب الأخيرة التي استطاع الثوار في شمال سوريا أن يحققوها قد زعزعت من مكانة نظام بشار الأسد، وكانت نذيراً تُلمح بقرب سقوطه.

كان هذا هو السؤال الذي يلح على الجميع منذ اندلعت الأزمة منذ عدة سنوات، فهل يكون عام ٢٠١٥ هو عام النهاية لبشار الأسد؟ وهل تتحقق نبوءة الرئيس أوباما منذ عام ٢٠١١ «فأنه على بشار الأسد أن يرحل» بسبب الهجوم الإسلامي الأكثر تنظيماً، وبسبب تفتيت المؤسسة الأمنية، وصعوبة تجنيد المقاتلين العلويين للقتال؟ وأقصى ما يمكن أن يستخلصه المحللون من هذه المرحلة هو أن مكاسب الثوار في كل من «إدلب» و «جسر الشغور» في الشمال ليست إلا دليلاً بأنها أصبحت هي الأقوى مما كانت عليه، وتكاد تصل إلى نقطة ترجح كفة الميزان وتنذر ببداية النهاية لنظام بشار الأسد [١]، فهل يتحقق ذلك بالفعل ؟

هذا الجدل الذي يمكن وصفه بالحدة أحياناً والمثير للخلاف أحياناً أخرى صار ينتقل بين دوائر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وما بين أوساط الكونجرس، كما لم يتخلف الدبلوماسيون المحترفون عن إبداء أرائهم في مستقبل الصراع الدائر حول مستقبل هذا النظام [٢].

يروى سفير الولايات المتحدة السابق في دمشق «روبرت فورد» أنه استمع خلال تواجده في إحدى لجان الكونجرس أثناء إدلاء مدير وكالة المخابرات المركزية CIA «جون برينان» أن مخاوف الإدارة تدور حول أن احتمالات سقوط

(1) MILLER A.D. 2015. *Is Bashar al-Assad Finished, for Real, This Time. Again*? Foreign Policy. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://foreignpolicy.com/2015/ 05/01/is-bashar-al-assad-finished-for-real-this-time-again-syria>

(2) MILLER A.D. 2015. *Is Bashar al-Assad Finished, for Real, This Time. Again*? Foreign Policy. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://foreignpolicy.com/2015/ 05/01/is-bashar-al-assad-finished-for-real-this-time-again-syria>

حكومة الأسد في دمشق ربما تؤدى إلى استيلاء المتطرفين الإسلاميين، بمن فيهم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة، وعناصر منتمية لتنظيم القاعدة على الحكم على أطلال النظام المنهار [1].

لكن تقديرات السفير الأمريكي تتسم بالتحفظ على هذا الاستنتاج إذ يرى أن مثل هذا القلق أو الهاجس قد يكون أمراً مشروعاً إذا كان يستند إلى أساس من الواقع، لكن هذا الخوف – في رأيه- لا يستند إلى أي أساس من الواقع، فلا الدولة الإسلامية (داعش) ولا جبهة النصرة ولا أي فصيل مسلح يستطيع الاستيلاء على كامل السلطة من حكومة الأسد في حالة انهيارها، فتقديره أن حكومة الأسد تزداد ضعفاً لكنها ليست في طريقها للزوال، وثمة تنافس حاد من الفصائل المسلحة، لكن أياً منها لا يمتلك من القوة والقدرات ما يكفي لدحر الفصائل الأخرى، ولقد ظل الأمر على هذا المنوال، وربما استمر كذلك.

ويضرب السفير الأمريكي أمثلة على هذا الأسلوب من الكر والفر بين داعش وفصائل المقاومة كما حدث شمال شرقي مدينة «حلب» في نهاية شهر مايو من تحقيق التنظيم لبعض التقدم ثم تحول القوات المقاتلة المناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية لشن هجوم مضاد عليها وطردها من عدد من المواقع، كذلك تكرر نفس المشهد العسكري في حي اليرموك في دمشق حيث شن تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً وكاد يستولى على المنطقة بالكامل حتى قامت فصائل مسلحة أخرى من المقاتلين الفلسطينيين وجماعات أخرى مناهضة لداعش بشن هجوم مضاد وطرد قوات التنظيم من مواقعها.

***

(1) MILLER A.D. 2015. *Is Bashar al-Assad Finished, for Real, This Time. Again*? Foreign Policy. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://foreignpolicy.com/2015/ 05/01/is-bashar-al-assad-finished-for-real-this-time-again-syria>

لذلك، فالتقديرات تشير إلى أنه من غير المرجح حدوث الانهيار المفاجئ لحكومة بشار الأسد على غرار ما حدث لحكومة صدام حسين، إذ لم تزل القوات الجوية السورية تمتع بقدر من القدرات القتالية، ولم تزل وحداتها الأمنية موالية للنظام، ولم يزل الدعم الإيراني ودعم حزب الله قوياً ومستمراً.

بيد أن ديناميكيات هذا الصراع المسلح أو لنقل حرب الاستنزاف قد انقلبت على النظام، ففي مطلع عام ٢٠١٣ بدأ النظام السوري في التراجع حتى تدخل حزب الله بعشرات الآلاف لوقف هذا المد ضد النظام، بيد أنه في الوقت الحاضر، أي في منتصف عام ٢٠١٥، ليس ثمة عنصر أو عامل خارجي جديد يمكن أن يغير اتجاه المد الصاعد ضد نظام بشار الأسد ما لم تقرر إيران بأن تبعث بعشرات الآلاف من قواتها البرية إلى سوريا، وحتى لو اتخذت مثل هذا القرار، فإن ذلك سوف يضاعف من تدفق الأسلحة ويزيد من الدعم اللوجستي لقوى المعارضة السورية من تركيا والسعودية وقطر، وهو الدعم الذي أدى في الآونة الأخيرة إلى تحول اتجاهات القتال لصالح قوات المعارضة ضد النظام [1].

وفي نهاية المطاف، فإن حكومة الأسد ومؤيديه يمثلون الأقلية في سوريا، أما الأغلبية الساحقة من السوريين أنفسهم فلن يحتشدوا بأعداد ضخمة لدعم النظام الاستبدادي الذي يزداد ضعفاً يوماً بعد يوم، فالسوريون إما أن يتجمهروا لدعم المعارضة أو أن يقفوا على الحياد انتظاراً لما سوف ينتهي إليه هذا الصراع المخيف، لكن أي سيناريو من السيناريوهات المطروحة «يعني أن قوى التطرف الإسلامي مثل تنظيم داعش أو جبهة النصرة سوف تستولي على النظام المنهار، فأقصى ما يمكن أن يحققوه هو السيطرة على مساحات من الأرض داخل سوريا المفتتة ولعدة سنوات، ثم تعمل تلك التنظيمات المتطرفة على تجنيد المزيد من

(1) FORD R.S. 2015. *Wringing Our Hands and Endless Bombing Won't Help Us in Syria*. The Middle East Institute. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/at/wringing-our-hands-and-endless-bombing-won%E2%80%99t-help-us-syria>

العناصر وتتولى التدريب والتشغيل ضد أعدائها في الداخل والخارج» (بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها).

أما الموقف الأمريكي، فقط ظل دائماً يتصف بالتذبذب ما بين تجنب الانخراط الحاد مع أي من القوى الإسلامية وبين استخدام القوة العسكرية المباشرة ضد الإسلاميين المتطرفين، بدلاً من انتهاج طريق وسط، وذلك عن طريق تمكين قوة محلية تتصدى لمشكلة التطرف ولحكومة الأسد التي تمثل أساس المشكلة في سوريا.

وعموماً فإن المستهدف من السياسة الأمريكية في المستقبل المنظور سواء من خلال المخابرات المركزية، أو دوائر الإدارة، وبدعم من الكونجرس، استخدام المزيد من الأدوات السياسية مثل تقديم الدعم المادي للمعارضة المعتدلة، وربما لجأت إلى فرض منطقة لحظر الطيران بهدف الضغط على بشار الأسد للدخول في مفاوضات والتأثير على الحلفاء في المنطقة والعناصر السورية غير المتطرفة، وذلك وصولاً إلى تحقيق تسوية سياسية وطنية في نهاية المطاف، برغم كل ما يكتنف مثل هذه التسوية من صعاب[١].

استمرار المواقف المتصارعة، الموقف الإيراني من ناحية، والموقف المضاد عربياً (السعودي-القطري-التركي) من ناحية أخرى، والموقف الأمريكي، والموقف الروسي المضاد من ناحية مقابلة، يكشف عن أن التدخل الخارجي في الأزمة السورية ينطوي على تحديات هائلة ومشكلات خطيرة لكل الأطراف المتقاتلة، فبالنسبة للأمريكيين والأوروبيين عموماً، فتجارب الفشل في أفغانستان والعراق وليبيا ماثلة في أذهانهم وتكاد تحول دون اتخاذ قرار بالتدخل اللهم إلا للدعم الإنساني أو اللوجستي المحدود لقوى المعارضة برغم سياسة الأسد ونظامه في ارتكاب المذابح واتهامه باستخدام أسلحة كيماوية، أما الولايات

(١) FORD R.S. 2015. *Wringing Our Hands and Endless Bombing Won't Help Us in Syria*. The Middle East Institute. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/at/wringing-our-hands-and-endless-bombing-won%E2%80%99t-help-us-syria>

المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي فلعل قرارها الوحيد الذي اتفق عليه هو تدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية لنظام بشار الأسد بعد أن تأكدت من استخدامه لها ضد قوى المعارضة وضد المدنيين السوريين أنفسهم [١].

وتحليل الأوضاع العسكرية في ساحات القتال ما بين قوات النظام وقوات المعارضة تشير إلى أن النظام وإن لم يعد قادراً على حسم المواجهة، أو كسب هذه الحرب [٢] فقد أدى ذلك إلى ظهور قوة ثالثة ما بين النظام نفسه وما بين قوى المعارضة، وذلك في شكل تنظيم الدولة الإسلامية الذي يقاتل المعارضة ليستولى على أراضي من الدولة ويضعف من مكانة النظام ويدفع به دفعاً إلى مأزق استراتيجي خطير حتى أصبح الموقف متأرجحاً ومتذبذباً وغير محسوم بالنسبة لقوى الصراع داخل سوريا، والتقديرات في هذا السياق يسيطر عليها قدرٌ كبير من التشاؤم، ففي حالة إزاحة الأسد سوف تقاوم الأقلية العلوية في الشمال بشراسة (مثلما فعل السُنة في العراق) بعد أن غنموا الكثير من نظام الأسد خاصة أنهم ربما يواجهون كوارث إذا انهار نظام الأسد، وسوف تنتقل السيطرة ليد القوى الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة واستمرار الحركات الراديكالية، كذلك لم يعد لدى الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي القدرة أو المقاربة الفعالة لوقف هذه الحرب.

ولعل الأفعال أو التدابير التي تتخذها الولايات المتحدة تتماشى مع أقوالها أو تصريحاتها، لاسيما بعد أن قال الرئيس الأمريكي صراحة خلال زيارته لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون في ٦ يوليو ٢٠١٥) بأنه يتعهد بزيادة الدعم الأمريكي للمعارضة السورية المعتدلة في غمار الحرب الأهلية، وإن كان الشغل الشاغل لأوباما والإدارة نفسها هو أنه لا ينوى إرسال المزيد من القوات الأمريكية إلى دول خارجية، مُحذراً أن

(١) FRIEDMAN G. 2013. *Redlines and the Problems of Intervention in Syria*. Stratfor. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.stratfor.com/weekly/redlines-and-problems-intervention-syria>

(٢) *Tartus, the Mother of Martyrs*. 2015. Stratfor. Pp. 1-7. [cit.31.08.2015]. Available online: < https://www.stratfor.com/analysis/tartus-mother-martyrs>

الصراع ضد تنظيم الدولة الإسلامية لن يكون وجيزاً، وإن أضاف أن الإدارة الأمريكية سوف تتخذ المزيد من الإجراءات لتدريب وإعداد المعارضة في سوريا، ولم يفصح عن المزيد من التفاصيل حول طبيعة هذا الدعم، لكن الجمهوريين من خصوم الرئيس «أوباما» ينتقدونه لعدم وجود استراتيجية واضحة وناجحة وأن «كلماته البليغة» لا تتماشى مع الحقيقة أو الواقع، خاصة أن تنظيم الدولة الإسلامية قد اتسع في نفوذه ونطاق حركته بشكل خطير، كما أضاف هؤلاء الخصوم من الجمهوريين أن الإدارة لن تتمكن من إنزال الهزيمة (بالجيش الجهادي) بالمزيد من المتحدثين من البيت الأبيض في واشنطن وبدون تقديم المال والعتاد لخطوط المواجهة [١].

والصورة على أرض الواقع بالنسبة لسياسة النظام السورى تثير انطباعات قاتمة من الفزع إزاء الانتهاكات التي تحدث في سوريا من تعذيب وهجوم ضد المدنيين سواء خلال عام ٢٠١٣ أو عام ٢٠١٤، وزيادة ضخمة في نزوح المدنيين بسبب ظاهرة صعود الدولة الإسلامية واستخدام نظام الأسد لسلاح القنابل والمتفجرات في البراميل ضد السكان على نحو ما أكد وزير الخارجية الأمريكي في صدارة تقرير صدر عن الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في سوريا في عام ٢٠١٥ [٢] (صدر التقرير في مايو ٢٠١٥).

كما يفسر التقرير ظاهرة صعود تنظيم داعش في جزء منه أنها حدثت نتيجة للفظائع التي ارتكبتها حكومة سوريا كما أن عام ٢٠١٥ ينذر بالمزيد من الفظائع من قتل للمواطنين ونزوحهم على نحو غير مسبوق منذ عام ٢٠١١، ويسجل التقرير أن الخسائر في صفوف المدنيين زادت بنسبة ١٠٠٪ وبين اللاجئين إلى خارج سوريا

(1) MASON J., EDWARDS J. 2015. *Obama says U.S. to increase support for Syria opposition*. Reuters. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.reuters.com/ article/2015/07/06/us-mideast-crisis-obama-idUSKCN0PG2BN20150706>

(2) TAYLOR A. 2015. *US Human Rights Report on Syria Portends a Merciless 2015*. Atlantic Council. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/us-human-rights-report-on-syria-portends-a-merciless-2015>

بنسبة ٥٠٪، في حين سجلت الأمم المتحدة والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ٢٠٠٠٠٠ من الوفيات و٣.٢ مليون لاجئ في نهاية عام ٢٠١٤.

ومنذ هذا التاريخ لنهاية عام ٢٠١٤، خسر نظام بشار الأسد مساحات أكبر من الأرض ليس لصالح تنظيم داعش (الدولة الإسلامية) فحسب بل ولقوات المعارضة، ورداً على هذه الخسائر شنت قوات النظام المزيد من الهجمات الجوية والقصف بالقنابل والمتفجرات «البرميلية» واستخدام غاز الكلور وحتى شهر مايو فقط لقى حوالي ٦٦٥٠ من المدنيين مصرعهم.

ويستخدم النظام الأسلحة بأسلوب عشوائي، كما يستخدم أسلوب الحصار والمعاملة اللا-إنسانية لإنزال العقاب بالمدنيين من صفوف المعارضة في الأراضي التي تسيطر عليها، ومع استمرار تحقيق المعارضة لمكاسب في شكل الاستيلاء على المزيد من الأرض، وسوف يزداد النظام شراسة ويأساً في استهداف المدنيين بالمزيد من الهجمات، وقد تأكدت هذه التقديرات حتى أن عام ٢٠١٥ قد يتحول إلى الأسوأ عن الأعوام السابقة.

ويرى تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الإدارة الأمريكية حول سوريا أنه ما لم يبادر المجتمع الدولي والقوى الإقليمية، والحلفاء، فإن عام ٢٠١٥ سوف يشهد المزيد من الدمار والمزيد من الانتشار لتنظيم داعش وللأيديولوجيات المتطرفة وكذلك لمزيد من الانتقاد واللوم والكراهية لسياسة الولايات المتحدة بسبب عجزها عن الحركة إزاء كافة هذه الانتهاكات المؤلمة [1].

وينتقد تقرير الأمم المتحدة كافة الأطراف المنخرطة في الصراع الدائر في سوريا إذ أنها لا تول أدنى اعتبار لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين أو ضمان الأمن الإنساني في سوريا.

(1) TAYLOR A. 2015. *US Human Rights Report on Syria Portends a Merciless 2015*. Atlantic Council. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/us-human-rights-report-on-syria-portends-a-merciless-2015>

أبعاد الموقف السياسي والعسكري الراهن

دخلت الحرب في سوريا عامها الخامس دون أي بادرة على التوقف وتحولت إلى حرب استنزاف تعرضت فيها الأطراف للتقهقر تارة والتقدم تارة أخرى، مما عمق الأوهام بأن النصر العسكري لطرف ما قد يتحقق.

أما على مستوى الموقف العسكري، فإن الشهور الثلاثة الماضية (إبريل-مايو-يونيو ٢٠١٥) ورغم تعدد المسارات السياسية، فإن آفاق الحل السياسي تظل بعيدة ومتعثرة مع زيادة حدة العمليات العسكرية من مختلف الأطراف.

ومنذ إبريل ٢٠١٥ أجرى مبعوث الأمم المتحدة «ستيفان دي ميتسورا» مباحثات عديدة مع أطراف محلية وإقليمية ودولية لتقدير الموقف الراهن والرؤى المحتملة للحل السياسي.

كذلك قام عدد من أعضاء المعارضة السورية بعقد اجتماع في القاهرة في ٦ يونيو ٢٠١٥ وطرحوا خريطة طريق للتوصل لحل سياسي، (وبالمثل عقد في الرياض خلال شهر يوليو مؤتمر ثان حضره عدد كبير من ممثلي القوى السياسية والعسكرية داخل وخارج المعارضة[1]).

أما روسيا والولايات المتحدة، فقد استمرا في دعوتهما للتوصل لحل سياسي وعقد آخر اجتماع بين جون كيري وزير الخارجية الأمريكي وبين الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» في مدينة «سوتشي» في ١٢ مايو ٢٠١٥، وقد تركز الاجتماع - كما أوردت التقارير- على استكشاف الطريق للتوصل لوسيلة لإنهاء الصراع وطريق للتصدي لتنظيم داعش[*].

---

(1) *UN rights expert deplores 'profound failure of diplomacy' as Syria conflict escalates*. 2015. United Nations News Centre. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51227#.VeLNOSWaakohttp://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/oral-update-independent-international-commission-inquiry-syrian-arab-2>

(*) اتصف التشاور الأميريكي الروسي بالاستمرارية طوال شهور الصيف مع تواصل التنسيق مع الأطراف الإقليمية، وجاءت لحظة الذروة مع التدخل الروسي الواسع إلى جانب نظام بشار=

بيد أن الاستقطاب المتزايد بين القوى الإقليمية ذات النفوذ (إيران-السعودية-دول الخليج-تركيا) على خلفية الصراع الدائر في اليمن، قلل من احتمالات تدشين حوار حول سوريا، ورغم ذلك تواصل القوى الإقليمية الاضطلاع بدور هام في الدعوة لحل سياسي.

ويتصف الموقف العسكري السائد حالياً في استمرار المواجهة المسلحة في عدة جبهات ينخرط فيها عدد كبير من الأطراف من كل جانب مع ظاهرة الركود في جبهات محافظات «إدلب» و«حمص» و«الحسكة»، مع تخللها اشتباكات تشمل بعض المحليات في «إدلب» و«تدمر» «حمص».

لكن التدخل الخارجي عقد من ديناميكيات الصراع مما زاد من ظاهرة تدويل الصراع في سوريا، إذا استمرت العديد من الدول والأطراف المسماة (باللادول) Non-State Actors في المنطقة لدعم حلفائها عسكرياً مع الإسهام في تصعيد المواجهة العسكرية، وانخرط كثيرون في التعبئة والحشد والتدريب والإعداد والتمويل للمقاتلين السوريين أو المقاتلين الأجانب، بيد أنه في سياق البحث عن حل سياسي للصراع، ضاعفت أطراف دولية ومؤثرة من الدعم العسكري واللجوستي سواء للحكومة السورية أو للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة لزيادة الضغط العسكري على الجانب المعارض، وإرغامها على القبول بالحل الوسط كشرط مسبق لضمان نجاح أي عملية سياسية(*).

أما الشعب السوري فيستحق من المجتمع الدولي التزاماً قاطعاً بالمساعدة لاستعادة الأمن والسلام في البلاد، وذلك يتطلب أن تعمل الأطراف الدولية المؤثرة على اشتراط ربط الدعم والمساندة السياسية من الأطراف المعنية باستعدادهم للتوصل لحل وسط،

=الأسد في أكتوبر ٢٠١٥م وإعداد المسرح السياسي الدولي لعقد مؤتمر دولي في فيينا حول الأزمة السورية في نهاية أكتوبر.

(*) قراءة المشهد الدولي الراهن في خريف ٢٠١٥ ، نلمس تكثيفًا في الاتصالات الروسية الأمريكية والروسية العربية (مع مصر والسعودية) والأمريكية مع أطراف إقليمية عديدة.

والدخول في مفاوضات جادة، ولـن يتحقـق ذلـك إلا بتهيئـة المنـاخ الملائـم لإجـراء المفاوضات وهي مسئولية مشتركة تتحملها كل الأطراف المعنيـة، ولـن يتحقـق ذلـك أيضاً إلا إذا أدرك الجميع أنـه بـدون السـلام والاسـتقرار والأمـن والعدالـة في سـوريا، سوف تتحمل كافة الدول عواقب هذا الصراع الـذي يـؤثر في مسـتقبل المنطقـة وربمـا مستقبل الجوار الإقليمي الأوسع، بل وما ورائها من دول وأقاليم أخرى.

مجمل القول أن استمرار هذه الحرب -دون التوصل من خلال الجهود التي تقوم بها الأطـراف المعنيـة (المعارضـة ومؤيـديها ونظـام الحكـم نفسـه) للتوصـل لحـل سياسي- وعن طريق جهود الأمم المتحدة ووسيطها (دي ميتسـورا)، فـإن مصـالح الأطراف الدولية والإقليميـة قـد تتصـادم وتتعـارض، فروسـيا مـثلاً تـرى في الأزمـة السورية صراعاً مع السياسية الغربية الداعمة لتغيير نظـام الأسـد، ورؤيـة موسـكو أن الحل السياسي يجب ألا يقوم على أساس فرض حل غربي (أو حل موالي للجماعـات الإسلامية المتطرفة عـلى سـوريا مـع الحفـاظ عـلى المصـالح الاسـتراتيجية شـرقي المتوسط)، أما إيران فهي أهم الأطراف الإقليمية الداعمة للأسـد، تقـدم لـه السـلاح والتدريب والمقاتلين والنفط، وهي بذلك تدافع عن نفوذها الإقليمـي والوصـول إلى حليفها حزب الله في لبنان الذي قد يتهدد وجوده إذا تغير نظام الأسد، ويمكـن لإيـران أن تتقبل إذا ما تقدم الموقف الروسي للأمام بنوع من العمليـة الانقاليـة للمشـاركة في السلطة في سوريا وبحيث تتيح لحلفائها قدراً من استمرارية النفوذ.

هذا بينما نرى أن تركيا تعطي الأولوية للحل العسكري في سوريا، لكنها قـد لا تقرر التدخل ما لم تتوفر مظلة دولية تسمح لها بذلك، لكن تركيا ترى نفسها بمثابـة القوة الطليعية الإقليمية والتي قد تساعد على التوصل لحل سياسي (تستقبل تركيـا مئات الآلاف من اللاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١١) (*).

وبالنسبة للسعودية، فبرغم دعمها العسكري القوى للثوار في سوريا، فـإن السـعودية بدأت تشعر بالقلق المتزايد من صعود القوى الراديكالية (داعش والإخوان المسـلمين)

(*) قررت تركيا بعد فترة غير قصيرة الانضمام إلى الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسـلامية ، وبطريـق غير مباشر توجيه ضرباتها للمقاتلين الأكراد.

في سوريا، وباعتبار الرياض هي القوة العربية الخليجية الأولى، فإن دعم الرياض للحل السياسي ضرورة لوقف تدفق الأموال الخاصة والدعم المادي للمعارضة السورية، وتمشياً مع الموقف السعودي نجد دولة عربية خليجية أخرى، هي قطر هي أكثر دولة حماساً وتدخلاً للإطاحة بنظام الأسد وتطوير أقوى العلاقات مع قوى المعارضة [1] وربما تكون هي الطرف الأصعب في إطار الإقناع بالحل التفاوضي (ويتوافق مع الموقفين السعودي والقطري، مواقف دول مجلس التعاون الأخرى) [*].

هذا الصدام المستمر في اقتتال قوى المعارضة مع النظام الذي يخوض ربما معركة «الخندق الأخير»، برغم دعم قوى كبرى مثل روسيا وقوى إقليمية مثل إيران، وانخراط قوة محلية مثل «حزب الله»، مع تورط قوى تسمى نفسها بالجهادية الإسلامية مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في القتال للاستيلاء على مساحات أوسع من أراضي الشمال والشرق السوري (وكذلك في العراق) وتفتيت الأقاليم السورية وحصار مدنها الرئيسية والسيطرة على بعضها في «إدلب» وتهديد الطرق إلى دمشق، استمرار الصدامات المتعددة على هذا النحو يهدد الكيان السوري بالانهيار الأسرع.

كل هذه الأحداث والتطورات المتلاحقة والمتداخلة والمتصارعة إنما يمثل تهديداً وجودياً ليس للنظام السوري في ظل حكم بشار الأسد فحسب، بل يهدد كيان الدولة السورية نفسها، والدولة السورية إذا انهارت سوف تؤثر بشكل خطير على الدول المجاورة، حيث تشترك في حدودها الدولية مع أكثر من دولة في المشرق العربي،

(1) BARNES-DACEY J., LEVY D. 2013. *Syria: The imperative of de-escalation*. European Council on Foreign Relations. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.ecfr.eu/publications/summary/syria_the_imperative_of_de-escalation208>

(*) توافق روسيا والولايات المتحدة على عقد مؤتمر فيينا حول الأزمة السورية في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٥ بعد التشاور الروسي الإيراني ، والروسي السعودي الإماراتي والتشاور الأميريكي الإيراني (اجتمع كيري مع جواد ظريف) ومشاركة مصر ولبنان والأردن وتركيا والدول الكبرى والاتحاد الأوروربي في لقاء دولي متعدد الأطراف يمثل خطوة هامة بعد ٢٠١٢ (اجتماع جنيف) لكنه مجرد بداية فقط في مفاوضات صعبة ومعقدة قد تستمر شهورًا وعدة جولات قادمة.

السعودية ولبنان والأردن وفلسطين، كما تشترك مع تركيا الجارة الشمالية غير العربية ذي المخططات والأطماع الخاصة في نوعية النظام ما بعد بشار الأسد وفي تأكيد نفوذها. وهذا كله يفرض فرضاً التحسب لاحتمالات خطيرة بانهيار هذا النظام العربي وسقوطه بما ينذر بزلزال يهدد أمن المنطقة واستقرارها [١].



(1) BARNES-DACEY J., LEVY D. 2013. *Syria: The imperative of de-escalation*. European Council on Foreign Relations. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.ecfr.eu/ publications/ summary/syria_the_imperative_of_de-escalation208>

الفصل الرابع

الحالة العراقية : إشكالياتها وتحدياتها ، أطرافها الداخلية والإقليمية وتأثيراتها على الكيان العراقي

العراق موحداً أم مقسماً ؟

ظاهرة العنف والتطرف أو بالأحرى الظاهرة الإرهابية في الشرق الأوسط، ومن ثم في العراق، أم في سوريا، ومصر وليبيا، وتونس، وغيرها من بلدان الشرق الأوسط، دفعت بالمنطقة كلها إلى التردي إلى مستويات مفزعة من الانقسام والتفكك والصراع والحروب الأهلية بين أبناء الوطن الواحد، إذ نجد اليوم معظم بلدان المنطقة وشعوبها تتكبد من المعاناة التي لا تنتهي للصراعات الداخلية، مع أننا نرى في الوقت نفسه أن محورين أساسيين على الأقل من محاور ظاهرة العنف والتطرف (ومن ثم الإرهاب) يدوران داخل دولتين رئيستين من دول المشرق العربي، ألا وهما سوريا والعراق.

يلمس المراقب أنه ثمة عدداً من الدول العربية ودولاً غير عربية في الشرق الأوسط (إسرائيل) كانت هي الأشد تأثراً بالصراع الدائر متمثلاً في درجة متطورة من الحرب الأهلية ما بين معارك بين المدنيين وخسائر مادية منذ عام ٢٠١٤، تلك الدول هي سوريا والعراق واليمن وليبيا ولبنان، ثم إسرائيل(*)، ولهذا فالصراعات دلالاتها الدولية لعدة أسباب سواء لسيولة هذه الصراعات أي عدم تحديد أبعادها ومسبباتها وأطرافها، أو لحدتها وعنفها المتزايد، وعموماً فإن العوامل الكامنة وراء هذه الصراعات بالغة التعقيد، إذ أن كل حالة من حالات الصراع تلك تشمل أطرافاً عدة تمثل الدولة من ناحية وأطراف أخرى من خارج الدولة (اللادولة Non-State Actors) ذات مصالح استراتيجية وتكتيكية متضاربة، وسوف نحاول تحليل الدوافع وراء ظاهرة العنف المتصاعد ونسعى لاستكشاف احتمالات التسوية أو الخروج من هذه الدائرة المفرغة.

من هذه الصراعات (في الحالات الستة المذكورة) صراعات داخلية جرى تدويلها بمعني انخراط أطراف دولية في الحروب الأهلية الدائرة (العراق-ليبيا-

(*) تدور أحداث واضطرابات دامية في مدينة القدس بين المتطرفين الإسرائيليين وبين الفلسطينيين في ظل المناخ الإقليمي المشحون والخلل الأمني حول إسرائيل الذي يحيط بها من الحدود السورية واللبنانية والأردنية كأثر من آثار الاضطراب الشامل في المشرق العربي .

سوريا-اليمن-لبنان).

فحالات سوريا والعراق واليمن وليبيا تمثل تحديات خاصة لشرعية نظام الحكم القائمة، وهو الأمر الذي يضاعف من عنف الصراع، كما أن انهيار شرعية الدولة أدى إلى نشوء فراغ في السلطة.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

كذلك فإن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وفي اليمن وفي ليبيا، ثم في لبنان مؤخراً، مع توسعها بشكل متسارع إنما يضاعف ويعمق من ظاهرة عدم الاستقرار في منطقة المشرق العربي بمعناه الواسع.

الانقسامات والإشكاليات الطائفية ما بين جماعات السُنة وجماعات الشيعة تُصعد من حالة العنف، كما أن تصعيد حالة العنف في حد ذاتها تُعمق من هذه الانقسامات.

الصراعات بالوكالة بين السعودية وإيران تؤثر على وتنعكس في تفاعل الصراعات الداخلية.

وبالنسبة للحالة العراقية، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين البعثي في العراقي عام ٢٠٠٣ هو الذي بدأ إعادة توزيع القوى المتصارعة في الشرق الأوسط، فـ« نورى المالكي» مثلاً وهو الذي ترأس الحكومة الانتقالية ما بعد صدام حسين أخفق في تحقيق توافق بين جماعات السُنة والشيعة، كذلك فإن حرمان المجتمعات السنية من ممارسة حقوقها السياسية في ظل حكومة المالكى خلق بيئة ومناخاً لنمو الميليشيات وكانت معظمها «ميليشيات إسلامية» معادية للحكومة التي يسيطر عليها الشيعة ومعادية في نفس الوقت للنفوذ الغربي.

ومن أبرز هذه الميليشيات أو تلك الجماعات «تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق» (داعش) فقد استغلت سياق الحرب الأهلية في سوريا للتوسع في القطر السوري، وعموماً فإن ثمانية شخصيات من إجمالي العشرة الكبار من القادة العسكريين في تنظيم «داعش» هم فيما يعتقد من البعثيين العراقيين، ومنهم ثلاثة

من كبار القادة العسكريين في حكومة صدام حسين ممن انضموا إلى تنظيم داعش.

وعموماً فإن الهوية الدينية وغيرها من الولاءات أو الانتماءات الدينية هي التي تعلو على أي حدود وطنية ما بين تلك الدول، ولذلك فإذا ما غابت الشرعية عن دولة من الدولة بالنسبة لسكانها، كما كان الحال بالنسبة للحكومة العراقية في نظر السُنة في العراق، فإن المواطنين عادة ما يتوجهون إلى جهات أخرى لكي توفر لهم ما توفره الحكومات عادة من خدمات لاسيما توفير الحماية والأمن.

ولذلك فإن منطقة الشرق الأوسط، المشرق العربي وشمال إفريقيا، لاسيما سوريا والعراق واليمن ولبنان وليبيا، كانت في أدنى مستويات الاستقرار والأمن بل أن الفوضى والعارمة وغياب الأمن كانا هما الظاهرتان المسيطرتان على المناخ السياسي في تلك الدول.

لذلك أيضاً، فمن التبسيط القوى بأن الانقسامات ما بين السُنة والشيعة أو حتى ما بين «الإسلاميين» وغير الإسلاميين هي العوامل أو العناصر الوحيدة لنشوء الصراع، فالعديد من بلدان المنطقة تضم بين سكانها جماعات من السُنة وجماعات من الشيعة لكن الاستقرار النسبي لم يزل يسودها حتى الآن (مثل قطر والكويت والإمارات) لكن وجود العنف في حد ذاته يضاعف من حدة الانقسام الطائفي والمذهبي.

هذه الصراعات أدت إلى تأزم العلاقات بين إيران والسعودية، إذ كلاً منهما يناصر الجماعات المسلحة المتصارعة، وهو ما يُعمق من التوترات الإقليمية، وذلك أوضح ما يكون في الحالة اليمنية (كما سبقت الإشارة في دراسة تلك الحالة)، أما بالنسبة لإيران ففي مطلع عام ٢٠١٥، كانت تساند الحوثيين وكانت السعودية في المقابل تقوم مباشرة بعمليات لقصف مواقع الحوثيين دعماً للرئيس عبد ربه منصور هادي، ويزيد الطين بلة في احتدام هذه الصراعات الإقليمية، انخراط قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا اللتين تنظران إلى المنطقة من منظور الأهمية الاستراتيجية لها.

تحليل هذه الصراعات الإقليمية يُبرز بقوة احتمالات انتشار الفوضى الناتجة

عن الحروب، إذ أن تصاعد التوترات وتدني الأمن نفسه أتاحت المناخ لانتشار تنظيم الدولة الإسلامية التي استثمرت هذا المناخ في تجنيد مقاتلين أجانب، بينما تعمق «فراغ القوة» بسبب الدولة الفاشلة أو التي تخطو خطوات سريعة نحو الفشل، مما أعلا من صوت الدعوة «لدولة الخلافة» كبديل لنظم الحكم المتداعية، ولو كان ذلك بأعلى تكلفة من الممكن أن تدفعها الشعوب.

لقد أضاف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعداً جديداً للصراع في المنطقة، ففي التاسع والعشرين من يونيو ٢٠١٤، أعلن «أبو بكر البغدادي» نفسه «الخليفة» أو الزعيم الإسلامي السياسي الأكبر، وبذلك يسعى تنظيم الدولة الإسلامية لتجديد نظام «الخلافة» في المشرق العربي، بتطبيق تفسير للشريعة ينطوي على استخدام «الرق» والإعدام على أسس دينية واستخدام الحرب كوسيلة للخلاص أو النجاة من منظور ديني، ويرى أتباع تنظيم القاعدة من السُنة في أنفسهم أنهم يحققون ما بشر به القرآن الكريم في بلوغ «النصر» في خوض حرب عالمية [(١)] .

وكذلك فأن تنظيم الدولة الإسلامية الذي يجب ألا نقلل من أهميته، ينخرط في حملات دعائية عالمية متطورة ومُحكمة، كما أنها محددة الأهداف وهي تتبع هدفاً مشتركاً تلتف حوله الجماعات «السُنية المهمشة» وهي على صلة بأنصار المذهب الوهابي (والمدارس السلفية) ذات القاعدة الواسعة في السعودية وغيرها من أرجاء الشرق الأوسط، والواقع أنه حتى يتسنى إحباط أي إنجازات لتنظيم الدولة الإسلامية، فمن الضروري فهم هذا الخطاب الذي تروجه حملات الدعاية تلك[(٢)] .

(1) *Evolving Conflicts: an Analysis of Ongoing Violence in the Middle East and North Africa*, 2015, Institute for Economics and Peace (IEP), Pp. 1-3, [cit.01.09.2015], Available online: <http://isnblog.ethz.ch/conflict/evolving-conflicts-an-analysis-of-ongoing-violence-in-the-middle-east-and-north-africa>

(2) *Evolving Conflicts: an Analysis of Ongoing Violence in the Middle East and North Africa*, 2015, Institute for Economics and Peace (IEP), Pp. 1-3, [cit.01.09.2015], Available online: <http://isnblog.ethz.ch/conflict/evolving-conflicts-an-analysis-of-ongoing-violence-in-the-middle-east-and-north-africa>

إن احتواء هذا التنظيم يتطلب القضاء على مصدر قوته وليس مجرد الأرض التي يحتلها، والموارد المالية التي يتلقاها، بل تناول الدوافع والعوامل المركبة التي تدفعه ليمارس العنف واستغلاله كإطار شامل للسيطرة والنفوذ، ويجب ألا نغفل عن أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يزل حتى الآن يحقق من الإنجازات المزيد يوماً بعد يوم.

تفتيت العراق على أساس مذهبية وطائفية (سُنة وشيعة وعرب وأكراد)

وفي الحالة العراقية تحديداً، حذر أكثر الخبراء الدبلوماسيون خبرة ودراية في مذكرة سرية كلفهم بها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك «كولين باول» في عام ٢٠٠٢ من أن الإطاحة بصدام حسين لن يُغير من حال العراق (ومن بين هؤلاء الدبلوماسيون «رايان كروكر») إذ به يقول « أن الغزو الأمريكي سوف يطلق داخل العراق من القوى ما لا قِبَل للولايات المتحدة بمواجهته أو باحتوائه، وهو تماماً ما نراه في العراق اليوم من صراعٍ دامٍ بين الجماعات السُنية والجماعات الشيعية للسيطرة على مقاليد الحكم من قبل الأكثرية، أو ربما الاستئثار بثروات العراق النفطية وبجهود الأقلية السُنية لتأكيد حقوقها في المشاركة، فإذا بالجدل بينها ينتهي بصراع مذهبي يزعزع الاستقرار ويُقسم ولايات العراق، ما بين وسط سني وجنوب شيعي وشمال كُردى، ومما زاد الموقف الطائفي والمذهبي تعقيداً، أن أطلقت قوى أخطر وأشد شراسة هي قوى التطرف السني العنيف ممثلة في تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (داعش) التي يعتقد حوالي ٧٠٪ من الأمريكيين أنها قادرة على شن الهجوم على الولايات المتحدة نفسها داخل أراضيها [(١)] حتى أن استطلاعاً للرأي العام أجرته «الواشنطن بوست» بالاشتراك مع شبكة ABC التليفزيونية الأمريكية تقول بأن سبعة من كل عشرة أمريكيين يؤيدون قيام الولايات المتحدة بشن هجمات جوية على الميليشيات المتطرفة.

(1) WRIGHT R. 2014. *Iraq: The Risks*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ article/iraq-the-risks>

إن الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية خطر جسيم، لكن خطر العجز عن الحركة أشد وأسوأ عاقبة، وخطر هذا التنظيم لا يحتاج لكثير من المبالغة، كما كتب «كروكر» السفير الأمريكي الأسبق في العراق (من ٢٠٠٧-٢٠٠٩) في صحيفة الوول ستريت جورنال، داعياً إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بالتصدي لهذا الخطر، وإن كانت مخاطر قيام الولايات المتحدة بالتدخل مرة ثانية في العراق أشد وأسوأ عاقبة، وستكون تلك هي الحرب الثالثة في العراق خلال قرن واحد تفرض التدبر والتريث.

وقد يكون أفضل النتائج بالنسبة للولايات المتحدة، أن ينسحب هذا التنظيم من دولته الوهمية في العراق إلى قواعده في سوريا حيث يواجه الانحسار والتراجع أمام الثوار السوريين الذين ازدادوا قوة وبأساً، وإن كان الثوار سوف يضعون النهاية لنظام بشار الأسد في دمشق [1].

وعندئذ سوف تتاح أمام كل من سوريا والعراق في ظل مجتمعاتهما متعددة الثقافات، الفرصة لتكوين حكومات أكثر شمولاً لكل الفصائل وذلك هو الهدف الذي يسعى إليه الجميع.

أما أسوأ النتائج فقد تكون نشوب حرب لا نهاية لها تستنزف الأموال وتؤدي لمصرع الآلاف، ثم تفشل رغم ذلك في دحر قوى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو أن تعيد بناء العراق من جديد، بل وقد تتحول مع مرور الوقت إلى مقبرة رمزية تدفن فيه المجد الأوروبي أو «الجبروت» الأمريكي مثلما أصاب كلاً من الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية من قبل، ولقد أثبت الشرق الأوسط قدرته على ابتلاع قوى الغرب ثم طردها خارج حدوده.

إلا أن المخاطر تمتد إلى ما هو خارج العراق، فاستراتيجية «أوباما» تعتمد على تشكيل التحالفات المؤلفة في جوهرها من دول عربية في الشرق الأوسط

(1) WRIGHT R. 2014. *Iraq: The Risks*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ article/iraq-the-risks>

(السعودية-الأردن) وهو ما كان قد سعى إليه «أوباما» في قمة الناتو في مدينة «ويلز» في المملكة المتحدة في صيف عام ٢٠١٤، خاصة أن وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» كان قد أكد الحاجة إلى قيام كل دولة في العالم العربي بدورها، وكما تحتاج إلى دعم القادة السُنيين، وهو دعم حيوي في إقناع الجماعات السُنية في العراق بالتصدي لقوى التطرف السُنى في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإن كانت الدول العربية تساورها الشكوك في مثل هذا النهج إزاء الفشل في جهود إنجاح مبادرة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذي كان قد قام بها «جون كيري»، وكذلك ما أدى إلى تدخل الناتو منذ ثلاث سنوات في ليبيا من أن ينتهي بها إلى أن تتحول إلى دولة فاشلة.

تلك هي بعض المحاذير الواضحة والعلنية حتى في الأيام الأولى لإطلاق هذه الحرب التي تتوقع الإدارة الأمريكية أن تستمر بضع سنوات وحتى تولى رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية، إذا أن نائب الرئيس الأمريكي «بايدن» كان قد كتب يقول «أن واشنطن تعهدت بدحر تنظيم الدولة الإسلامية أو دفعها إلى أبواب الجحيم»، وهو ما يعنى بالضرورة الدخول في مرحلة ثانية في سوريا، وكذلك في لبنان حيث أصبح لتنظيم «داعش» قواعد وجذوره بل وحتى في الأردن، حيث تقول بعض التقارير أن الآلاف من الأردنيين يقاتلون الآن في العراق كفصائل جهادية إلى جانب تنظيم «داعش»، إلي أن أصبحت المملكة الأردنية على الجانب الآخر من الحدود المفتوحة، دولة مكشوفة لكل المخاطر.

ولا يغيب عن الذاكرة أن الولايات المتحدة خلال ست عقود مضت لم تنتصر إلا في حرب واحدة كبرى عسكرياً وسياسياً، تلك هي حرب «عاصفة الصحراء» Operation Desert Storm (١٩٩٠-١٩٩١) التي طردت قوات صدام حسين من الكويت، وأعادت إليه العائلة الملكية، إلا أن العواقب غير المتوقعة لم تزل تطارد الولايات المتحدة، إذ أن وجود «القوات الكافرة» على أرض السعودية – دولة الجوار– حولت «أسامة بن لادن» من حليف للولايات المتحدة –في حقيقة

أمره إبان حرب المجاهدين الأفغان ضد قوات الاتحاد السوفيتي ١٩٨٠-١٩٨٩- إلى زعيم لتنظيم القاعدة.

إن النصر يعتمد الآن في المقام الأول على تماسك الحكومة الموحدة التي تضم قوى العراق المُشتتة والتي تضم العرب والأكراد أتباع المذاهب الدينية المتصارعة، لكن ذلك ظل هدفاً بعيد المنال منذ أن تمكن التدخل الأمريكي الثاني من الإطاحة بصدام حسين من الحكم [١].

إذ أن ظاهرة الانفصام السياسي أحبط ذلك النصر الأمريكي عام ٢٠٠٧، وذلك حين فشلت الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة من تحقيق أي إنجاز في إطار المشاركة في السلطة مع القبائل السُنية التي قامت بدورها بطرد تنظيم القاعدة.

المشكلة الكردية وتفاقم الصراع الطائفي في العراق

ومنذ شهور أربعة ماضية فقط (مارس ٢٠١٥) في أعقاب الانتخابات في العراق، استطاع زعماء البلاد أخيراً تشكيل حكومة جديدة حتى أن وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» وصف الخطوة بأنها «مرحلة هامة» حيث أنها تتيح توحيد كافة المجتمعات العراقية المختلفة من أجل بناء عراق قوى، وأن الولايات المتحدة تقف بقوة «كتفاً إلى كتف بجانب العراق»، بيد أن العملية بأسرها انفجرت حين هدد الأكراد الغاضبون بالمقاطعة بسب إخفاق الحكومة في بغداد في تقديم نسبة الـ١٧٪ المتفق عليها معهم من عائدات النفط العراقي، بحيث تركت شمال كردستان عاجزة عن سداد المرتبات لموظفي الأقاليم أو حتى للمقاتلين من جنود البشمركة الأكراد، بل أن الحكومة لم تشغل حتى الآن منصبين من أهم المناصب للأمن القومي، بسبب خلافات الفصائل حول منصب وزير الدفاع أو وزير الداخلية.

(١) WRIGHT R. 2014. *Iraq: The Risks*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ article/iraq-the-risks>

وكان العراق طيلة الحكم العثماني، كما هو معروف تاريخياً، يحكم عبر ثلاثة ولايات أو محافظات وهي الموصل (الشمال) وبغداد (الوسط) أو البصرة (في الجنوب) وكانت الهويات السائدة في هذه الولايات إما على أساس المذهب السُنى أو الشيعي أو العرقي، العربي أو الكردى، وكلها تحدد الهوية العراقية. لذلك وحتى تتغلب الحكومة على مثل هذه الانقسامات فقد ابتكرت ثلاثة مناصب لنواب رئيس الوزراء، وثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، واحد منهم هو «نور المالكي» الذي أدت سياسته السلطوية عبر ثماني سنوات إلى خلق الأزمة الراهنة، وتسميم المناخ السياسي، أما رئيس الوزراء «حيدر عبادي» فهو يواجه تحديات هائلة في محاولته تطبيق الإصلاحات وإعادة توزيع السلطة بشكل متكافئ وتوزيع عائدات النفط والحيلولة دون تفكك الحكومة.

أما الاستراتيجية الأمريكية فتعتمد على أن قوات الحكومة هي التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية على الأرض، وتلك القوات العراقية مدعومة بالقوات الجوية، بيد أن الجيش العراقي الذي خسر أربعة فرق منذ الأيام الأولى لقتال الميليشيات عبر حوالي ثلث مساحة البلاد، فقط ترك مسئوليات القتال لقوات البشمركة الكردية ولثلاثة مجموعات من الميليشيات الشيعية الموالية لزعماء شيعة لا لحكومة بغداد.

أن الهدف من التدخل الحالي هو استعادة العراق الحديث، لكن ذلك قد يخاطر بحدوث العكس، أي بالإسراع بتفكيك العراق، خاصة إذا خسرت قوات الأمن الوطني والمنوطة بالقتال للدفاع عن العراق والحفاظ عليه موحداً[1].

لكن مكمن الخطورة الحقيقي هو أن الكارثة لا تنحصر فقط في احتمالات تفكك العراق نفسه، بل أن هذا الانقسام العميق والمفزع بين مذهبي السنة والشيعة، وامتداده إلى بلدان عربية مشرقية أخرى (سوريا – اليمن) يهدد الأمن

(1) *The Sunni-Shia Divide*. 2015. Council on Foreign Relations.Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/peace-conflict-and-human-rights/sunni-shia-divide/p33176#!>

والاستقرار في الشرق الأوسط، وبعد أن ظل المسلمون السُنة لهم الكلمة العليا في العالم الإسلامية لمدة قرون تسعة إلى أن دخلت «بلاد فارس» الإسلام فأصبح دين الدولة في القرن السادس عشر الميلادي ودخلوا في حروب مع العثمانيين، قادة الخلافة في العالم الإسلامي.

الهوية المذهبية ظاهرة تُهدد الاستقرار وكيانات الدول العربية المشرقية

أما في سوريا والعراق، فمع انهيار السلطة المركزية، لمسنا ما يُسمى بظهور أو نشأة الهوية المذهبية، في ظل علاقات تاريخية مهتزة بين أتباع المذهبين.

أما في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، مثل لبنان، فثمة تاريخ طويل من الانقسامات على أسس مذهبية منذ الاستقلال في الأربعينات، فضلاً عن أن النظام السياسي نفسه يخصص مناصب محددة على أسس طائفية وهو ما يُعمق من تلك الانقسامات. هذه التوترات كلها أدت إلى ازدياد التعصب فيما بين المذاهب والأديان وضاقت المساحة المتاحة للتعايش فيما بينها، ومن ثم أصبحت الأقليات في الشرق الأوسط عامة معرضة للمخاطر سواء كانت أغلبية شيعية في بلاد سُنية، أو أقليات سُنية في بلاد شيعية، كذلك فإن تنامي الاشتباكات الطائفية في كل من سوريا وفي العراق أيضاً، قد تمخضت عن انتعاش الشبكات الإرهابية عبر الوطنية، خاصة وأنها استقطبت عشرات الآلاف من المقاتلين المتطوعين من محليين وأجانب، إذ أن الحركة المتطرفة الإرهابية المعروفة باسم «الدولة الإسلامية» في سوريا والعراق، قد وسعت من نطاق سيطرتها على الأقاليم السُنية في العراق، والأقاليم الشرقية في سوريا باستغلال الفراغ الناتج عن انهيار سلطة الدولة في سوريا، وعن سياسات الإقصاء السياسي في العراق [1].

وطبقاً لتقرير مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations

(1) ELSHINNAWI M. 2014. *Sunni-Shi'ite Divide Threatens Middle East Stability*. Voice of America. Pp. 1-2. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.voanews.com/content/ sunni-shiite-divide-threatens-stability-of-middle-east/2424584.html>

فإن هذا الصراع الطائفي-المذهبي في العراق (والحرب الأهلية في سوريا كذلك) تهدد تهديداً حقيقياً بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط التي توارثتها دول المنطقة من السلطات الاستعمارية البريطانية والفرنسية منذ الحرب العالمية الأولى.

وبالنسبة لنظام الأسد مثلاً، قد عزز سيطرته على الساحل المتوسطي وعلى العاصمة دمشق، ومدينة «حمص»، وهي في مجموعها «الساحل ودمشق وحمص» تشكل جزءً من دولة تتصل بمعاقل حزب الله أي بما قد يهدد وحدة أراضي لبنان بينما تسيطر جماعات إسلامية متطرفة أخرى من بينها «داعش» على أجزاء أخرى شرقي سوريا وتتصل بالأراضي الخاضعة لسيطرتها في العراق (أما جماعات الأكراد في شمال سوريا، فشأنها شأن الأكراد في العراق على وشك تحقيق استقلال فعلي عن دولتيهما، واليمن بالمثل مُعرضة للانقسام إلى دولتين على أسس مذهبية بعد أن كانت قد توحدت عام ١٩٩٠).

أما الولايات المتحدة، من حيث موقفها وسياساتها تجاه هذه الأوضاع، فقد أنفقت ما يزيد عن «تريليون» دولار من أجل تحقيق الاستقرار في العراق، بيد أن العراق لم تزل دولة معرضة للسقوط، مع تصاعد التوترات الطائفية، إذ أن الأغلبية الشيعية المسيطرة تحاول استرضاء الأقلية السُنية، وتحاول التعامل مع الحكومة الكردية الإقليمية في شمال البلاد، وفي الوقت نفسه تتصدى للجماعات السنية المتطرفة.

بيد أن معظم الساسة والناشطين سواء في العراق أم في سوريا أم في لبنان، يرفضون إعادة رسم خريطة المنطقة، لكن ظاهرة الحدود المتلاشية وظهور مناطق نفوذ جديدة، على أسس وهويات مذهبية وعرقية، تمثل تحدياً وجودياً متنامياً[1]، قد يؤدي واقعياً إلى تغيير الخريطة الحالية وزعزعة النظام العربي القائم

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis (Part II)*. Oxford Research Group. P.2. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=4888caa0-b3db-1461-98b9-e20e7b9c13d4&lng=en&id=181323>

وينسف ببناء الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط كله.

أما أعضاء التحالف الدولي الذين اشترطوا لتقديم المساعدة العسكرية للأكراد، قبولهم للدور السيادي للحكومة المركزية، لكنهم، أي التحالف الغربي، تهدد مصالحها المعلنة بالحفاظ على وحدة العراق، ذلك بأنها –عناصر التحالف الغربي بتدخلها أدت لزعزعة ذلك التوازن الدقيق أو الإخلال بهذا التوازن الدقيق والهش فيما بين الأكراد (بين الحزب الديمقراطي الكردستاني Turkish Democratic Party وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني Patriotic Union of Kurdistan المتنافسين) وفيما بين الأكراد أنفسهم والعرب السُنة، وما بين الأكراد والحكومة المركزية في بغداد وطهران وأنقرة.

فأعضاء التحالف في الحقيقة إنما يضعفون من قوة الوحدة العراقية، خاصة وأنهم من خلال تمكين القوات الكردية –على أساس حزبي– فهي تهدم مؤسسات الدولة وتستقطب التدخل الأجنبي.

وإزاء حالة الهشاشة والتفكك التي بلغتها العراق، فليس من المرجح أن يؤدي تدفق المزيد من السلاح إلى دعم قوة البلاد ووحدتها.

إن أعضاء التحالف الدولي من منطلق سياسة التنسيق فيما بينهم بحاجة لإقناع الأحزاب الكردية باستكمال عملية توحيد أجهزتهم العسكرية والأمنية والاستخباراتية في كيان موحد وغير حزبي، تُمكن حزبيها (الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني) لتوحيد قواتهما وعناصر البشمركة المحترفة بهدف التعاون مع العناصر غير الكردية في المناطق المتنازع عليها وتطوير خطة لما بعد «الدولة الإسلامية» بالتنسيق مع الحكومة المركزية بحيث توطد دعائم التعاون الأمني في هذه الأقاليم، ثم تتقدم في عملية تحديد المكانة التي يصبون إليها من خلال المفاوضات، ولعل الأحزاب الكردية قد ارتضت بهذا الدعم الخارجي في قتالها ضد الدولة الإسلامية (داعش) لكن المشكلات القديمة سرعان ما تطفو على السطح بحيث تطرح من التهديدات ما

هو أخطر على الاستقرار الإقليمي مما يطرحه تنظيم «داعش» نفسه على الإطلاق.

ولابد للحكومة العراقية في الوقت نفسه من تطوير استراتيجية أمنية مشتركة مع الحكومة الكردية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، والتنسيق معها لحل النزاعات المعلقة بالنسبة لصادرات النفط ومخصصات الميزانية.

وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومتين المجاورتين في كل من تركيا وإيران دعم جهود التحالف لوضع قوات البشمركة الكردية في إطار مؤسسي منظم وتعزيز أسس التعاون مع الحكومة المركزية [(١)] . وما لم تتحقق هذه الرؤية الاستراتيجية بين تكامل وحدات المقاتلة الكردية في أنشطتها ومؤسساتها مع الحكومة المركزية، فإن احتمالات الانفصال والانقسام تظل مطروحة بقوة على الكيان العراقي الذي ظل موحداً عبر السنين.

الخيارات المطروحة أمام العراق، دولة مذاهب وطوائف أم كيان موحد

وحقيقة الأمر أن الخيارات المطروحة أمام الكيان العراقي هي خيارات بالغة الصعوبة بل وخيارات مستعصية في معظمها، إذ أن الاستراتيجية الأمريكية التي اعتمدها الرئيس «أوباما» بالاكتفاء باستخدام القوة الجوية فحسب والاعتماد على العراقيين في القتال البرى ليس فيهما ما يعيب، ولكن ذلك إذا ما وفرت العراق القوات والمقاتلين بالفعل، وثمة ثلاثة مصادر لتدبير هؤلاء المقاتلين، أولها، القوات العراقية نفسها والميليشيات الشيعية والقوات الكردية (البشمركة). وبالنسبة للقوات العراقية فقد انهارت في يونيو ٢٠١٤ أمام الزحف الكبير والهجوم الكاسح، وكان ذلك هو الهجوم الأول لما يُسمى نفسه بتنظيم الدولة الإسلامية بحيث أدى إلى الاستسلام في المُوصل ومعظم إقليم «نينوي» ومعظم

(1) *Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict. Middle East Report N°158*. 2015. International Crisis Group. Pp. 1-4. [cit.02.09.2015]. Available online: < http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/158-arming-iraq-s-kurds-fighting-is-inviting-conflict.aspx>

غربي إقليم الأنبار الذي كانت قوات تنظيم الدولة الإسلامية قد سيطرت عليه من قبل، وكانت الولايات المتحدة تراهن على قدرتها على تحويل الجيش العراقي إلى قوة قتالية فعالة، لكن ما لم تستطيع أن تفعله الولايات المتحدة هي أن توفر الدافع للجيش العراقي على القتال، فما أن واجهت الوحدات العسكرية العراقية قوات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حتى انسحبت وتراجعت.

أما بالنسبة للميليشيات الشيعية، فقد أبدت استعدادها للقتال حتى وإن لم تكن في نفس الدرجة من التدريب القتالي مثل الوحدات العسكرية العراقية ذاتها، وقد تكون أقل تجهيزاً أو عتاداً، لكن روحها المعنوية عالية وإصرارها على القتال شديد، لكن مشكلة أكثر عناصر الميليشيات الشيعية أنها مرتبطة بإيران، ويعود هذا الارتباط إلى فترة الثمانينات خلال الحرب العراقية/ الإيرانية، إذ كانت تلك الميليشيات قد تلقت تدريبها في إيران من خلال «قوات القدس» وإن كانت اسمياً تحت إمرة العراق.

ومن ناحية ثانية، فالمليشيات السُنية والمفترض أن تضطلع بدور أساسي في تحرير الأنبار والمُوصل، فهي غير متواجدة وبشكل أساسي بارز ومؤثر حتى الآن، لذلك فالموقف الغامض من جانب قطاعات من السُنة تجاه تنظيم الدولة الإسلامية وتجاه الحكومة العراقية، إلى جانب شكوك حكومة بغداد من أن الميليشيات السُنية المسلحة والمعبأة قد تنقلب عليها، بل ربما انضمت إلى صفوف تنظيم داعش، مما أدى إلى عدم فعالية ميليشيات قبلية صغيرة وغير منظمة حين خاضت معركة الرمادي مثلاً.

ورابعاً، بالنسبة للقوات الكردية-البشمركة، فقد كانت ذا فاعلية وتأثير واضح، وهي ذات دوافع قوية للقتال لحماية كردستان والحفاظ على الأراضي المتنازع عليها على حدودها القائمة في محافظات «نينوي» و«كركوك» و«صلاح الدين»، وإن كانت القيادات الكردية قد أعلنت مراراً أنها (البشمركة) لن تنشر في أجزاء أخرى من العراق، ولذلك لن يكون لها دور في محافظة «الأنبار»، لكنها في الوقت

نفسه تحقق المزيد من الدعم من الولايات المتحدة من خلال شحنات مباشرة من الأسلحة، إذ أنه من الأهمية بمكان ألا يحقق تنظيم الدولة الإسلامية أي اختراقات جديدة في المناطق التي يجرى الدفاع عنها وخاصة في منطقة «كركوك» وحقول النفط التي تحتويها [١].

وفي أعقاب استيلاء الجماعات السُنية الجهادية، ممثلة في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على ولاية «نينوي» وعاصمتها «الموصل» في العاشر من يونيو ٢٠١٥، استمر انزلاق العراق في مستنقع الأزمة بعد نشر صور مذابح الآلاف من القوات العراقية على يد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وفي ضوء تقييم ما وصلت إليه الأزمة الحالية في سيطرة داعش على شمال العراق، نود أن نشير إلى عدة تطورات [٢] :-

- حققت داعش تقدماً كبيراً في المناطق الغربية من المُوصل، إلا أن سرعة انهيار الجيش العراقي كانت أسرع بكثير من توقعات داعش، مع أنه وقعت مذابح وفظائع، لكن التنظيم كان يحصل على نوع من التأييد، إذ أن أعداداً من اللاجئين وتنظيماتهم كانوا يخشون من هجمات القوات الجوية العراقية المضادة على مدينة «المُوصل»، لا من وجود أو تقدم تنظيم داعش نفسه.
- وهذا بدوره يعني أنه لم يكن من المرجح أن تتمكن قوات الحكومة العراقية من استعادة المُوصل في الأسابيع أو الشهور القريبة القادمة، وهو ما ينطبق على مدينة «الفلوجة» كذلك، وإن كان الموقف يختلف كثيراً عن الموقف في مدينة «باجي» الأكثر أهمية.

(1) OTTAWAY M. 2015. *Stark Choice in Iraq*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. [cit.02.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ publication/stark-choice-iraq>

(2) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis: A Note on ISIL Advances and Potential Military Intervention*. Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www. oxfordresearchgroup . org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_note>

- لقد مكن انهيار مدينة «الموصل» تنظيم الدولة الإسلامية ووفر لها موارد مالية ضخمة (تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار نقداً) وكذلك وفر لها معدات وذخائر كثيرة[1].

ثانياً: إن عملية النقل السري للعتاد إلى سوريا يعني أن تنظيم الدولة الإسلامية يخطط لدعم وجوده وترسيخ وضعيته في المناطق التي يسيطر عليها في سوريا.

وإذا ما تم اجتياح القاعدة الجوية خلال الأيام القادمة في مدينة «البلد»، فإن كميات الذخائر والعتاد الهائلة المخزونة هناك سوف تضيف الكثير إلى موارد «داعش»، وقد يكون هذا الهدف هو الأولوية بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية بسبب قواتها المحدودة.

وباستثناء قاعدة «البلد»، وبعض المدن الأخرى، وتعزيز الوجود غربي بغداد، فليس مرجحاً أن تحقق «داعش» مزيداً من المكاسب، إذ أن السيطرة على المناطق التي يغلب فيها الطابع السُنى في السكان أمر يختلف كل الاختلاف عن المناطق التي يغلب على سكانها المذهب الشيعي، كذلك فإن الدعم الإيراني سوف يضمن تحقيق الأمن في بغداد.

ويرى عدد من الخبراء (في تنظيم داعش) أن الذين يخططون لعمليات تنظيم الدولة الإسلامية هم من أكثر خبراء التكتيك العسكري خبرة ودراية، وأنهم اكتسبوا هذه الخبرات عبر سنوات من القتال ضد القوات الغربية في مكافحة الإرهاب.

وعموماً فإن عدد المقاتلين المتاح لتنظيم الدولة الإسلامية هو عدد محدود وقد لا يتجاوز ١٠٠٠٠ في مجموعهم.

---

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis: A Note on ISIL Advances and Potential Military Intervention.* Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_note>

وربما اجتذبت المكاسب السريعة التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية مؤخراً بعض الجماعات والعشائر المحلية لدعم «داعش»، وإن كانت الأعداد لن تكون كبيرة، وسوف تكون من مناطق محدودة، بل أن بشار الأسد قد يستغل تمركز قوات داعش في العراق لشن هجمات على بعض المناطق التي تسيطر عليها في سوريا.

أما في المستقبل المنظور خلال الشهور الست القادمة، فإنه من المتوقع أن تكون أولويات تنظيم الدولة الإسلامية هي استقطاب عسكريين متمرسين من مختلف أنحاء المنطقة، كما أنها سوف تسعى إلى اجتذاب المتطوعين من مناطق خارج إقليم الشرق الأوسط، وأن احتاجوا إلى التكيف والتأقلم والتدريب لمضاعفة قوتهم وتأثيرهم في العمليات القتالية.

ويتطلع تنظيم الدولة الإسلامية إلى المزيد من ترسيخ وجوده وتأمين قواته على المدى البعيد، ولعل أهم وأخطر نوع من المساعدة -على المدى القصير والمتوسط- في مواجهة هذا التوغل، هو التدخل العسكري الغربي الصريح وفي أي شكل كان حتى وأن اقتصر على استخدام الطائرات بدون طيار.

ومع ذلك، فأن مثل هذا التدخل سوف يساعد تنظيم الدولة الإسلامية على الدعاية ضد «الأعداء» من الخارج، وسوف يزداد هذا التأثير الضار، إذا ما وقع تدخل إسرائيلي في سوريا، أي العودة مرة أخرى إلى نفس أسلوب الدعاية الفعالة (عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) حيث أدت المساعدة الإسرائيلية للعمليات الأمريكية في العراق (لم يُعترف بها العرب كثيراً لكنها أمراً معروفاً لدول المنطقة) إلى الدعاية ضد «المؤامرة الصليبية الصهيونية» وبشكل شديد التأثير.

بل أن تنظيم الدولة الإسلامية نفسه قد يرتكب من التصرفات ما يمكن أن يُثير ويُحرض على التدخل العسكري الغربي، لكن مثل هذا التدخل سوف يكون خطأً جسيماً(١).

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis: A Note on ISIL Advances and Potential Military Intervention*. Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online:<http://www.oxfordresearchgroup .org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_note>

وعموماً ففي نهاية يونيو ٢٠١٥ كان تنظيم الدولة الإسلامية قد عزز موقعه مع تحقيق بعض المكاسب على الأرض بهدف تحسين اتصالاتها، كذلك فإن الأنشطة التي تمارسها القوات شبه العسكرية التابعة لتنظيم داعش في العراق قد تلقت مساعدة كبيرة من العناصر البعثية ومن الجماعات العشائرية شبه العسكرية وغيرها.

أن الأحياء والمدن بعد تحريرها (من القوات العراقية) لا يقوم على تنظيمها وعملها عناصر تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، بل يقوم بهذه المهام العناصر البعثية العلمانية إلى حد كبير، ولذلك يمكن القول أن تنظيم الدولة الإسلامية أصبح بمثابة «عامل مساعد» على تحقيق المزيد من الثورة أو حركة المعارضة والتمرد ضد النظام، حتى وأن لم يكن قد حقق سيطرة كاملة على الأرض. أما في مدينة «الموصل»، فهي لم تزل تمثل الأقلية من حيث العدد حيث يتولى مهام منصب العمدة فيها أحد العناصر البعثية.

والفارق الواضح ما بين تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من العناصر الداخلية في الائتلاف الدائم، هي أن قلة قليلة من تلك العناصر تعتنق الاتجاه الإسلامي المتطرف لتنظيم الدولة إذ وقعت بينها في مدينة «الموصل» بعض حالات الاشتباك [١].

وربما اضطرت عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، كما يتوقع بعض الخبراء، أن تُعدِل من سياستها «الإسلامية» المتطرفة، إذا ضم الائتلاف قوات شبه عسكرية من العناصر «غير الإسلامية» والعناصر العلمانية، وثمة بعض الإشارات الدالة على ذلك، لكنه لا يعدو أن يكون إجراءً مؤقتاً وليس إلا مجرد مواءمة قصيرة الأجل، وذلك الأمر إنما يفرض على تنظيم داعش أن يُطور قاعدة أوسع من التأييد في الشهور القادمة، لاسيما وأنها سوف تتعرض لضغوط متزايدة من «الأسد» في المساحات الأكثر أمناً والتابعة لها في المناطق الحدودية.

---

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis (Part II): Catalyst for Anti-Regime Revolt and Paramilitary Coalition*. Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_part_ii_catalyst_anti_regime_revolt_and_paramilitary_coalition>

لكن توسيع قاعدة التأييد والمساندة لداعش يقابل بمعارضة عنيفة من إيران ومن إسرائيل، بل وكذلك من الدول الغربية، ولعل أفضل سيناريو يتوقعه تنظيم الدولة الإسلامية هو أن يتعرض لهجوم من الدول التي يُطلق عليها «المحور الصليبي-الصهيوني-الشيعي» Christian-Zionist-Shia's axis [1]. وقد تكون الضربات الجوية الكبيرة الأخيرة التي شنتها إسرائيل على تسعة أهداف في سوريا هي الخطوة الأولى، وحتى وإن لم تكن تنطوي على رد فعل لعملية استفزازية من قِبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

والمعروف أن تنظيم «داعش» يخطط ويفكر بأسلوب المدى الطويل، ويسعى لتطوير نظام «خلافة» جامد خلال عدة سنوات ولعقود طويلة، وفي ذلك تحمل نكسات على المدى القصير، كما يتوقع أن يحقق عمليات تقدم واختراق غير متوقع، وذلك فالمتوقع المزيد من عمليات التجنيد التي تتم بطرق وبلغات غربية وأجنبية، كما أنه من المتوقع أن يستمر في أسلوب التحريض واستثارة التدخل الأجنبي، بما في ذلك ارتكاب هجمات جماعية.

ومن الناحية الأخرى، نجد أن القوات الأمريكية الخاصة قد بدأت مساعدة القوات العراقية في عملياتها ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إذ تقوم بعدة طلعات جوية استطلاعية سواء بطائرات عادية، أو بدون طيار في كافة سماوات العراق، وإن كانت تُركز تحديداً على الأراضي التي تسيطر عليها «داعش»، كذلك يتم تسليم الحكومة العراقية عدداً صغيراً من طائرات القصف «السوخوي» القديمة، وإن كانت قدراتها ونتائجها أقل مما تروج له الدعاوى. هذا في الوقت الذي كانت فيه «داعش» تقوم باستعراض كميات هائلة من الأسلحة والعتاد الأمريكي من مدينة «الموصل» وغيرها للدلالة على استيلاءها على تلك الكميات الضخمة.

(1) ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis (Part II): Catalyst for Anti-Regime Revolt and Paramilitary Coalition*. Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_part_ii_catalyst_anti_regime_revolt_and_paramilitary_coalition>

كذلك، شنت قوات الحكومة سلسلة من الهجمات المنسقة على مدينة «تكريت» الاستراتيجية بسبب موقعها على الطريق شمالاً باتجاه المؤصل، فضلاً عن قيمتها الرمزية كمركز لنظام وقاعدة السلطة لصدام حسين فيما سبق، ولا شك أن تلك الهجمات على المدينة قد استفادت من الدعم الاستخباراتي واللوجستي الأمريكي، كما يبدو أنها كانت تضم أفضل العناصر العراقية ذات الخبرة، بيد أنه حتى نهاية يونيو الماضي (٢٠١٥) لم يحقق الهجوم على «تكريت» النتائج المرجوة مما أدى إلى انسحاب القوات الحكومية، وما لم تحدث محاولات أخرى وناجحة سوف يكون ذلك بمثابة نكسة خطيرة لنظام «المالكي» وهو ما يؤدي إلى تدهور الحالة المعنوية للقوات المسلحة. أما القدرات القتالية التي كشفت عنها قوات تنظيم الدولة الإسلامية في العمليات القتالية، فتدل على أن لديها قدرات قتالية تقليدية عالية، فضلاً عن تركيزها الأصلي على القوات شبه العسكرية، وغير النظامية في العمليات القتالية، وهذا إنما يدل على وجود عنصر هام ومؤثر من الدعم العسكري «البعثي» الاحترافي المستمر، ومعظمه إنما يعود إلى فترة حكم صدام حسين.

وإذا استمرت «داعش» في السيطرة على «تكريت» سوف تستجلب المزيد من الدعم من الجماعات المناوئة للحكومة من الأحياء والمناطق السُنية في العراق، هذا إلى جانب الدعم الذي تتلقاه من آلاف المؤيدين ممن أطلقت سراحهم من السجون، وكلهم تتوفر لديهم الإرادة لدعم تنظيم «داعش» بعد تجربة السجن والاعتقال، وكذلك في سوريا، يلقي تنظيم «داعش» الدعم من القادة الهاربين من الجماعات السُنية الأخرى، بما في ذلك «جبهة النصرة».

وبشكل عام، فالتقديرات حتى ذلك الوقت / نهاية يونيو وأوائل يوليو ٢٠١٥، تشير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية تتوفر لها المقدرة على تحقيق المزيد من التقدم في العراق، وإن كان من السابق لأوانه استخلاص تقدير نهائي، إذ أن التنظيم سوف يسعى للاستيلاء على المزيد من الأرض والأجزاء من العاصمة «بغداد» في الفترة القادمة، بدلاً من تعزيز مواقعه في أماكن أخرى في العراق. ولعل خلاصة العمليات

القتالية بين قوات الحكومة و«داعش» تشير إلى أن جهود الحكومة في استعادة مدينة «تكريت» الاستراتيجية لم تفلح، وأن تحقق بعض السيطرة المحدودة على بعض الضواحي واستمر القتال حول السيطرة على سد «الحديثة» ومحطات الطاقة، ولم تقم قوات «داعش» باجتياح القاعدة الجوية في «البلد» لكنها استطاعت منع استخدام القاعدة بواسطة قوات الحكومة. ومع ذلك، تتلقى الحكومة العراقية دعماً عسكرياً كبيراً بما في ذلك طائرات سوخوي-٢٥ الهجومية من إيران وروسيا وطائرات هليوكوبتر وطائرات بدون طيار من الولايات المتحدة من مطار بغداد الدولي (من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية لا الحكومية)، هذا ويعمل الطيارون الإيرانيون في الأجواء العراقية وقد لقى أحدهم مصرعه، أما على المستوى السياسي فقد أخفق البرلمان العراقي في إحراز أي تقدم في تشكيل حكومة جديدة في الوقت الذي كان فيه زعيم داعش «أبو بكر البغدادي» قد أعلن عن «الخلافة» التي عقدت له فيها الزعامة، حتى أن أعداداً كبيرة من أعداد الثوار في سوريا أصبحت تتجه للانضمام إلى «داعش»، وبلغ الأمر من التدهور حتى أن رئيس أركان القوات الأمريكية الجنرال «مارتين ديمبسي» General Martin Dempsey (*) صرح بأن الحكومة العراقية بمفردها ليس لديها المقدرة على استعادة السيطرة على شمال غربي العراق.

ومع أن ثمة انقسامات كثيرة داخل العناصر الشيعية في النظام السياسي العراقي، فقد أمكن حشد أعداد كبيرة من الميليشيات الشيعية من بينها «جيش المهدي» للتصدى لقوات «داعش» في طريق تحقيق المزيد من المكاسب على الأرض، وربما كانت العاصمة بغداد هي الاستثناء بل أنه حتى العاصمة بغداد فالأرجح أنه مع الدعم الإيراني في حالة غزو تنظيم «داعش» للمدينة، فإنه قد يكون كفيلاً بإحباط عملية الغزو تلك إن حدثت، كذلك فسوف تنخرط في القتال القوات الأمريكية ولو من أجل حماية المواطنين الأمريكيين في الظاهر، فقصارى

(*) حل محلّه في منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميريكية الجنرال «دانفورد» Dun Ford في أكتوبر ٢٠١٥.

القول أن التنظيمات الخارجية (الولايات المتحدة وإيران وغيرهما) لن تسمح بسقوط العاصمة بغداد في أيدي قوات تنظيم الدولة الإسلامية، وربما كان في ذلك نكسة لقيادة «داعش» ولكن التوسع في السيطرة على الأرض في سوريا يمثل إنجازاً كبيراً ويدل على استمرار ثقة القيادة في نفسها حتى وإن كانت قدراتها للتقدم في العراق قاصرة عن تحقيق المزيد، ومن ثم سوف تكتفي بتعزيز مواقعها التي استولت عليها في العراق.

وبالنسبة للدول المجاورة، فعلى المدي البعيد، فقد يسعى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لتطوير قاعدة لقواته في الأردن، وأن لم يكن ثمة دليل على وجود تأثير قوى له هناك، لكن الأردن أصبح «ناضجاً» لتقبل التيارات الراديكالية is ripe for radicalization بسبب التهميش الاقتصادي والاجتماعي الكبير، وبسبب مشاعر الإحباط من الحكومة (كما يشير تقرير مجموعة اكسفورد البحثية Oxford Research Group في يوليو ٢٠١٥)، وحتى التدابير التي تتخذها إسرائيل في قطاع غزة حتى وإن بدت غير ذات صلة بالموقف كله، لكنها ذات أهمية كبرى بالنسبة للعناصر الإسلامية الراديكالية مثل تنظيم الدولة الإسلامية ومروجي الدعاية فيها ممن يشيرون دائماً إلى «المحور الصليبي-الصهيوني» (الطائرات الأمريكية بالعلامات الإسرائيلية المكتوبة عليها والتي تقوم بقصف المواقع في غزة).

ومع الكثير مما يُقال في الغرب عن عودة خطر الإسلاميين المتطرفين، فإن هذا الخطر سوف يكون جسيماً، لكن ذلك لا يمثل أهمية كبرة بالنسبة لتنظيم داعش في الوقت الحاضر، الأهم من هذا كله ما تتعرض له المنطقة العربية كلها من مخاطر فادحة من تقسيم وانهيار وصراعات تدفع نحو الفشل والضياع.

تنظيم الدولة الإسلامية داخل المحافظات العراقية وقوات الحكومة تقف عاجزة

تشير تقديرات بعض الخبراء إلى أنه لا يبدو وأن القوات العراقية/ الحكومية سوف تتمكن من استعادة مدينة «الرمادي» على سبيل المثال وفي وقت قريب من

قبضة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إذ أن الإرهابيين يرسخون من وجودهم في عاصمة محافظة «الأنبار»، كما جاء في تقارير الواشنطن بوست طبقاً لما أورده تقرير Business Insider في ٦ يوليو ٢٠١٥، حيث تقوم العناصر المتطرفة بالمهام الحكومية مثل إصلاحات البنية الأساسية وتوزيع الوقود، فضلاً عن عملية بناء الدفاعات حول المدينة لردع أي هجمات قد تُشن عليها، فتنظيم داعش يتصرف كما لو كان هو الحكومة الدائمة، ومن ثم كان من الطبيعي أن يبادر الناس بالانضمام إليهم، فلهم كل السيطرة.

ومن أبرز عناصر استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، مدى إحكام السيطرة على الأرض وتوفير الخدمات المدنية للمناطق المأهولة، وكذلك فهي ترسخ وجودها وسط المجتمعات، وانتهاج أسلوب للحياة يحكمه التفسير المتشدد للشريعة.

وبينما قامت عناصر ذلك التنظيم بإصلاح الطرق، واستعادة التيار الكهربائي في المنطقة السكنية باستخدام المولدات، وأعادوا موظفي المستشفيات إلى أعمالهم، فقد فرضوا إلى جانب هذا كله نظاماً مشدداً لملابس النساء ووضعوا القناصة فوق أسطح المنازل وفخخوا المنازل بالمتفجرات، وشكلوا «اللجان الدينية» للإشراف على المساجد حتى يسيطر التنظيم بشكل مُحكم على تثقيف السكان والمواطنين، وكذلك يفرض «داعش» في الطرق (في بلدة الرقة) قيوداً عامة على الحريات الفردية في محافظة «الرقة» الشمالية، ومن جملة هذه القيود ضرورة ارتداء النساء للنقاب أو للحجاب الكامل خارج المنازل أو أن يتعرضن لعقوبات غير محددة طبقاً للشريعة، بل وتقوم داعش بالإعدام أو السجن لمن يعارض النظام.

أن استراتيجية غرس الشعور بالخوف مع تقديم الخدمات الأساسية التي قد تستعيد نوعاً ما من النظام للحياة اليومية، ربما تجلب لتنظيم داعش ولاء البعض ممن قد يقبلون بالرضوخ لحكمها، أي حكم المتطرفين، إذا كان ذلك يعنى النجاة بحياتهم.

هذه الأوضاع كلها تضاعف من الصعوبات أمام القوات العراقية في أي محاولة لطرد عناصر أو قوات داعش من «الرمادي»، وكلما زاد أو تأخر القوات الحكومية في شن عملية هجومية فعالة لاستعادة المدينة، فإن تنظيم الدولة الإسلامية سوف يتمكن من تأمين وجوده وسط السكان، ذلك أن الوضع كما كان من قبل أنه خلال القتال والاشتباك بين قوات الحكومة وقوات داعش، فلم تتمكن القوات الحكومية من الصمود في المدينة والاحتفاظ بها في المقام الأول، إذ كانت قوات داعش قد اجتاحت مدينة «الرمادي» في مايو ٢٠١٥ وأرسلت السيارات المُفخخة بهدف إحداث درجة من العجز في القوات الحكومية وهي تدافع عن المدينة، وتقول قوات الأمن العراقية مع الميليشيات المدعومة من الحكومة والمدعومة كذلك من إيران أنها بحاجة إلى المزيد من الوقت قبل أن تتمكن من استعادة مدينة «الرمادي».

كذلك فإن قوات «الحشد الشعبي» المدعومة من إيران والمتحالفة مع القوات العراقية ضد تنظيم الدولة الإسلامية تتأهب لحمل الأسلحة لشن الهجوم على مدينة «تكريت» في العوجة على التخوم الجنوبية لتكريت في مارس ٢٠١٥.

وربما كان تُفسير هذه العمليات يعود إلى توافر الموارد المخصصة، فليس لدى الميليشيات الأعداد الكافية لحماية المناطق الشيعية واستعادة المناطق السُنية من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومن ثم فهناك ما يُمكن أن يوصف بُسلم الأولويات في شن هذه العمليات على حد ما أورده تقرير أحد الخبراء Michael Pregnet المحلل وضابط الاستخبارات الأمريكية السابق في العراق لمجلة Business Insider حيث يشير هذا الخبير الأمريكي إلى أن الميليشيات لا تتعجل استعادة مدينة الرمادي.

كذلك فإن قوات الأمن العراقية ليست على درجة كافية من الفاعلية لقتال تنظيم «داعش» بمفردها، ومن ثم فإن الحكومة (الشيعية) في بغداد سمحت للميليشيات المدعومة من إيران ذات الحكم الديني بأن تتولى وبشكل متزايد مهام القتال

البرى. ويرى البعض أن ذلك يعني أن محافظة مثل محافظة «الأنبار» وهي من المناطق ذات الأغلبية السُنية إنما تأتي في درجة متأخرة على سلم الأولويات العراقية(١).

وتحليل الصورة بجوانبها شديدة القتامة، كما لمسنا في الصفحات السابقة، يكشف عن أن الاستراتيجية الأمريكية في دعم العراق، وفي التصدى لخطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، هي استراتيجية قاصرة ومعيبة وغير مؤثرة.

بل ونرى مسئولاً أمريكياً مثل توني بلينكن Tony Blinken نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية يصرح في باريس حول تقييم ورؤية الولايات المتحدة لسير القتال في العراق، أن الحرب سوف تستغرق وقتاً طويلاً، وإن كانت الاستراتيجية لا غبار عليها، وأن واشنطن سوف تضاعف من مجهودها لكنها – أي تلك الجهود- لا ترقى لمستوى دعم العراق، في الوقت الذي «يقوم فيه الأعداء لتنظيم الدولة الإسلامية والقوى المنافسة له، أي حلفاء إيران، يتجاوز كل جهود واشنطن وبمسافات شاسعة».

ولم تفلح الحملة الأمريكية منذ عام ٢٠١٤ في إنقاذ المصالح الأمريكية على المدى البعيد في الوقت الذي خسر العراق فيه الآلاف من الأرواح وتفكك المجتمعات، وتبديد الثروات الفكرية والفنية إلى الأبد، حتى أن التقديرات أصبحت شديدة التشاؤم إذ تقول بأن الوقت لم يعد في صالح الولايات المتحدة، وعلى حد قول الخبراء، فإن رئيس الوزراء العراقي – في ذلك الوقت نورى المالكي- كان من يطالب الولايات المتحدة بالقيام بضربات جوية مساعدة القوات الخاصة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» منذ نهاية عام ٢٠١٣، لكن تردد الولايات المتحدة في اتخاذ أي إجراء في ذلك الوقت أفقدها الكثير، فانهارت

---

(1) ENGEL P. 2015. *ISIS is 'acting like the permanent government' in the capital of Iraq's largest province*. Business Insider. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www. businessinsider. com/isis-is-acting-like-the-permanent-government-in-ramadi-2015-7>

العراق وها هي الآن تضطر لشن حملة عسكرية جديدة وحين صرح وزير الدفاع الأمريكي Ashton Carter بأن العراقيين لم يبدوا أي روح قتالية في مدينة الرمادي إنما كان يفصح عما يشبه اليأس الكامل من الموقف بالنسبة للقوات العراقية المقاتلة في خطوط المواجهة مع تنظيم الدولة الإسلامية.

كذلك، فإن الحلفاء المساندين للعراق قد أصابهم الملل والسأم وكذلك الوحدات القتالية التابعة لها، وقد أفصحوا كثيراً من أن «الإرادة القتالية» منذ خمسة عشر شهراً وقت سقوط مدينة «الموصل» ومنذ ستة عشر شهراً منذ سقوط «الفلوجة» ومنذ اجتياح مدينة الرمادي، كانت غائبة أو مهتزة.

وما لم تستوعب الولايات المتحدة الأحوال في العراق وتفهمها فهماً كاملاً، وتتفهم كذلك الظروف التي تتعرض لها حلفاؤها، فمن الأسئلة المشروعة أن تتساءل ما هي النتائج الأسوأ التي يمكن أن تتوقعها إذا ما استمر العراقيون على نفس النهج من رد الفعل في القتال مستقبلاً ؟

الاحتمال الأول: أنه كلما ازداد المجهود الأمريكي، كلما تضاءل المجهود العراقي، وكما قال الرئيس «أوباما» حين صرح للصحفي الأمريكي « توماس فريدمان» في صحيفة النيويورك تايمز، في العام الماضي أنه وإن استطاعت أمريكا السيطرة على المشكلة Keep a lid on the problem ولفترة طويلة، فإن العراقيين أنفسهم لابد أن يتخذوا هم القرار فيما إذا كانوا سوف يتعايشون سوياً، وإذا كان مثل هذا القول يصدق على المدى البعيد، لكن ليس له أدنى منطق أو صلة بحقائق الميدان والمعارك الدائرة في العراق.

فالواقع يقول أن القوات العراقية القتالية على مستوى الكتيبة ومستوى اللواء، والتي تتلقي التوجيه والمشورة من القوات الأمريكية والدولة، بحاجة شديدة إلى استعادة قدراتها الهجومية في محافظة «الأنبار»، إذ أن شن ضربات جوية من جانب الدول الغربية وبدون خبراء للسيطرة على الضربات الجوية بواسطة القوات الخاصة هي بمثابة إعارتها سيارة من طراز متطور دون أن تسلم المفتاح الخاص

بهذه السيارة، فإن الحاجة أصبحت ماسة لقرار رئاسي للالتزام القوى من جانب القوات الأمريكية الخاصة في العراق.

الاحتمال الثاني: وهو فرضية أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هي جماعة إرهابية ولا تمثل جيشاً، لذلك فالبيت الأبيض يميل إلى تفضيل شن حملات مكافحة الإرهاب شبه الثابتة، والتي تشمل الطائرات دون طيار، ولا تقدم أي قوات برية أمريكية في الدول المتضررة، لكن تنظيم داعش ليس مجرد «خلايا إرهابية» يمكن إزالتها بضربات جراحية مركزة، وكما قال أحد الخبراء الأمريكيين منذ البداية فهي –أي داعش– بمثابة جيش لابد من إلحاق الهزيمة به في ميدان القتال حتى يتم تحطيم قدراته على تجنيد العملاء ولى قدرته على التأثير.

والمطلوب أن تركز القوات الأمريكية الخاصة على مساعدة العراق في أن تحرز النصر في ميدان القتال، لا مجرد شن الغارات على كبار قادة تنظيم داعش، كما لو كانت العراق شأنها شأن الأقاليم القبلية في الباكستان.

ودلالة هذا القول، هو ضم قوات أمريكية خاصة للوحدات العراقية مع تقبل المخاطر الناجمة عن مثل هذا الإجراء، ولابد للبيت الأبيض أن يقرر هذا الأمر، وهل يكتفي بالزعم أنه يدعم القوات العراقية في ميادين القتال، أم أن الولايات المتحدة على استعداد بأن تقوم بكل ما هو ضروري لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

الاحتمال الثالث: أننا لا يمكن أن نسعى لتحقيق الاستقرار أكثر مما يسعى العراقيون أنفسهم لتحقيق مثل هذا الاستقرار، على نحو ما صرح به الرئيس الأمريكي «أوباما» في حديثه المشار إليه في صحيفة النيويورك تايمز (ومع الصحفي توماس فريدمان) «أننا لا يمكن أن نفعل للعراقيين ما يترددون هم أنفسهم بل لا يريدون أن يفعلوه لأنفسهم وبأنفسهم».

لكن إذا استمرت الولايات المتحدة على هذا المستوى من الدعم، فإن كل

فصيل من الفصائل العراقية سوف ينهج النهج الأيسر أو يسلك الطريقة الأسهل بالنسبة له لتحقيق مصالحة قصيرة الأجل، وسوف يكون ذلك الأرجح هو الطريق نحو الدمار، إذ سوف يزداد اعتماد الحكومة في بغداد على القوى الخارجية مثل إيران وروسيا، وسوف يقترب الأكراد من الخروج من إطار العراق لأنها القوة المركزية الوحيدة الباقية التي تتمسك بزمام البلاد وأن تأخذ نصيبها من العائدات النفطية التي تحتفظ بها الحكومة المركزية في بغداد.

أما المجتمعات السُنية، فهي مُرغمة في الوقت نفسه على اتخاذ القرار المؤلم في كل يوم، وهو الوقوف موقف المتفرج أو الانخراط في الحرب ضد الدولة الإسلامية، حتى مع تذبذب الموقف الأمريكي، ولا تفصح الحكومة العراقية عن أي قرارات تبشر بإحراز النصر في ميدان القتال، والولايات المتحدة باستطاعتها دائماً أن تنهج نهجاً على الأجل الأبعد بهدف تحقيق الاستقرار، وربما بما يتجاوز نظرة أو نهج العراقيين أنفسهم، أي بعبارة أخرى، أنها قد تسعى لتحقيق الاستقرار في العراق ربما أكثر مما تسعى إليه بعض الفصائل العراقية.

والتوقعات تشير إلي أنه إذا استمر الاتجاه الحالي السائد في تطورات العراق الداخلية، فليس ثمة ما يدفع للاعتقاد بأن تنظيم الدولة الإسلامية يتكبد الهزيمة في أي وقت قريب، بل أن العراق في حقيقة الأمر، قد يتحول إلى كابوس بالنسبة للمواطنين العراقيين، وبالنسبة للمنطقة بأسرها، بل وبالنسبة للاستقرار والسلم والأمن والدولي.

كذلك إذا ما استمرت الاستراتيجية الأمريكية على نفس النهج، فليس من الصعوبة بمكان أن نتنبأ كيف يكون شكل الدولة العراقية العربية بعد خروج إدارة «أوباما» من حكم الولايات المتحدة في مطلع عام ٢٠١٧، وسوف تحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية -على الأرجح- بالسيطرة على مدينة «الموصل» وقطاعات واسعة من محافظة الأنبار، وبين صحراء الجزيرة الواقعة بينهما، فضلاً عن مساحات الأراضي الشاسعة في سوريا، وبحيث تتيح لتنظيم الدولة الإسلامية مرفأ

آمناً لعناصرها وسط الشرق الأوسط[1].

وثمة عنصر أو بعد آخر يعقد من إشكاليات الحالة العراقية، كما تناولناه تفصيلاً فيما سبق، ألا وهو البعد الكردي في هذه الإشكاليات، فالأكراد يواجهون دون شك مما يواجهه العراق من أقلية سُنية معتدلة، ومن أكثرية شيعية بطبيعة الحال، من تغلغل تنظيم الدولة الإسلامية واستيلائها يوماً بعد يوم على مساحات جديدة من الأراضي، خاصة بعد سقوط مدن «الموصل» في الشمال، وسقوط الرمادي، وخاصة الأنبار، فضلاً عن أن الأكراد بحكم تاريخهم الطويل يطالبون بالاستقلال لمناطقهم وأحقيتهم في عائدات الثروات النفطية من الحكومة المركزية في بغداد، لكنهم مع هذا كله يخوضون حرباً شرسة ضد تنظيم الدولة الإسلامية خاصة في محاولاتهم اقتحام المناطق الشمالية ذات الأكثرية الكردية وذات الثروات النفطية الهائلة، لكن الهجمات المضادة للأكراد وتحقيقهم لقدر من الانتصارات، قد يعزز ويعمق إحساسهم الذاتي بكيانهم واستقلالهم، ومن ثم تأجيج نزعاتهم الانفصالية عن الحكم المركزي في بغداد، وهو ما يضرب بمعاول هدم حقيقية في الكيان العراقي الذي يعاني بالفعل من صراعات وانقسامات ما بين الشيعة والسُنة في محافظات العراق المختلفة في شمال ووسط وجنوب.

وكانت الدول الغربية المتحالفة فيما يشبه الائتلاف الموسع الفضفاض قد سارعت إلى تقديم الدعم العسكري لأكراد العراق أمام الهجوم الخاطف لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية في يونيو ٢٠١٤، لكنها أخفقت في تطوير استراتيجية للتعامل مع الآثار المترتبة على تسليح عناصر لا تنتمي للدولة Non-State Actors في العراق، وهي تلك الدولة التي تسعى الدول الغربية، وفيما تقول لأن تدعم وحدتها، لكن بدلاً من تطوير رد فعل عسكري قوى وموحد لخطر تنظيم داعش « الدولة الإسلامية»، فإن إجراء بناء «قوات كردية» رسخ وسارع من عملية تفتيت

(1) KNIGHTS M. 2015. *Doubling Down on a Doubtful Strategy.* Foreign Policy. [cit.02.09.2015]. Available online: < http://foreignpolicy.com/2015/06/05/doubling-down-on-a-doubtful-strategy-iraq-islamic-state-isis>

الكيان الكردي، وضاعف من أحوال التوتر بين تلك القوى وبين العناصر غير الكردية في المناطق المتنازع عليها، وعزز من القوى المركزية الطاردة.

أن استراتيجية تقديم الدعم العسكري بهذا الأسلوب، إنما يساعد على تمديد أجل الصراع مع تنظيم داعش، وزيادة التدهور في الصراعات الأخرى غير المحسوبة، بل وخلق المزيد من الصراعات الجديدة. ومن الضروري البحث عن مناهج جديدة أو أسلوب جديد، يبنى على أساس الجهود السابقة من أجل تحويل القوات الكردية إلى مؤسسة «احترافية».

على أنه رغم الكثير من المخاوف لدي الدول الغربية، فإن وضع مثل هذه الاستراتيجية أو الأخذ بهذا النهج والأسلوب لا يرجح أن يضاعف من احتمالات الاستقلال الكردي، إذ أن الأحزاب الكردية ازدادت اعتماداً، ولو مؤقتاً، على تحالفاتها مع تركيا(*) أو مع إيران منذ دخول تنظيم الدولة الإسلامية إلى مسرح الأحداث بهدف التصدي لها، إذ أنه بالنسبة لتركيا، وهي الدولة ذات المقدرة على منح الأكراد العائدات المستقلة من المبيعات النفطية التي تحتاج إليها للتحرك بشكل فعال باتجاه الاستقلال، تركيا هذه لم تفصح عن أي بادرة عن الاستعداد للسير في هذا الاتجاه، بل وأفصحت عن بعض البوادر للحفاظ على وحدة العراق، خشية تشجيع الأكراد على تعميق النزعة الانفصالية.

كذلك فإن النهج الحالي للدول الغربية من توصيل الأسلحة للأكراد عن طريق بغداد ثم تشجيع الجانبين على حسم نزاعاتهما المتعلقة بالصادرات والعائدات النقطية، سوف تحافظ على إبقاء «المنطقة الكردية» داخل العراق، ولا شك أن تطوير قوات كردية/ عسكرية احترافية، يعتبر شرطاً ضرورياً للتنسيق الفعال مع الحكومة في بغداد في شن عمليات مشتركة ضد تنظيم داعش، وفي الإعداد لخطط ما بعد هذا التنظيم، على أن المعونات العسكرية المقدمة من دول التحالف تنطلق

(*) وإن كانت تركيا من خلال التحاقها مؤخرًا بالحملة ضد تنظيم «داعش» قد استغلت ثلث الحملة لضرب القوات الكردية المناهضة لها والساعية للاستقلال.

من فرضية الاعتقاد بأن التزويد بالسلاح والتدريب للقوات الكردية المعروفة باسم «البشمركة» Peshmarga سوف يساعد في حد ذاته من تحسين أدائهم القتالي ضد «داعش»، وهي فرضية سرعان ما روج لها القادة الأكراد أنفسهم.

لكن ما يحدث من تطورات في السياسات الكردية ذاتها ويرسم صورة يغلب عليها طابع الغموض والإبهام، إذ أن الحزبين المتنافسين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP –مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردتساني PUK – «حلال الطالباني» قد ابتعدا كثيراً عن الاتفاق الإطاري الاستراتيجي الذي حقق الاستقرار بعد فترة من الصراع، وأتاح لهما طرح جبهة موحدة على الحكومة المركزية وعلى إيران وتركيا، كذلك فإن الزعيمين التاريخيين للحزبين وهما مسعود البارزاني وجلال الطالباني، يبدو أن مستقبلهما في أفول الأمر الذي أدى إلى اندلاع ما يشبه الصراع الداخلي فيما بينهما.

وتطرح مثل هذه الأوضاع الدقيقة لاشكاليات «الحالة العراقية» ما يمثل اللحظة الفاصلة، فبدلاً من تعزيز الوحدة الكردية ومؤسساتها، فإن إشعال «الحرب على الإرهاب» إنما أشعل التوترات القديمة الجديدة معاً، ودمر ما كان قد تحقق في تحويل قوات البشمركة إلى قوات عسكرية احترافية بعيدة عن السياسة، تتبع نظاماً هرمياً قيادياً واحداً، وعلى هذا النحو، فأنها تمهد الطريق نحو تجديد التدخل الأجنبي في الشئون الكردية، لاسيما من جانب إيران، ويشجع على المزيد من الاستيلاء على أراضي الأكراد، والاندفاع نحو موارد الثورة في الأراضي التي يزعمون أنها جزء من المنطقة ذات الاستقلال الذاتي، ومن ثم تعميق أي خلافات مع الجيران من العرب السُنة ومع حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي.

لقد أصبحت الحكومة العراقية مطالبة بتطوير استراتيجية أمنية مشتركة مع حكومة إقليم كردستان K.R.G للتصدي لتنظيم داعش والتعاون معها لتسوية المنازعات المعلقة حول الصادرات النفطية وحول مخصصات الميزانية، أما حكومات تركيا وإيران فهما مطالبتان بدعم جهود التحالف بهدف تحويل قوات

البشمركة الكردية إلى إطار مؤسسي وتعزيز تعاونها مع الحكومة المركزية [١].

وإذا كنا قد أشرنا إلى دور الحكومات والدول المجاورة للعراق (إيران وتركيا)، في استراتيجية التعامل مع هذه الإشكالية الدقيقة ذات الصلة بالمسألة الكردية تحديداً من حيث الإطار المؤسسي للقوات الكردية (البشمركة) التابعة لحزبيين كرديين متنافسين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني)، وأسلوب التعامل مع الحكومة المركزية في بغداد، فإنه من الضروري لاستكمال أبعاد هذه الصورة المركبة حول الوضع الإقليمي المحيط بالعراق أن نشير إلى احتمالات تفعيل دور عربي شامل في العراق، وما قد يستتبعه من احتمالات التدخل الإقليمي في نفس الوقت.

وهذا يستوجب أن نأخذ دائماً بعين الاعتبار أن الأوضاع الأمنية في العراق لم تزل متأرجحة برغم بعض الإنجازات التكتيكية المحدودة في مواجهة الدولة الإسلامية. كما أن الأسباب والمبررات السياسية/ العسكرية كلها تسوغ وتُبرر لحكومة بغداد أن توافق على انتشار قوات عربية لفرض السلام في المناطق الشمالية من العراق.

ويري النقاد الذين يعترضون على الاستراتيجية الأمريكية في العراق أن التزاماتها العسكرية غير كافية لإلحاق الهزيمة بالدولة الإسلامية، أو أنها غير صائبة في تقديراتها إزاء هذا الموقف المُعقد، إلا أنه لا الالتزام بتقديم أي قوات أمريكية كبيرة تشارك في العمليات القتالية، ولا الانسحاب من العراق هو الخيار الصائب، إذ لابد أن تركز الولايات المتحدة استراتيجيتها على حشد الحكومات بالمنطقة على المزيد من الإسهام والمشاركة في تحقيق الأمن العراقي.

---

(١) *Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict. Middle East Report N°158*. 2015. International Crisis Group. Pp. 1-4. [cit.02.09.2015]. Available online: < http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/158-arming-iraq-s-kurds-fighting-is-inviting-conflict.aspx>

وبالنسبة للدول العربية فهي تسعى بخطى وئيدة للتعامل بشكل جماعي مع القضايا الأمنية الإقليمية، فلقد استطاعت السعودية تشكيل «ائتلاف» عربي coalition محدد الهدف لدعم الحملة الجوية ضد الثوار الحوثيين في اليمن، إذ أعلنت الجامعة العربية عزمها على إنشاء قوات دفاع مشتركة تتألف من حوالي ٤٠ ألف فرد للعمل ضد الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار في الدول الأعضاء.

وفي إطار تقييم الموقف العسكري، فإن سجل الجامعة العربية ليس بالسجل الرائع في العمل المشترك الموحد، وربما كان في الموقف الأمني في العراق ما يبعث الروح في المبادرة العربية المشتركة، إذ أن التدخل الإيراني المنفرد لا يؤدي فحسب إلى تعميق الانقسامات الطائفية في العراق وزعزعة ميزان القوى الإقليمي مع السعودية، وكذلك فإن الأمر سوف يتطلب تشكيلات كبيرة من القوات الأمنية ذات التدريب والإعداد الجيد لتحقيق الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد، إذ أنه لا القوات العراقية ولا الشرطة العراقية بجاهزة لتولى مثل هذه المهام.

وتعتمد القوات العراقية على مجموعة مُركبة من الميليشيات الشيعية والمساعدات العسكرية الإيرانية ومن القبائل السُنية ذات الروابط الفضفاضة، ومن قوات البشمركة الكردية، وقوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة التي تتولى عمليات القصف وعمليات التدريب، لكن الميليشيات الشيعية والعناصر الإيرانية أو ما يُطلق عليها وحدات «الحشد الشعبي» popular mobilization units تمثل إشكاليات حقيقية بالنسبة لحكومة بغداد، إذا أن مجرد وجودها ثم أولوياتها الطائفية تقوض شرعية الحكومة العراقية في المحافظات السُنية [1].

ومع تقدم وتطور الجيش العراقي، فإن الأمر سوف يطلب قوات أمنية كبيرة لتأمين المناطق المحررة ضد الهجمات المضادة لقوات تنظيم الدولة الإسلامية،

(1) BEAURPERE G. 2015. *Pan-Arab Task Force in Iraq: The Case for Regional Intervention*. Nanyang Technological University. [cit.02.09.2015]. Available online: <https://www.rsis.edu.sg/rsis-publication/rsis/co15097-pan-arab-task-force-in-iraq-the-case-for-regional-intervention/#.Vea_LeNXUWk>

وتتولي قوات من ميليشيات البشمركة تأمين الخط من «كركوك» إلى «إربيل»، أما محافظة الأنبار من الغرب فلم تزل موضعاً للكر والفر، أما مدينة «الموصل» فهي خاضعة للسيطرة المحكمة من تنظيم داعش، ولم تحقق عمليات التدريب والتجهيز الأمريكية سوى إنجاز أو إكمال لواءين حتى الآن، وهما مدربان على العمليات الهجومية لا على الاحتفاظ بالأرض وتوفير الأمن المحلي، وتقوم ٩ دول بدعم حملات القصف الأمريكية في العراق التي دخلت اليوم في الشهر السابع، ولم تسهم في الحملة سوى مملكة الأردن، وطبقاً لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية، فقد تمكنت الحملة الجوية من تحطيم وتدمير حوالي ٥.٥٠٠ هدف من أهداف تنظيم داعش منذ سبتمبر ٢٠١٤، وتشير التقديرات إلى أن داعش قد فقدت حوالي ٢٥٪ من مساحة الأراضي التي كانت قد استولت عليها في فصل الصيف، وربما كانت داعش تقف اليوم موقف الدفاع لكنها لم تزل تمثل خطراً حقيقياً فقد دافعت عن مدينة «تكريت» بشراسة، ولم تزل قادرة على شن هجمات مضادة، كذلك لم تزل محافظة الأنبار وشمال شرقي سوريا توفر ملاذاً لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية.

أما إذا سقطت الموصل، فإما أن يتراجع المقاتلون وراء خط الحدود، أو الاختباء تحت الأرض في العراق لشن حرب طويلة الأجل ضد الحكومة العراقية.

تحليل الاحتمالات الإيجابية والسلبية لهذه القوة العربية المشتركة في العراق

يوفر تدخل القوة العربية المشتركة Arab Military Task Force في العراق مزايا هامة، أولها أنها تخفف من حدة التوترات الطائفية المتنافسة، كذلك فهذه القوة في شمال العراق سوف تساعد على استعادة ثقة السُنة في العمليات الأمنية، ويتيح وجودها للحكومة في بغداد سحب الميليشيات الشيعية مع الحد من الوجود الإيراني على خطوط المواجهة.

ثانياً، أن وجود قوة عربية مشتركة يتيح الزمان والمكان لإمكانيات تطوير قوات

أمنية عراقية على المدى الطويل، خاصة أن القوة البشرية العراقية والأسلحة العراقية لم تزل محدودة العدد والكمية، وفي ظل القدرات الموجودة والمتاحة والمطلوبة لشن عمليات هجومية في محافظتي الأنبار والموصل، لاسيما وأن إعادة بناء الجيش العراقي مسألة تستغرق سنوات لا شهور معدودة.

وثالثاً، وأخيراً أن وجود قوة عربية مشتركة من شأنها أن تحتوى النفوذ الإيراني في العراق، خاصة وأن طهران استثمرت كثيراً في تشكيل الجهاز الأمنى السياسي في بغداد، إذ أن ميل كفة الميزان لصالح السيطرة الإيرانية في العراق يثير صراعاً أوسع نطاقاً مع السعودية.

لكن في المقابل فإن الخطر الأكبر في تكوين القوة العربية المشتركة في العراق هو رد الفعل الإيراني، إذ لابد من تحديد إطار وأبعاد التدخل بشكل واضح وأن يكون مقبولاً من إيران، لاسيما وإن كان قرار مجلس الأمن يتيح شرعية دولية واسعة للتدخل، كذلك فإن دور السياسة الأمريكية سوف يكون ضرورياً في تحقيق مثل هذا الاتفاق على المدى القصير، وأن موافقة حكومة بغداد من شأنها إرسال إشارات دبلوماسية قوية إلى الحكومة في طهران.

كذلك فإن تمويل وتحديد مصادر الانتشار وبرامج التدريب مسألة حيوية، وقد ينتهي الأمر بأن تكون مثل هذه البعثة ضمن إطار الائتلاف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، أما التدريب فيجب أن يتم في مراكز تدريب إقليمية محددة، وهذا النموذج على غرار البعثات الأمريكية والأوروبية في تدريب بعثات الاتحاد الإفريقي إلى الصومال،

هذه ويمكن للقوة العربية المشتركة أن تتألف من حوالي ١٠٠٠٠ جندي تقريباً، وهذا العدد يعكس الهدف الحالي الذي حددته الولايات المتحدة للقوات العراقية، ومن شأنه أن يضاعف القدرات القتالية المنتظرة للعمليات في المستقبل القريب.

أما مصر والأردن، فهما الدولتان المرشحتان لقيادة هذا المشروع، أما الدول

العربية الأخرى المشاركة فيمكن أن تنضم المغرب والجزائر واحتمال أن تنضم تونس إليها، أما السعودية ودول الخليج لن تقدم قوات برية لكنها يمكن أن تسهم في تمويل مثل هذا المشروع.

ضرورة إيجاد حل إقليمي لمثل هذه المشكلة ذات الطابع الإقليمي

أن توحيد الجهود في سبيل بلوغ هذا الهدف أمر حيوي، أما مقر قيادة القوات العربية المشتركة Arab Task Force فيجب أن تكون خاضعة في العراق للقوات العراقية، وأن تتجاوب مع الأوضاع الوطنية وأن تكون مناطق العمليات للقوات المشتركة محددة بالمحافظات السنُية الشمالية في العراق . وهذا الشرط حيوي في تهدئة المخاوف الشيعية من ناحية وفي تأمين موافقة إيران من ناحية أخرى.

كذلك لا بد أن يتوفر للقوة العربية المشتركة سلطات أو صلاحيات لفرض السلام offensive peace enforcement authorities، ويجب أن يكون الهدف الأول هو إعفاء الميليشيات الشيعية من مسئولية القتال في المناطق الشمالية في العراق، وكلما سارعت الحكومة العراقية في بغداد في فض اشتباك وتسريح هذه الميليشيات الشيعية، كلما استطاعت التوصل، وفي وقت مبكر وأسرع، لنتائج سياسية مقبولة مع القبائل السُنية.

فرضية هذا التدخل العربي الشامل Pan-Arab Intervention في العراق سواء في إطار الجامعة العربية أو في إطار التحالف أو ائتلاف منفصل، بحيث يطرح حلاً إقليمياً ذات طابع إقليمي، بالنسبة للحكومة في بغداد، فهي تتيح قدرات قتالية أكبر تخفف من التوترات الطائفية وتساعد على تعزيز المكاسب الميدانية. أما بالنسبة للمنطقة كلها، وبالنسبة للولايات المتحدة فهي تحتوى التدخل العسكري الإيراني كما تحتوى نفوذه في العراق.

ويمكن للولايات المتحدة أن تقوم بتشكيل وبصياغة مثل هذا المشروع من خلال الدعم العسكري المستمر والمشترك، وكذلك من خلال الدبلوماسية الإقليمية النشطة، وإذا ما استطاع الجيش العراقي قبول المبدأ والفكرة، فالأرجح

أن الحكومة في بغداد سوف توافق عليها.

أن الدعم الإقليمي من دول عربية رئيسية ومن إيران نفسها سوف يتيح الأساس لتقديم قرار جديد لمجلس الأمن ينظم هذا الجهد العسكري العربي المشترك في الانخراط وبشكل إيجابي في التوصل لحلول للإشكاليات المعقدة للحالة العراقية.

على أن هذه الفرضية وهذا الطرح يظل في إطاره النظري حتى توافق عليه أولاً الدول العربية المعنية، ثم توافق عليه ثانياً إيران –ذات الأولوية في التأثير في الحالة العراقية– ثم توافق عليه ثالثاً القوات العراقية، ورابعاً توافق عليه الحكومة العراقية، وتبقى بعد ذلك مناقشة التفاصيل الأخرى المرتبطة بمثل هذه المبادرة، وكلها عقبات قد لا يمكن تجاوزها.

ويبقى القول أن إشكاليات الحالية العراقية سياسياً وعسكرياً وأمنياً سواء على المستوى الداخلي والإقليمي، أعقد كثيراً من أن تُحل بمثل هذا الطرح الذي تقف أمام تنفيذه إشكاليات محلية وإقليمية أكثر استعصاءً على الحل، ولم يزل العراق كياناً ودولة معلقة في الميزان حتى إشعار آخر.





الفصل الخامس

تنظيم الدولة الإسلامية :
الدولة الإسلامية في العراق والشام أو كيان ما يُطلق عليه «داعش» في المنطقة العربية

آثارها على ظاهرة التقسيم والتفتيت وشيوع الفوضى والإرهاب في كيانات العالم العربي

مدخل عام

ما يُطلق عليه «الاتجاه الإسلامي» أو بالتعبير المجازي «الإسلاموية» Islamism أو «الإسلاميون» Islamists:-

نبذة موجزة:

الاتجاه الإسلامي أو ما يُسمى بالإسلاموية Islamism له أوجه عديدة، منها الجماعات المتشددة في العراق، ولبنان، والأحزاب السياسية في تونس ومصر، ونظم الحكم في إيران وبالسعودية، بيد أن هذا المصطلح الشامل العالم يخفى من ورائه أن تلك الجماعات التي تستخدم أساليب مختلفة، وتستثمر مختلف الهموم والآلام، ثم إن لها ولكل واحد منها أهدافاً مختلفة، ومن ثم فإن القول بجمعها كلها في وعاء واحد هو الإفراط في التبسيط بعينه، ولذلك فإن الأمر يستوجب المراجعة والتمعن فيها جميعاً.

ومع أن مصطلح «الإسلاموية» أو الاتجاه الإسلامي غالباً ما يرتبط بالجماعات الإرهابية، فهو يدل ببساطة شديدة على نوع من المشروع الإسلامي المستوحى من الدين الإسلامي ذاته، فكل التيارات الحديثة من الإسلام السياسي تنتمي جميعاً لموجة تُعرف بموجة الإحياء الإسلامي Islamist Revival، ولعل آخر ما شهدناه من مظاهر تلك الموجة عدة أحداث ما بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر الهجرى، كانت تهدف إلى إعادة الطابع الإسلامي للمجتمعات في البلدان الإسلامية re-islamization، ثم في نهاية المطاف إقامة دولة على أسس من العقيدة الإسلامية.

أما التيارات الثلاثة الرئيسية التي انطلقت من هذه الموجة فهي برغم ذلك تختلف اختلافاً بيناً حول العقيدة الدينية، وحول نوع الدولة التي تسعى لإقامتها وحول سبل بلوغ أهدافها.

أما المدافعون سواءً عن تيار «الإسلام الثوري» أو الإسلام والتيار الإسلامي «الانتخابي» عن طريق الانتخابات (باتباع نهج الانتخابات) وعلى عكس الداعيين لنظام الإسلام السياسي عن طريق الحكم السلطوى أو الاستبدادي، ممن

يعتقدون أنهم قد حققوا فعلاً مبتغاهم من إقامة دولة إسلامية، هؤلاء المدافعون عن تيار الإسلام الثورى أو التيار الإسلامي بطريق الانتخاب، فهم يُسمون بدعاة التغيير changists ممن يعملون على إحلال نظم الحكم القائمة بنظم حكم جديدة تقوم مقامها.

لكن حتى دعاة «الإسلام الثورى» (عن طريق إحداث ثورة) أو قامة نظام إسلامي عن طريق الانتخاب فيها، فيختلفون فيما بينهما حول الوسائل لتحقيق مثل هذا التغيير، وكذلك يختلفان حول طابع الدولة الإسلامية الموحدة.

الأصول الثلاثة الرئيسية لتيار الإسلام السياسي والإسلاموية

يمكن تتبع بدايات ظاهرة الإسلام السياسي (الإسلاموية) المعاصرة إلى ما يقترب من نهاية أو انهيار الإمبراطورية العثمانية، فلقد طرأت ثلاثة تطورات أو أحداث أطلقت الديناميكيات المحركة والمسئولة عن اندلاع أعمال العنف التي نشاهدها اليوم، أولها إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤، ثم إنشاء جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، ثم تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢.

إن زوال نظام الخلافة الإسلامية خلق نوعاً من الفراغ في العالم الإسلامي السُنى، ومن المنظور النظرى فإن نظام الخلافة يعني دولة ذات سيادة توحد كافة المسلمين في ظل زعيم سياسي وروحي واحد.

ومنذ انتقال الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى، فإن «الخليفة» يتولى زعامة العالم الإسلامي بالمفهوم السياسي، ولكنه لا يتمتع بأي سلطة عقائدية.

والواقع أن الانشقاق بين السُنة والشيعة لم يحدث إلا عند اختيار الخليفة الأول للمسلمين، فلقد اعتقد أهل السُنة أن خليفة رسول الله ﷺ يجب أن يكون بالاختيار، أما الشيعة فقد رأوا أن الخليفة يجب أن يكون بطريق الوراثة داخل أسرة الرسول ﷺ ثم ظل أهل السُنة وأهل الشيعة على خلافاتهم ورؤاهم المتباينة باتجاه الإسلام السياسي، وإن كانت الطائفتان متماثلتين من الناحية الشكلية.

وعلى صعيد الواقع العملي، فالنظم الأولى للخلافة الإسلامية هي التي استطاعت أن تبسط كامل سيطرتها على بلاد المسلمين كافة، ومع أنه قد وقعت محاولات عدة لاستعادة نظام الخلافة والخليفة منذ إلغائه، فإن حتمية التوافق الإسلامي أو إجماع المسلمين لاختيار الخليفة الجديد لم يحدث مطلقاً، وذلك فالمزاعم المعلنة، مثل ما أعلنه زعيم تنظيم الدولة الإسلامية مؤخراً المسمى بأبو بكر البغدادي ليس له من حجية، طبقاً لتقاليد أهل السُنة، أن غياب أو عدم ظهور أي شخصية يلتف من حولها المسلمون إنما يُفسر إلى حد ما الأسباب وراء تشتت السلطة في الدول الإسلامية في العصر الحاضر.

كذلك فإنه وقت سقوط الدولة العثمانية إذ «بحسن البنا» المعلّم (الذي كان يعمل مدرساً) يؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وكان للجماعة ثلاثة أهداف، أولها حركة الإحياء والتجديد الاجتماعي على أسس من القيم الإسلامية، وثانيها تطبيق القانون الإسلامي التقليدي (الشريعة الإسلامية) على المدى البعيد وثالثاً إنهاء الاحتلال الأجنبي لبلاد المسلمين (وكانت المملكة المتحدة هي التي تقوم باحتلال بلاد المسلمين آنذاك)، وكانت رؤية حسن البنا مما يصفه بعض المحللين الأجانب بأنها رؤية «تدريجية» إذ كان يدعو لإعادة أو لإحياء الحركة الإسلامية (إعادة الأسلمة) عن طريق سياسة البر والإحسان وعن طريق الإعلام والتعلم، ومن ثم فينظرون إليه بوصفه الأب المؤسس لما يُوصف الآن بالفرع السُنى أو بالنهج السُنى (للإسلاموية) أو للحركة الإسلامية التي تتحقق عن طريق الانتخاب.

بيد أن الأسس للحركة الإسلامية (الإسلاموية) الثورية فقد أرساها بعد ذلك بعقدين من الزمن (١٩٤٨) شخص ثان من المصريين هو «سيد قطب» الذي رفض المنهج التدريجي لحسن البنا، وآمن أن طريق العنف وحده بالإطاحة بنظم الحكم القائمة (التي اعتبرها كلها «نظم غير إسلامية») سوف تؤدي إلى إقامة دولة إسلامية متكاملة الأركان، وهو موقف أدى في النهاية إلى الحكم عليه بالإعدام في

عام ١٩٦٦.

لذلك، فإن حسن البنا وسيد قطب، وكلاهما ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، إنما يرمزان إلى طائفتين سيطرتا على حركة الإحياء الإسلامي أو الإسلاموية الجديدة منذ خمسينيات القرن الماضي، وهو التيار التدريجي الانتخابي، مقابل النهج الثورى الإرهابي.

كانت المملكة العربية السعودية التي تأسست بعد ظهور حركة الإخوان المسلمين بوقت وجيز، كانت أول دولة عربية تقيم وجودها على أساس الدين الإسلامي. وكانت السعودية بمثابة الملجأ الآمن للإسلاميين، أو لعناصر الحركة الإسلامية المضطهدين في ربوع العالم العربي، ولم يكن للسعودية هذه القدرة الجاذبة بوصفها المخزون للطاقات والقدرات في المنطقة، إلا بعد الإنتاج المفاجئ والهائل من النفط الذي أتاح لها أن تنشر منهجاً أو رؤيتها الخاصة للإسلام السُنى المسمى بالسلفية أو التيار السلفي أو «الوهابية» – المذهب الوهّابي – منذ أواخر الستينات فصاعداً.

الاختلافات المذهبية أو العقائدية :-

أن ما يثير الخلط والاضطراب فعلاً أن كل شكل من أشكال الإسلام السياسي إنما يدعى أنه قد تأثر بالحركة السلفية، لكنه ثمة اختلاف حتى ما يعنيه هذا المصطلح في واقع الأمر.

وفي أعقاب استقلال دول مثل مصر وتونس والمغرب، فإن علماء الإسلام التابعين لمؤسسة الحكم كانوا فيما بقدر بعض المحللين لا يتمتعون بالقدر الكافي من الحرية، ومن ثم فإن الحركة السلفية بدأت في الانتشار في العالم العربي ليس فقط لأن المملكة العربية السعودية قد انخرطت بشكل إيجابي في الدعوة لهذا المذهب، ولكن لأن المجال العقائدي قد ترك خالياً أو خاوياً من أي اتجاه آخر.

والسلفية ليست بالضرورة حركة تتصف بالتشدد، فهي اتجاه فكرى يدعو للعودة إلى صورة الإسلام النقي أو صورته كما كان يمارسه صحابة رسول الله

(صلى الله عليه وسلم) فكلمة السلف إنما تعني الأسلاف أو الأجداد، والسلفية هذه إنما يمارسها سكان السعودية والإمارات، وهي تتأثر تأثراً قوياً بالاعتقاد بأن طاعة ولي الأمر (طاعة السلطة) هي الأصل والأساس.

أما دعاة «السلفية الثورية» (الذين يعتبرون أنفسهم هم السلفيون بحق) يخالفون هذا الرأي ولا يرون في كافة الحكومات الحالية القائمة، إلا أنها حكومات كافرة أو غير إسلامية، ومن ثم فهي أهداف شرعية لمحاربتها [١] .

أما الإسلاميون ممن يسمون بالإسلاميين الداعيين بالأخذ بالنظام الانتخابي، شأنهم شأن الإخوان المسلمين فأنهم يتعاطفون مع الخطاب السلفي عن الإحياء الإسلامي، فإن منهجهم التدريجي كان يعني عملياً تقديم بعض التنازلات بالنسبة لقضايا معينة مثل المساواة بين الجنسين، قضية التعددية السياسية، وإن كان معظم السلفيين يرفضون مثل هذه الحلول الوسط على أساس أنها تناقض المبادئ الإسلامية.

ولعل هذا يفسر السبب في أن زعيم تنظيم القاعدة الظواهري قد وضع كتاباً كاملاً يدين فيه جماعة الإخوان المسلمين لرضوخها للقيادة المصرية منذ نشاطها الأول.

إن كان التأييد الفعلي للظواهري مؤخرا لتنظيم الإخوان المسلمين (وهو ما ينُم عن سلوك متناقض) بعد الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي، ليس إلا مجرد حركة تكتيكية.

أما الحركة الإسلامية الشيعية (الإسلاموية الشيعية) فهي لا تنطوي على مثل هذه الأفكار، أو المناقشات العقائدية، وهي لا تتحدى الحركة الإسلامية الثورية، التي انقلبت إلى سلطوية شمولية في إيران، ومع ذلك فإن للحركة الإسلامية

(١) GAUB F. 2014. *Islamism and Islamists: a very short introduction.* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/ islamism-and-islamists-a-very-short-introduction>

الشيعية ممثلين سواء في الاتجاهات الثورية أو الاتجاهات الأخرى التي تأخذ بالنظام الانتخابي.

التيارات الثلاثة الرئيسية :-

أبناء الثورة «أو دعاة الثورة والثوريون»:-

ترسخت وتجذرت الفكرة الكاملة بأن حركة الإحياء الإسلامي لن تنطلق إلا من خلال الثورة، وذلك منذ عقد السبعينات(*).

لقد كشفت الهزيمة التي منيت بها مصر أمام إسرائيل عام ١٩٦٧ عن النقائص والثغرات في دعوة القومية العربية المنافس الأول للحركة الإسلامية، كذلك فإن الحركة الإسلامية الثورية الشيعية عام ١٩٧٩ أسقطت نظام الحكم القائم في إيران، إذ أن آية الله الخوميني أعلن السيطرة الإيرانية على كافة المسلمين (على الرغم من أن إيران لا تمثل إلا دولة شيعية في الوقت الذي يمثل المسلمون السُنة ٩٠٪ من السكان المسلمين في العالم) كما دعا صراحة إلى الإطاحة بالنظم الملكية الخليجية، لكن الحركة الإسلامية الثورية السُنية، برغم اختلاف المناهج العديدة، قد استلهمت النموذج الناجح في إيران، بل أن إيران كثيراً ما قدمت الدعم المالي لهذه الحركة الإسلامية الثورية السُنية (ينطبق هذا القول على دعم إيران بالمال

(*) (والخطأ المنهجى الفادح في تحليل الباحثين أنها لم ترصد أو تتبع ممارسات «التنظيم السري»(**) لحركة الإخوان المسلمين منذ نشأتها، وارتكابها لعمليات اغتيال سياسية كبرى، ثم دعوة سيد قطب الصريحة لانتهاج سبيل العنف في التغيير، فضلاً عن محاولات وجرائم العنف (الحرق- التدمير-القتل-الاغتيال-النسف-قتل المدنيين الأبرياء والجنود ورجال القضاء والشرطة والجيش في سيناء والقاهرة وحدود مصر الشرقية والغربية) وعلاقاتها المشبوهة الموثقة بالأدلة المادية بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ثم تتداعى مزاعم اتصاف الحركة «بالسلمية»).

(**) انظر في رصد تطورات تاريخ حركة الإخوان المسلمين ، خاصة ممارسات وأعمال العنف والإرهاب أحدث التقارير القانونية والجنائية لمؤسسة «بيد فورد» الإنجليزية والصادر في إبريل ٢٠١٥ في لندن ويحتوي على فصلين كاملين عن علاقة الإخوان المسلمين بالتنظيمات الإرهابية – القاعدة وداعش وانتشارهم في أوروبا والدول العربية ومصر من خلال خلايا التنظيم العالمي .

والسلاح لحركة حماس في قطاع غزة).

وبينما كان الخطاب الصادر عن إيران يثير المخاوف في نفوس حكام الدول المجاورة، فإن المحاولات الفعلية للإطاحة أولاً بالنظام السعودي عام ١٩٧٩، ثم بالحكم في البحرين عام ١٩٨١، قد أكد أن الحركة الإسلامية الثورية (سواء كانت سُنية أو شيعية)، هذه الحركة إنما تُمثل تهديداً حقيقياً لنظم الحكم العربية، إذ اغتالت حركة الجهاد الإسلامي الرئيس المصري «أنور السادات» عام ١٩٨١ خلال العرض العسكري، ثم بدأت جماعات أخرى من نفس النوعية والاتجاه تتشكل في الجزائر وفي الأراضي الفلسطينية وفي لبنان.

لقد اختارت الحكومات العربية ثلاثة أساليب رئيسية للتصدى للحركة الإسلامية الثورية، إما سياسة القمع، أو سياسة الانخراط في حرب كلمات مذهبية ضد إيران، أو استقطاب بعض الجماعات الإسلامية الأخرى التي تعتبرها جماعات معتدلة، أما الأسلوب الرابع فقد ظهر بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، إذ أتاح فرصة ثمينة لتشجيع الشباب واجتذاب الملتزمين بالحركة الثورية الإسلامية، واستخدام السلاح ضد الاحتلال الشيوعي لبلاد المسلمين.

لكن التعلق بالأمل بأن هذه الفكرة وأولئك الرجال مثل «أسامة بن لادن» سوف تزول وتختفي في جبال أفغانستان قد تأكد أنه أملُ زائف، فالحركة الإسلامية الثورية قد ازدادت قوة بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان عام ١٩٨٨، ووصول القوات الأمريكية إلى شبه الجزيرة العربية في أعقاب غزو العراق للكويت، ونبذ منظمة التحرير الفلسطينية لسياسة العنف، وهو ما أدى إلى ظهور تنظيم حماس عام ١٩٨٧، إذ بدأ العائدون من أفغانستان في التدريب في معسكرات في بعض الدول مثل السودان واليمن والصومال، ثم إقامة قاعدة بيانات من المتطوعين ممن تجمعوا وحضروا إلى أفغانستان (تشير الباحثة إلى اسم تنظيم القاعدة وهو مصطلح باللغة العربية أصلاً)، وهو المُسمى الذي أعطى لجماعات المتطوعين الذين استقطبتهم الأجهزة السرية الأمريكية.

إن الهجمات الإرهابية للحركة الإسلامية الثورية، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية أصبحت ظاهرة عالمية منذ عام ١٩٨٨ فصاعداً، إذ أن الجماعات من أمثال القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم بيت المقدس، وتنظيم أنصار الشريعة وغيرهم تستخدم الإرهاب وبشكل مُنظم في محاولة زعزعة الحكومات وإشعال الانتفاضة بين الشعوب الإسلامية ضد حكامهم، وهي تختلف فيما بينها في الأساليب فبينما تسعى القاعدة لضرب العدو البعيد (مثل الولايات المتحدة وحلفائها) فإن «تنظيم الدولة الإسلامية» ينقل الحرب إلى العدو القريب، بدء من الحكومات العربية العلمانية، حتى أصحاب الديانات الأخرى، ومثل هذا الاختيار التكتيكي، فربما تحدده مسائل عملية لا الاعتبارات الأيديولوجية.

وبرغم الدعاية الهستيرية الأخيرة حول «الحركة الإسلامية الثورية السُنية»، فمن الواضح أن تلك الجماعات قد فشلت في الإيحاء باندلاع أي انتفاضة كان تسعى إليها، وسواء في الجزائر أو في العراق أو في البوسنة أم في السعودية، فإن الحركة الإسلامية الثورية هذه لم تفلح مطلقاً في أن تحصل على أي دعم أو مساندة دائمة أو على نطاق واسع. وهي في هذا الصدد تتناقض تناقضاً صريحاً مع الثورة الإيرانية، ذلك الحدث الجماهيري الذي حظى بدعم شعبي واسع [(١)].

أما الجماعات الإسلامية الداعمة للنهج الانتخابي، وهي أقل شهرة من العناصر الإسلامية الثورية، وهي خلاف الجماعات التي سارت على خطى «حسن البنا» وأسلوبه في عملية «الأسلمة» التدريجية للمجتمع -كما يُقال- هذه الجماعات ظهرت على المشهد السياسي منذ أواخر السبعينات فصاعداً.

وقد حدث أول ما حدث في السودان من دخول «الجبهة الإسلامية القومية» National Islamic Front في البرلمان عام ١٩٨٨، كذلك فإن حزب الله وميلشياتها الشيعية، الذي نشأ عام ١٩٨٤ بدعم من إيران فقد شارك في الانتخابات

(1) GAUB F. 2014. *Islamism and Islamists: a very short introduction.* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/ islamism-and-islamists-a-very-short-introduction>

اللبنانية منذ عام ١٩٩٢، لكن جماعة الإخوان المسلمين حتى وإن كانت محظورة رسمياً، فقد تقدمت بمرشحين أفراد لشغل المناصب السياسية في مصر منذ عام ١٩٨٤، أما تنظيم حماس، امتداد الإخوان المسلمين، فقد فاز في الانتخابات عام ٢٠٠٥، كذلك فإن الحزب التركي «حزب العدالة والتنمية» AKP الذي تأسس عام ٢٠٠١ فقد حقق أغلبية عام ٢٠٠٢، وظل في الحكم منذ ذلك الوقت.

وفي العراق أيضاً، فإن عشرات الأحزاب الإسلامية، سواء الشيعية منها والسُنية(*)، فقد سيطرت على المشهد السياسي بعد الإطاحة بصدام حسين عام ٢٠٠٣.

برغم ذلك فقد حدث السقوط أو الإطاحة بحكومتي تونس ومصر ذات الأحزاب الإسلامية السُنية والمزودة ببرامجها الضرورية للوصول للسلطة، في تونس نجد حزب النهضة (وهو يمثل الإخوان المسلمين)، قد فاز بنسبة ٣٧٪ من الأصوات في أول انتخابات حرة تجري في تونس. وفي مصر، شاركت ستة أحزاب إسلامية في انتخابات عام ٢٠١١ التي فاز فيها حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين بنسبة ٣٤.٩ ٪ وفاز منافسه الانتخابي «حزب النور» بنسبة ٢٥ ٪، أما محمد مرسى مرشح الإخوان المسلمين عندئذ أصبح رئيساً لمصر عام ٢٠١٢ بنسبة ٥١.٧٣٪ من الأصوات(*).

ومع أن هذه الأحزاب كلها تشترك في هدف سياسي أكبر، فهي رغم ذلك تختلف حول المضمون وحول الاستراتيجية، أما حزب النور في مصر فقد انضم للتحالف ضد الإخوان المسلمين برغم مشاركتهما معاً في الخلفية الإسلامية، وذلك لأن جماعة

(*) انظر في تقرير لمركز «وودرو ويلسون» الأميريكي في واشنطن نبذة موجزة عن تاريخ وتطور أهم الأحزاب والجماعات المتأسلمة في البلاد العربية لاسيما في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (بخلاف حزب الإخوان المسلمين «الحرية والعدالة» ص١٠-١٤ (الإخوان المسلمين - النور - البناء والتنمية - الوسط - الأصالة - الفضيلة - الإصلاح والنهضة).

(*) تعاظمت حركة الرفض والاحتجاج منذ ٢٠١٢ حتى نهاية العام خاصة بعد الإعلان الدستوري (لمرسي) الذي أعطى فيه لنفسه صلاحيات مطلقة أدت في النهاية إلى انتفاضة مليونية شعبية في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٣م دعمها الجيش المصري فأطاحت بحكم مرسي.

الإخوان المسلمين في رأيهم متطرفة في مرونتها، في بعض المسائل مثل السماح للمرأة والمسيحيين بشغل المناصب، كما أن موقفهم تجاه إيران مفرطاً في المرونة، ومتمشياً مع آراء حسن البنا. وذلك على النقيض التام لتنظيم الدولة الإسلامية، فإن الإخوان المسلمين لم يعملوا عندئذ على إقامة دولة تشمل كل المجتمع الإسلامي، وإن كان البنا يُحبذ انتهاج طريق الدولة الإسلامية الشاملة، ولكنه كان يتقبل الوضع القائم في مصر.

لكن كثيراً من الريبة والشكوك كانت تحيط بالاتجاه الإسلامي الداعي لتطبيق الأسلوب الانتخابي، ويعود تفسير ذلك جزئياً إلى أن بعض ممثلي هذا الاتجاه كانوا قد بدءوا مسيرتهم لحركات ثورية، مثل «حماس» في الأراضي الفلسطينية و«حزب الدعوة» في العراق، و«حزب الله» في لبنان، أو أنهم في نهاية المطاف لجئوا إلى استخدام العنف (مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر).

لكنه بعد أن تصل الأحزاب الداعية للأسلوب الانتخابي للحكم، كان سجل إنجازاتها مختلطاً بين السلب والإيجاب، فالجهة القومية في السودان لم تدعم فقط الحكومة المتسلطة، بل وتدعيم التطبيق المتشدد للشريعة، أما حزب الدعوة في العراق، فقد اتسم بتياراته المذهبية الانشقاقية في العراق، أما حزب النهضة التونسي فقد التزم بنجاح بنظام التعددية السياسية.

أما محمد مرسي -الرئيس السابق المعزول- فقد أصدر مرسوماً دستورياً عام ٢٠١٢ لمنحه سلطات مطلقة، مما أثار المخاوف من قيام نظام حكم إسلامي غير ديمقراطي في مصر، وينسف كل التصريحات السابقة للإخوان المسلمين الداعية لمجتمع تعددي/ ديمقراطي، وهو ما أدى في النهاية -كما سبق الإشارة إلى الموجة الثانية للثورة ضد حكم الإخوان المسلمين وسقوط حكم محمد مرسي في ٢٠١٣/٦/٣٠.

ثالثاً: نظم الحكم القائمة:-

أما في الوقت الحاضر، فليس ثمة سوى عدد ضئيل من الدول التي تكاد تقترب من نموذج «الدولة الإسلامية»، وبخلاف المملكة العربية السعودية وإيران، فقد ظهرت

حكومة إسلامية في أفغانستان (١٩٩٦-٢٠٠١) وينطبق ذلك إلى حد ما في السودان منذ عام ١٩٨٩، كذلك فإن شرعية الحكم في كل من السعودية وإيران تعتمد على شكل من أشكال الحكم الإسلامي أو التيار الإسلامي، حتى وإن كانت في جوهرها حكومات «سلطوية»، أما السعودية فقد أعلنت أن فرض الجهاد على أرضها غير مشروع (من جانب الجماعات الإسلامية)، وقالت أن نظامها السياسي متفق كل الاتفاق مع العقيدة الإسلامية، ومن ثم فلا حاجة للانتخابات التعددية السياسية، كذلك في منطقة الخليج فإن النظام السياسي في إيران ينطلق من ويعتمد على سيطرة علماء الشيعة.

أن وجه الاختلاف بين الدولتين، أو مظاهر الامتداد للنظام الإيراني الثورى الانتخابي، مثل حزب الله، تُقِر وتقبل بالنظام السلطوي الشمولي، أما التيار الثورى السُنى والتيار الإسلامي الانتخابي، *فيتحدى* السعودية سواء عن طريق العنف أو بطرح بديل سياسي، على أن السعودية، وإن اختلفت أيديولوجياً مع إيران، فالجناحان يعكسان خطاب إيران الداعي للتغيير، الأمر الذي أثار مخاوف السعودية من العناصر السنية الداعية للتغيير والمنافس الجيوبوليتيكي لتلك العناصر وإن كان بعض تلك المخاوف قد لا تكون بلا أساس بسبب اختلاف الأهداف السياسية بين التيارين الإسلاميين الثوريين، بين السُنة والشيعة في سوريا، والعراق، والأراضي الفلسطينية وفي لبنان.

كذلك فإن السعودية في محاولة منها لوقف التيارين الإسلاميين، الثورى والانتخابي، فقد تراجعت عن بعض مواقفها السابقة وانتهجت خطاً متشدداً وقد أعلنت مؤخراً أن كلا من حزب الله والإخوان المسلمين تنظيمان إرهابيان، على الرغم من أن السعودية كانت قد منحت حق اللجوء لقيادات الإخوان المسلمين منذ عدة عقود.

كذلك فإن السعودية وإن كانت قد ساندت الجماعات الإسلامية في سوريا في الحرب ضد بشار الأسد، لكنها انضمت للتحالف الدولي في حملة القصف ضد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وبالإضافة لذلك، فقد بعثت الرياض إلى البحرين عام ٢٠١١ بقوات لاحتواء

حركة الانتفاضة الشعبية (ذلك طبقاً لرواية الباحثين وإن كان التدخل السعودي العسكري قد تم بدعوة من الحكومة البحرينية الشرعية) وطبقاً لميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المؤلف) والتي اتهمت السعودية إيران بأنها تقف وراءها.

على أنه الأهم من ذلك، تقوم السعودية بالدعم المالي للحكومة الجديدة في مصر، من أجل الحفاظ على الاستقرار في بلد ظل طويلاً وتقليدياً هو محور الإسلام السياسي.

فقصارى القول في نهاية المطاف أن الحرب الجارية حالياً حتى وأن تأثرت بالخطاب العقائدي أو المذهبي، فيما بين الأجنحة والتيارات الإسلامية الثلاثة، فهي حرب تعتبر في المقام الأول حرباً وصراعاً على السلطة السياسية (1).

الخلفية الإيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية

يرى كثير من الباحثين والخبراء المتخصصين أن الدولة الإسلامية (داعش) مثلها مثل «القاعدة» على الرغم من وجود تباين بينهما ليست إلا حركة في الفكر السياسي الإسلامي تعرف باسم «السلفية الجهادية» Jihadi Salafism أو اختصاراً «بالفكر الجهادي» والسلفية الجهادية عبارة عن حركة عقائدية متميزة في الإسلام السُنى لا تشمل فقط الجماعات المتشددة فحسب، بل تشمل شبكة عالمية من المفكرين والمواقع العنكبوتية، والمنافذ الإعلامية والعديد من الأنصار ووسائل الاتصال الاجتماعي، هذا الشكل من أشكال تنظيم «الدولة الإسلامية» للسلفية الجهادية يستند إلى قراءة متطرفة للشريعة الإسلامية، تتصف بالتشدد في قراءة النص المترسخة في التفكير الديني ما قبل الحداثة، ثم طورها جمعُ من العلماء في المؤسسات الدينية.

تنظيم الدولة الإسلامية الذي نشأ أول ما نشأ عام ٢٠٠٦ كإحدى توابع تنظيم

(1) GAUB F. 2014. *Islamism and Islamists: a very short introduction.* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/ islamism-and-islamists-a-very-short-introduction>

القاعدة، فقد اعتنق مؤسسو التنظيم أفكاراً شديدة العداء للمذهب الشيعي، وتطبيقاً شديد التطرف للشريعة الإسلامية، وهذه الجماعة مدفوعة بعقائدها قد تحولت من مجرد «دولة ورقية» أو دولة على الورق فحسب، غير ذات شأن إلى شكل « الحركة الجهادية العالمية» [1] .

لكن تحالف الحملة العسكرية ضد التنظيم سوف يساعد على دعم أسس وعقائد «الدولة الإسلامية»، وذلك بالترويج والتأكيد للأفكار الأصولية مثل القول بأن أهل السُنة يتآمرون مع الولايات المتحدة والحكام العرب «العلمانيين» للحد من «القوى السُنية» في الشرق الأوسط، ويدعو الخبراء حكومات المنطقة بأخذ زمام المبادرة في التصدى لتنظيم الدولة الإسلامية بالعمل على تفكيك وهدم أيديولوجية العنف وتآكل شرعية أي مزاعم لها ودعاويها عن إقامة الدولة. ويجمع الخبراء تقريباً على أن ما يطلق عليه «الدولة الإسلامية» أو ما يطلق التنظيم على نفسه باسم «الدولة الإسلامية» إن هي إلا حركة متطرفة استحوذت على مساحات من الأرض غرب العراق وشرق سوريا، سعت من خلالها إلى إقامة دولة في تلك الأراضي التي يقطن فيها حوالي ستة ملايين ونصف مليون نسمة، على أنها انشقت عن تنظيم أسامة بن لادن (القاعدة) ثم تطورت ليس لمجرد استخدام الأساليب الإرهابية والثورية، بل استخدام الأساليب التقليدية المتمثلة في الميليشيات المنظمة.

وكان تنظيم الدولة الإسلامية عام ٢٠١٤ قد استولى على مساحات من الأرض في قلب العراق في المناطق السُنية، بما يشمل مدن الموصل وتكريت، فإذا به يعلن نفسه «دولة الخلافة» التي تتمتع بسلطات سياسية ودينية مطلقة على كافة المسلمين في العالم.

---

(1) BUNZEL C. 2015. *From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State*. Center for Middle East Policy at Brookings. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2015/03/ideology-of-islamic-state-bunzel/the-ideology-of-the-islamic-state.pdf>

أما مشروع بناء الدولة الذي تدعمه فهو يتسم بأقصى درجات العنف أكثر مما يسعى لبناء مؤسسات الدولة ذاتها، ولقد أثارت عملية ذبح ونحر رقاب الرهائن الغربيين وغيرهم من الرهائن، والممارسات الاستفزازية التي انتشرت من خلال تسجيلات الفيديو وسائل التواصل الاجتماعي، أثارت هذه العمليات كلها الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا، فطالب بالتدخل العسكري في الوقت الذي اتخذ فيه التنظيم أسلوب العنف الجماعي ضد السكان المحليين بمبررات مستمدة من الاستشهاد بأقوال الرعيل الأول من أصحاب رسول الله ﷺ واتخذ التنظيم هذا الأسلوب أداة لإحكام سيطرته على الأراضي التي استولى عليها، لكن النجاحات والانتصارات الميدانية التي روجت لها صحافة الغرب كانت قد اجتذبت الآلاف من المجندين والعناصر الأجنبية، وهو الأمر الذي أثار هواجس أجهزة الاستخبارات الغربية، فقادت الولايات المتحدة حملة جوية في العراق وسوريا للتصدى لاختراقات الدولة الإسلامية، كما تحالفت قوات الأمن العراقية مع الميليشيات الشيعية للتصدى لعناصر التنظيم ودحرها، بيد أنه في الوقت نفسه، إذا بجماعات متطرفة من شمال إفريقيا وغربها إلى جنوب آسيا تعلن عن ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية[(1)] .

ما هي الأصول والجذور التي نشأ منها هذا التنظيم

الجماعة التي تطلق على نفسها مصطلح «الدولة الإسلامية» تتبع أصولها إلى الأحداث التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد قام المتطرف الأردني «أبو معصب الزرقاوي» بضم جماعته التي تدعى جماعة التوحيد والجهاد إلى تنظيم القاعدة، وأطلق عليه اسم «تنظيم القاعدة» في العراق. وقد استهدف تنظيم الزرقاوي قوات الولايات المتحدة وحلفائها و«المتواطئين» معها، وسعى إلى جر الولايات المتحدة للتورط في الحرب الأهلية بالهجوم على الشيعة

(1) LAUB Z., Masters J. 2015. *The Islamic State*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/iraq/islamic-state/p14811>

وأماكنهم المقدسة، بما في ذلك ضريح الإمام (العسكري) عام ٢٠٠٦، واستثارتهم واستفزازهم للانتقام من السُنة في العراق، لكن الزرقاوى لقى مصرعه في إحدى الضربات الجوية في ذلك العام.

كذلك فظهور التنظيم المسمى «باليقظة» المدعوم أمريكياً أو باسم تنظيم «أبناء العراق» وتحالفاته، فقد أضعف من تنظيم القاعدة، إذ أن عناصر القبائل السنية تصالحت مع رئيس الوزراء والحكومة الشيعية «نورى المالكي»، وأطلق حلفاء الزرقاوى أسماء جديدة على تنظيم القاعدة فسماها «الدولة الإسلامية في العراق»، ثم حولها بعد ذلك إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIS.

أي أنه كان يقصد مساحات الأراضي الممتدة إلى شرقي المتوسط أي بما يعكس الطموحات الزائدة بعد أن خلقت أحداث الانتفاضة في سوريا عام ٢٠١١ الفرص لتوسع تنظيم القاعدة، ويعرف أنصار هذا التنظيم تلك الجماعة باسم «الدولة» أما خصوم هذا التنظيم فيطلقون عليه اسم «داعش» وهي الحروف العربية الأولى لاسم «دولة إسلامية في العراق والشام» التي تقابل نفس الحروب باللغة الإنجليزية.

كان الزعيم الحالي لتنظيم الدولة الإسلامية المسمى نفسه باسم «الخليفة» (وهو أبو بكر البغدادي) قد أمضى بعض الوقت في السجون العراقية التي تديرها الأجهزة الأمريكية، فإذا بالخلايا التي تم تنظيمها داخل تلك السجون مع فلول حزب البعث القومي العلماني المحظور والموالي لصدام حسين تشكل جزء من صفوف وأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية.

كيف توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا

أدى التهميش السياسي للسنة في العراق وسوريا إلى خلق فراغ استغله تنظيم الدولة الإسلامية، ففي العراق جرى إقصاء للأقلية السُنية في السياسات الداخلية بعد أن أطاحت الولايات المتحدة بصدام حسين وهو الزعيم السُنى في عام ٢٠٠٣، أما في سوريا فإن حرباً أهلية اندلعت عام ٢٠١١، فوضعت الأقلية العلوية

الحاكمة، وهي فرع ثانوي من فروع الشيعة ضد المعارضة السنُية، الأمر الذي استثار عنفاً طائفياً في سوريا، وفي العراق دعم المالكي رئيس الوزراء سلطاته مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١٠، بأن مارس بما عُرف باسم السياسات الانشقاقية أو السياسات التي تقضي بالعراق إلى التفتت والانقسام حيث أقصت الخصوم المنافسة له من أهل السُنة، ومنح الشيعة مزايا لا حد لها.

كذلك فقد تبعثرت مجالس تنظيم «اليقظة» إذ رفض نور المالكي رئيس الوزراء ضم العديد من رجال ميليشياتها في صفوف القوات الأمنية، وهي العملية الاندماجية التي كانت تدعو لها الولايات المتحدة، بل وقام «المالكي» باعتقال قادتها وفي عام ٢٠١٣ قامت قوات الأمن بقمع احتجاجات واسعة، وهو ما عمق إحساس الطائفة السُنية بالاضطهاد.

قام المالكي بعملية تطهير للضباط المنافسين، فإذا بهذه السياسة التي ضاعف من أثرها ما أصاب القوات المسلحة العراقية من ظاهرة الفرار من الخدمة، وظاهرة الفساد، هذه السياسة أدت إلى انهيار القوات المسلحة العراقية، وإذا بقوات تنظيم الدولة الإسلامية تجتاح مدينة «الموصل» ثاني كبرى المدن العراقية في يونيو ٢٠١٤.

أما في سوريا، فإن انتفاضة عام ٢٠١١ قد ساعدت على توسع الدولة الإسلامية أيضاً، ولما بدأت سيطرة المتطرفين على مساحات الأراضي شمال وشرقي سوريا، واجتاحت القوات ذات القدرات المتواضعة، فإذا بالرئيس الأسد يبرر شن حكومته حملة ضد الإرهابيين، وهو الوصف الذي طبقه الأسد على كافة قوى المعارضة، من كافة الاتجاهات والأشكال. بل أن مدينة «الرقة» والواقعة شمال سوريا غالباً ما يُطلق عليها العاصمة الفعلية لتنظيم الدولة الإسلامية، فقد أنشأ التنظيم بعض المؤسسات الجديدة (القضائية والشرطية والاقتصادية) وعززت مؤسسات أخرى (التعليم-الصحة-البنية الأساسية) لتوفّر للسكان الخدمات والتحكم وللسيطرة عليهم.

كذلك فتنظيم الدولة الإسلامية بعد التوسع السريع في العراق في الجزء الأكبر من عام ٢٠١٤، يبدو أنه قد وصل إلى منتهى قدراته عندما اصطدم بالأغلبية الكردية والمناطق الشيعية العربية، حيث واجه مقاومة أشد من القوات العراقية، والسكان المحليين، وتعرض للضربات الجوية الأمريكية، وعندئذ أخفق المتطرفون من عناصر التنظيم في التقدم نحو بغداد أو نحو عاصمة الأكراد، مدينة إربيل [(١)].

والسؤال المطروح هو ما إذا كان تنظيم الدولة الإسلامية يمثل خطراً يتجاوز ما وراء العراق وسوريا ؟

أثار إعلان الدولة الإسلامية «للدولة الخلافة» كثيراً من الهواجس بسبب أطماعها بالاستيلاء على المزيد من الأراضي واغتصاب إدارتها التي لن تقف عند حد، فإذا بالمتطرفين في مصر وليبيا ونيجيريا وباكستان وأفغانستان يعتنقون أفكار التنظيم ويدينون بالولاء للخليفة (أبو بكر البغدادي).

أن الصراعات الدائرة في كل من سوريا والعراق قد استقطبت المقاتلين بالآلاف من الأفراد، وأثارت أجهزة الاستخبارات في الشرق الأوسط، وفي دول الغرب، المخاوف من أن مواطنيها الذين انضموا إلى صفوف المقاتلين في العراق وسوريا سوف يعتنقون الفكر المتطرف ثم يستخدمون جوازات سفرهم لشن الهجمات داخل بلدانهم حتى أن رئيس جهاز وكالة الاستخبارات الأمريكية والمخابرات القومية «جيمس كلابر» قدر العدد في فبراير ٢٠١٥ بأنه أكثر من ثلاثة عشر ألف مقاتل أجنبي قد انضم إلى الجماعات المتطرفة المناهضة للحكومات، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في روسيا، أكثر من ٣٤٠٠ أو أكثر من عشرين ألف متطرف سُنى أجنبي من الدول الغربية (تتراوح تقديرات مجموع القوات التابعة للتنظيم ما بين ٣٠ ألف إلى ١٠٠ آلف مقاتل).

(1) LAUB Z., Masters J. 2015. *The Islamic State*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/iraq/islamic-state/p14811>

وثمة سبب أخير يثير المخاوف، وذلك هو خط الحدود ما بين تركيا وسوريا الممتد مسافة خمسمائة ميل، حيث تسلل منه المقاتلون الأجانب وانخرطوا في الصراع، وقد احتفظت تركيا بحدودها مفتوحة إذا أنها كانت تسعى للإطاحة بالرئيس الأسد، لكن تنظيم الدولة الإسلامية حشدت جماعات المعارضة المسلحة ودفعت بها إلى الحدود التركية حتى تصاعدت الضغوط الدولية على تركيا لإغلاق هذه الحدود. وفي سبتمبر ٢٠١٤، فوض مجلس الأمن الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير للحد من انتقال وتحركات المقاتلين الأجانب، ومع ذلك يرى بعض المحللين أن خطر المقاتلين الأجانب العائدين إلى بلدانهم وشن الهجمات داخلها، هو خطر مبالغ فيه، إذا لم تحدث في مارس ٢٠١٥ سوى عمليتان فقط للهجوم داخل أوروبا الغربية، وكانت ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية، وربما قام بالعمليات بعض المتعاطفين الأفراد دون أي تكليف أو تأييد من قيادات هذا التنظيم.

يبقى السؤال الثاني الأهم، ما هي الاستراتيجية الأمريكية أو الدولية ولنقل العربية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية

عملت إدارة الرئيس «أوباما» على تشكيل تحالف يضم حوالي ستين دولة تهدف إلى زعزعة دعائم تلك «الدولة» ثم تمكين تلك الدول المتحالفة من دحر تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية المطاف، ويضم ذلك التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وعدداً من الدول العربية السُنية، وبحلول منتصف عام ٢٠١٥ (مايو ٢٠١٥)، كان ذلك التحالف قد قام بما يقرب من أربعة آلاف ضربة جوية، وقد تكفلت الولايات المتحدة بأربعة أخماس تلك الضربات، وفي العراق قامت الولايات المتحدة بنشر حوالي ثلاث آلاف من الأفراد العسكريين وقامت بتسليح عناصر «البشمركة» شبه العسكرية، وتولت قيادة الضربات الجوية ضد قوات الدولة الإسلامية، لذلك وبحلول مارس ٢٠١٥، كان التحالف قد قام بحوالي ١٥٠٠ ضربة جوية، منها ٧٠٪ بواسطة القوات الأمريكية، أما الميليشيات الشيعية، فقد تولى في نفس الوقت الجزء الكبير من القتال البري وما ينطوي ذلك

من تعويض للواجبات المنوط بها الجيش العراقي نفسه، وكذلك قامت الميليشيات المدعومة من فيلق الحرس الثورى الإيراني بدور حاسم في العراق في التقدم خلال مارس ٢٠١٥، وذلك لطرد قوات تنظيم الدولة الإسلامية من مدينة «تكريت»، هذا بالإضافة لهذه الميليشيات، فإن مجموعة أخرى من عناصر الميليشيات المنخرطة في القتال ضد هذا التنظيم كانت موالية للزعيم الديني الوطني «مقتدى الصدر» الذي حارب ما يُسمى «بجيش المهدي» الخاضع له القوات الأمريكية في مستهل عهد الاحتلال الأمريكي للعراق.

كانت الإدارة الأمريكية تصر على تخلى رئيس الوزراء «نورى المالكي» عن الحكم وأن يحل محله أحد الساسة ممن ينأون بأنفسهم عن أسلوب الاستقطاب الطائفي بين السُنة والشيعة، وذلك كشرط أمريكي مسبق لتقديم المعونة العسكرية، لذلك فقد تعهد خليفته في الحكم «حيدر العبادي» رئيس وزراء العراق الجديد بأن يمارس سياسات أكثر احتواء لكل الطوائف السُنية والشيعية معاً، وأن يدمج الميليشيات الشيعية المتحالفة مع القوات العراقية تحت سيطرة الدولة، بيد أن الجماعات الحقوقية تزعم أن تلك الميليشيات قد طردت واختطفت وقتلت السكان السنة وسكان الأحياء ذات الأعداد المختلفة المذهبية من السكان في أعقاب العمليات التي استهدفت اقتلاع جذور العناصر المتشددة من تنظيم الدولة الإسلامية، لكن «مقتدى الصدر»، وهو لم يعترف بهذه المساوئ والانتهاكات كلها، أمر بالتجميد المؤقت لنشاط الميليشيات الخاضعة لقيادته، ولما كانت قوات هذا التنظيم تقاتل بهدف السيطرة على محافظة الأنبار، ذات الأغلبية السُنية، كانت الولايات المتحدة، فيما نقلته التقارير، تقف موقف المعارضة من نشر أي جماعات شيعية شبه عسكرية للتصدى لها، إذ كانت واشنطن تعتقد أنها سوف تؤجج المشاعر والتوترات الطائفية وظاهرة الإقصاء السُنى عن الدولة، وهو ما يزعزع أركان الحكم ومؤسساته.

لكن الحكومة المركزية في العاصمة بغداد كانت تقاوم المطالب بتسليح القبائل السُنية في محافظة الأنبار، إلى أن زعمت تلك الدولة الإسلامية أنها قد اجتاحت

الرمادي، العاصمة الإقليمية لتلك المحافظة في منتصف شهر مايو ٢٠١٥.

ومع أن موقف المعارضة من اجتياحات الدولة الإسلامية، تضع فيما يبدو العاصمتين طهران وواشنطن في جانب واحد، فكلاهما قد قلل من احتمالية التنسيق التكتيكي فيما بينهما على صعيد العراق، إذ أن تلك التدابير العسكرية التي يرى السكان السُنة أنها تستهدف دعم الأنشطة المعادية في كل من العراق وسوريا، قد تتمخض عن آثار سلبية بما يحفز عناصر السكان السُنة إلى مد يد التعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية.

كذلك قامت الولايات المتحدة بشن ضربات جوية في سوريا بغية التصدي لانتصارات التنظيم على الأرض، وليس للولايات المتحدة، كما هو معروف، طرف يشاركها في القتال البري، وذلك كله في الوقت الذي أخفقت فيه الجهود السياسية لوضع حد للحرب الأهلية الأوسع مدى (مثل المفاوضات الدولية، بل والجهد الذي تبذله الأمم المتحدة مؤخراً للوساطة للتوصل لوقف لإطلاق النار ولو على نطاق محلي).

ويرى بعض النقاد للإدارة الأمريكية في واشنطن أن إخفاق إدارة «أوباما» في ترجمة تأييدها بالألفاظ لقوات الثوار في سوريا بالأفعال، وذلك عن طريق توفير التدريب والسلاح أدى إلى وضعهم موضع الحرج، سواء أمام العناصر الشيعية الموالية للحكم مثل حزب الله، أو أمام الجماعات السُنية المتطرفة التي ازدادت قوة بفضل الدعم المقدم لها من إيران ومن الدول الخليجية المانحة. وفي سبتمبر ٢٠١٤، منح الكونجرس الأمريكي تفويضاً لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) لتدريب وتسليح عناصر من المعارضة السورية لشن هجوم على قوات تنظيم الدولة الإسلامية، لا على نظام الأسد أو حلفائه، وفي مطلع عام ٢٠١٥ بدأت الولايات المتحدة برنامجاً في تدريب خمسة آلاف من الأفراد سنوياً ولمدة ثلاث سنوات، وإن كان بعض النقاد لهذه الخطوة قد اعتبروها خطوة ضئيلة ومحدودة وبطيئة، قد لا تؤثر أو تغير في موازين القتال، لذلك يرى أحد خبراء مجلس

العلاقات الخارجية الأمريكي Council on Foreign Relations (ميكا زينكو Micah Zenko) أنه مما يطرح بعض الإشكاليات أن إدارة الرئيس «أوباما» لم توضح توضيحاً كافياً ما إذا كانت سوف تكلف القوات الأمريكية، وكيف سوف يتم ذلك من أجل الدفاع عن تلك الجماعة إذا ما تعرضت للهجوم من جانب مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، أو المقاتلين الموالين لنظام بشار الأسد[1].

ومن المنظور الاستراتيجي والإقليمي العام، فإن نشأة هذه الجماعة المسماة «بالخلافة» على أرض العراق والشام، مضافاً إليها ظاهرة غير مسبوقة وهي استجلاب المقاتلين الأجانب، ثم ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الداعية للعنف ثم حدوث الهجمات الفردية، كل ذلك غَيّر من شكل التهديد الإرهابي في العالم كله.

ولقد شهد عام ٢٠١٤ تحولاً جذرياً في طبيعة ذلك التهديد الإرهابي بنشأة ما أطلق عليه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حتى وإن ظلت القاعدة والجماعات المرتبطة بها تشكل تهديدات حقيقية، بل وكذلك صعود أنشطة المتطرفين الشيعة في فيلق الحرس الثورى الإيراني وحزب الله، بيد أن التهديد الصادر عن تنظيم الدولة الإسلامية يمثل نوعاً مختلفاً عن تهديدات إيران وحزب الله. ولقد ظلت جهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب ولعدة سنوات تركز على دحر تنظيم القاعدة، وذلك عن طريق العناصر الإقليمية التابعة لها، خاصة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وما يُسمى بجماعة «خراسان» في سوريا. أما اليوم فإن أخطر التهديدات الإقليمية والمحرك الأول لعدم الاستقرار في المنطقة، والذي يؤجج ويشعل نيران التطرف كله إنما يصدر في المقام الأول عن تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي عام ٢٠١٤ نفسه بدأ تنظيم الدولة الإسلامية في تنمية علاقاته مع أتباعه

(1) LAUB Z., Masters J. 2015. *The Islamic State*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/iraq/islamic-state/p14811>

المحتملين فيما وراء العراق وسوريا، بما في ذلك جماعات أنصار الشريعة في درنة في ليبيا، وأنصار بيت المقدس في شبه جزيرة سيناء المصرية، والتي يطلقون عليها في لغة هذا التنظيم اسم «ولاية سيناء»، ومع أنه ثمة عناصر أسهمت في ذلك الصعود السريع لقوة التنظيم، فمنها على وجه التحديد ثلاثة عناصر هامة نذكر منها، أ) التمويل، وب) المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وج) أسلوب التواصل الفعال للترويج للأيديولوجية المتطرفة [(١)].

أ- <u>تمويل تنظيم الدولة الإسلامية:-</u>

يستمد التنظيم الجزء الأكبر من طاقاته من ميزانية تتصف بالضخامة إذ جمعت تلك الجماعة أموالاً طائلة من خلال منظومة تمويلية تتسم بالتعقيد وبالتنوع، بدءً مما يُسمى بالتنظيمات «الواجهة» أو التنظيمات الشكلية، في شكل جمعيات خيرية مروراً بأسلوب «السوق السوداء» لمبيعات النفط، ثم فرض الضرائب على سائقي الشاحنات المحليين، وأصحاب الأعمال وللموظفين الحكوميين القدامى، بيد أن الجزء الأكبر من إيرادات «التنظيم» تستمده من مصادر محصنة ضد التدابير التقليدية لمحاربة تمويل الإرهاب.

كان تنظيم القاعدة يعتمد على سبيل المثال على الدول المانحة والسخية من منطقة الخليج العربي، لكنها ظلت مكشوفة لتدابير الخزانة الأمريكية المعنية بمراجعة الأنظمة المصرفية الرسمية، أما تنظيم الدولة الإسلامية، على سبيل المثال، أيضاً فهى تجمع جزء ضخماً من أموالها من الأراضي الخاضعة لها، وتتبع الإجراءات المتنوعة مثل الابتزاز والجزية وفرض الضرائب على السكان، وبيع النفط والتحف الأثرية، مما يصعب فرض العقوبات عليه أو تتبع مصادره، ومن ثم فقد وسع التنظيم من قاعدة إيراداته بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي إذ أتي الاستيلاء على مدينة «الموصل» بالجائزة الأكبر في يونيو ٢٠١٤،

(١) GUNTER F.R. 2015. *ISIL Revenues: Grow or Die*. Foreign Policy Research Institute. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.fpri.org/articles/2015/06/isil-revenues-grow-or-die>

إذ أتاح للتنظيم نهب المصارف وفرض الضرائب على التجارة، وابتزاز السكان، وتقدر الخارجية الأمريكية أن «التنظيم» قد حصل على ما يقارب عدة بلايين من الدولارات شهرياً من خلال شبكات الابتزاز والأنشطة الإجرامية في الأراضي التي تتولى السيطرة عليها، وإن كانت الضربات الجوية للتحالف المناوئ للتنظيم قد أثرت على العائدات من تهريب النفط، فاستطاع التحالف ضرب جزء كبير من البنية الأساسية للطاقة الخاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية مثل معامل التكرير، ومستودعات تخزين النفط، ونقاط تجميع النفط الخام [1]، ومع أنه ثمة جزء من تلك الأموال يستمد مصدره من خارج الأراضي الخاضعة للتنظيم، وإن كان جزءً صغيراً، فهو موجود وربما يزداد حجمه مع الوقت (اعتقلت فرنسا شخصين لبيع أعلام التنظيم وغيرها من المواد الدعائية عن طريق الإنترنت، كما تشهد المحاكم الألمانية عدة قضايا تتصل بتمويل أنشطة إرهابية تابعة للتنظيم، وقصارى القول أن الحكومات تمكنت من استهداف عمليات التمويل تتلقاها التنظيم، فاستطاعت الفلبين مثلاً تجميد أصول ستة من أموال عناصر التنظيم، ومن أعضاء «جبهة النصرة» (تنتمي الجبهة لتنظيم القاعدة)، كما أن بريطانيا استطاعت فرض التجميد على عدد ٦ أعضاء منتمين لتنظيم الدولة الإسلامية.

ب- المقاتلون الأجانب:

ليست ظاهرة انخراط المقاتلين الأجانب بالظاهرة الجديدة، إذ كانت قد ظهرت من قبل في كافة الصراعات الرئيسة المعاصرة، بما فيها ما يُسمى «بالجماعات الجهادية»، ونفس الصراع الدائر في سوريا شهد مشاركة غير مسبوقة للمقاتلين الأجانب، وقد رصد التقرير الإقليمي عن الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية (عام ٢٠١٣) هذه الظاهرة في السنوات السابقة مع التركيز

(1) LEVITT M., YOUKILIS R. 2015. *Findings from the State Department's Annual Terrorism Report (Part 2): The Rise of ISIL*. The Washington Institute for Near East Policy. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/view/findings-from-the-state-departments-annual-terrorism-report-part-2-the-rise>

أساساً على المقاتلين الوافدين من الدول الأوروبية، ويروى التقرير أن أعداد كبيرة من الأوروبيين قد انتقلوا إلى سوريا والعراق للانضمام إلى «جبهة النصرة» وتنظيم الدولة الإسلامية.

ويضيف تقرير عام ٢٠١٤ إلى ما جاء في تقرير عام ٢٠١٣ بالإشارة إلى تنامي أعداد المقاتلين الأجانب في تنظيم «داعش» وانتشار الظاهرة خارج إطار المجتمعات الإسلامية في أوروبا إلى المجتمعات الإسلامية في العالم كله، من خلال عناصر تتولى عمليات التجنيد ومن خلال استراتيجية التواصل الاجتماعي الفعال التابع للتنظيم، ومع تنامي عدد من العناصر الأجنبية المقاتلة في صفوف التنظيم في تونس مثلاً، فإن دولاً إسلامية أخرى مثل بنجلاديش ولبنان والسعودية قد شاهدت مواطنيها يقاتلون في صفوف التنظيم، بل أن دولاً عديدة غير إسلامية مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة شاهدتً تطورات مثيلة.

ومن الواضح أن ظاهرة المقاتلين الأجانب المتنامية قد أسهمت في توسع تنظيم الدولة الإسلامية، الذي استخدم في أعقاب كل انتصار يحققه استراتيجية تواصل اجتماعي متقدمة بشكل واضح سواء لنشر أسلوبه الوحشي في القتل، ولتصوير التنظيم على أنه قادر على إدارة حكم فعال، وقد ساعدت هذه الاستراتيجية «التنظيم» في اجتذاب الآلاف من العناصر الأجنبية المقاتلة لتجنيدها في صفوف التنظيم في بلدان عدة من دول العالم.

ولقد سمح هذا المدد الذي لا ينقطع من تدفق المقاتلين الأجانب للتنظيم بحشد قوة هائلة وتهديد البلاد حتى خارج نطاق صراعاتها، ومع كل جهود الدول لمكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب، بتشديد الأمن الحدودي ومضاعفة العمليات الاستخباراتية، استمرت الظاهرة في الصعود السريع، وتقدر التقارير أن عدد المنضمين للتنظيم يتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ (عشرين ألف) إلى ٣١٠٠٠ (واحد وثلاثين ألف) مقاتل، ويُقال أن المقاتلين الأجانب يشكلون نسبة كبيرة من هذه القوات، لكن الظاهرة مستمرة في الانتشار رغم جهود المكافحة لعمليات التجنيد وتقليل قدرات التنظيم للحفاظ على القوة القتالية الكاملة.

ج- استراتيجية مكافحة التنظيم:-

أدت استراتيجية التطرف واعتناقها لأسلوب استخدام العنف التي يتبعها التنظيم إلي اجتذاب الملايين من كافة أرجاء العالم، وقد أسهمت قدرة التنظيم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال في نقل رسالتها. أما حكومات دول العالم في مواجهة ذلك، فقد بدأت اتخاذ تدابير مشددة لمواجهة التطرف العنيف للتنظيم، وبرغم ما سجلته بعض هذه الجهود من نجاح، فإن نتائجها كانت تدل على محدودية تأثيرها وفاعليته.

وقد سجل التقرير الإقليمي عن الإرهاب (الصادر عن الخارجية الأمريكية في عام ٢٠١٣) تعاظم القوة التكتيكية والعسكرية للتنظيم في كل من العراق وسوريا، أما تقرير عام ٢٠١٤ فيسجل تنامي شعبية الأفكار التي تروج لها تلك الجماعة، ويوضح تقرير الخارجية الأمريكية لنفس العام (٢٠١٤) مختلف الأساليب التي اتبعتها الدول في مكافحة أيديولوجية التنظيم، إذ صرح الملك عبد الله عاهل الأردن في نوفمبر ٢٠١٤ أن الأردن سوف يكافح الإرهاب والتطرف من أجل حماية نفسه كوطن، والدفاع عن الإسلام المعتدل الذي ينتمي إليه الملايين من المسلمين، وكذلك فعل غيره من الزعماء المسلمين العرب. أما الحكومات الأوروبية، فقد شرعت قوانين لمكافحة الخطاب والدعاية السياسية لتنظيم الدولة الإسلامية، وعلى سبيل المثال في النمسا، قد تم حظر استخدام وتوزيع الرموز التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وغيرها من الجماعات المنتمية، وهو إجراء يستهدف الحيلولة دون تجنيد المزيد من المقاتلين للانضمام أو اعتناق أفكار التنظيم وغيره من الجماعات المتطرفة.

وبرغم أن القوانين الجديدة قد عرقلت قدرات التنظيم في ترويج أفكاره لدي «المجندين المحتملين»، فإن الانتشار الواسع والمصادر غير المحددة لوسائل التواصل الاجتماعي، قد أتاحت للتنظيم كسب سباق المنافسة في مواجهة الحكومات الوطنية، ونتيجة لذلك استطاع تنظيم الدولة الإسلامية الاحتفاظ

بوجودها العقائدي في حياة العناصر الجديدة بحيث تمكن من توسيع قاعدة الموالين والمنتمين للتنظيم، كما تمكن التنظيم من بناء علاقات مع العناصر الجديدة ومع ما يُطلق عليه «الولايات» أو المحافظات فيما وراء العراق أو سوريا، بل والوصول إلى الأفراد المعرضين لدعاياتهم في العالم ممن لديهم الاستعداد لدعم التنظيم والانضمام إلى صفوفه في الشرق الأوسط، والقيام بعمليات منفردة في بلدانهم وأوطانهم لدي عودتهم إليها.

على أن تنظيم دولة الإسلامية الذي استطاع الصعود بفضل استراتيجيته المخططة تخطيطاً متقدماً ومحكماً، ورغم الجهود المتعاظمة لمكافحة أساليب تجنيد المقاتلين الأجانب، فإن قدرات التنظيم في نشر أفكاره قد يسرت له سبل التوسع من القاعدة المحدودة في شمال سوريا إلى ما يكاد يصل إلى أبعاد «الدولة الكاملة» في شمال سوريا والعراق وأن يشمل الملايين من السكان وعشرات الآلاف من المقاتلين.

وبفضل الجهود المتنامية لمكافحة التنظيم، فليس من المؤكد أن يحتفظ التنظيم بقدراته عبر التوسع، ويبدو أنه قد وصل إلى منتهى ما يمكنه أن يصل إليه من حدود جغرافية وسكانية في سوريا والعراق، ومن ثم فالتنظيم يتشعب عن طريق خلق جماعات متفرقة منشقة في بلدان أخرى في ليبيا وفي اليمن، ولو أن التوسع خارج كل من العراق وسوريا لم يكن بالتوسع المؤكد، ومع بدايات الجهود الدولية ضد التنظيم في عام ٢٠١٤، فإن العناصر التي روجت للصعود السريع للتنظيم ساعدت فيما يبدو على ترسيخ مواقعها في المستقبل المنظور. وفي الوقت نفسه، فإن ازدياد الهجمات الفردية في مدن مثل أوتاوا وفي سيدني وفي بروكسل تطرح على المسئولين عن سياسة مكافحة الإرهاب، وذلك أن تلك الهجمات -كما تقدر الخارجية الأمريكية- قد تنذر ببزوغ عهد جديد لا أهمية فيه للقيادة المركزية للتنظيم الإرهابي، وتتحول فيه هوية الجماعة إلى ما يشبه الكيان

الهلامي، وتتركز الدعاية المتطرفة الداعية للعنف على مجموعة كبيرة من الخصوم التي يستهدفها أفراد هذا التنظيم في عملياتهم.

وعموماً فإن مجمل هذه التطورات، أي صعود التنظيم كجماعة تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض، وإقامة ما يُطلق عليه نظام «الخلافة» أو «الدولة الإسلامية»، ثم ظهور المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وبشكل غير مسبوق في الانتشار، وكذلك اتساع رقعة الإرهاب العالمي من خلال الفكر المتطرف العنيف ووسائل الاتصال والهجمات الفردية، كل ذلك ليس إلا دلالة على ما طرأ من التحول في طبيعة التهديدات والأخطار الإرهابية في العالم[1].

ولعلنا في الصفحات القليلة القادمة نوجز ما عرضناه من خلفيات وسياسات وممارسات هذا التنظيم من مصدرين أمريكيين، أولهما تقرير للكونجرس الأمريكي في نوفمبر ٢٠١٤ عن «أزمة الدولة الإسلامية» وسياسة الولايات المتحدة[2] لمجموعة خبراء متخصصين في شئون الشرق الأوسط والشئون الخارجية، ثم شهادة مدير البرنامج العسكري والأمني في معهد الشرق لسياسات الشرق الأدنى «مايكل أيزنستدات» Michael Eisenstradt[3] عن «الوسائل والغايات وعن السياسات والاستراتيجيات في الحرب لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية»، أمام لجنة

(1) LEVITT M., YOUKILIS R. 2015. *Findings from the State Department's Annual Terrorism Report (Part 2): The Rise of ISIL*. The Washington Institute for Near East Policy. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/view/findings-from-the-state-departments-annual-terrorism-report-part-2-the-rise>

(2) BLANCHARD C.M., HUMUD C.E., KATZMAN K., WEED M.C. 2015. *The «Islamic State» Crisis and U.S. Policy*. Congressional Research Service. P. 28. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://fas.org/sgp/crs/mideast/R43612.pdf>

(3) EISENSTADT M. 2015. *Aligning Means and Ends, Policies and Strategy in the War on ISIL*. The Washington Institute for Near East Policy. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aligning-means-and-ends-policies-and-strategy-in-the-war-on-isil>

الاستماع في اللجنة الفرعية لشئون الخدمات المسلحة في مجلس النواب حول الأخطار البازغة والقدرات المتاحة (وهو تقرير حديث في يونيو ٢٠١٥).

ويصف تقرير الكونجرس بكل ووضح هذا التنظيم بأنها جماعة إرهابية مارقة تعتنق المذهب السُنى، وهي عابرة للدول، ووسعت نطاق سيطرتها على مساحات شاسعة من العراق وسوريا منذ عام ٢٠١٣، وهو ما يهدد حكومتي البلدين، وكذلك تهدد العديد من الدول الأخرى في المنطقة، لكنها استثارت رد فعل عسكري من المجتمع الدولي. ولعل مقدمات هذا التنظيم المسمى بـ«الدولة الإسلامية» كانت جزءً من حركة التمرد ضد قوات التحالف في العراق، وكان التنظيم منذ السنوات اللاحقة للانسحاب الأمريكي من العراق (٢٠١١) قد بسط سيطرته على مساحات شاسعة من العراق وسوريا، كما أسفلنا، وقد ازدهر التنظيم في المناطق السُنية المتضررة في العراق وفي المحافظات النائية في سوريا التي مزقت الحرب الأهلية نسيجها، ومنذ مطلع عام ٢٠١٤، فقد أحرزت القوات التي يقودها التنظيم المدعوم بالجماعات المرتبطة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين وغيره من رجال القبائل العرب السُنة. وهذه القوات قد أحرزت تقدماً على طول نهر دجلة والفرات، والسيطرة على عدة مراكز سكانية بما في ذلك الموصل وهي مدينة من أكبر المدن العراقية.

ومنذ ذلك الوقت (مطلع عام ٢٠١٤) ارتكبت قوات التنظيم المذابح ضد خصومها السوريين وضد المدنيين العراقيين ولاسيما من الأقليات العرقية، وأعدمت صحفيين أمريكيين كان التنظيم قد أوقعهم في الأسر خلال عملها في سوريا، وكاد المقاتلون في التنظيم أقرب إلى الاستيلاء على موقع كردي شمال سوريا، ولقد أدت أساليب التنظيم إلى إثارة السخط في المجتمع الدولي، وضاعفت من الاهتمام الأمريكي وتركيز الولايات المتحدة على المشكلات السياسية للعراق، على الحرب الاهلية في سوريا.

***

تنظيم الدولة الإسلامية والأمن الداخلي للولايات المتحدة

وقد أعلن الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» سياسته عن العمل لتدمير التنظيم في نهاية المطاف بهدف تقليم أظافرها من خلال سلسلة من التدابير، وتتولى واشنطن في الوقت الحاضر تحالفاً دولياً يقوم بشن عمل عسكري مباشر وتقديم المشورة والتدريب والتجهيز للقوات البرية المشاركة سواء في العراق وسوريا، وتستهدف تلك التدابير تضييق الفضاء الجغرافي والسياسي، والموارد البشرية والموارد المالية المتاحة لهذا التنظيم، ومع ذلك، فقد استبعدت الإدارة الأمريكية نشر قوات مقاتلة سواء في العراق أو سوريا، لكنها لم تستبعد تدريب خبراء وتوجيه الطائرات والمزيد من المستشارين العسكريين داخل العراق وسوريا، ويؤكد بعض الخبراء أن شركاء «التحالف» في العراق وسوريا، وكذلك قوات الحكومة العراقية وبعض الجماعات السورية المعارضة، كانت أضعف من أن تلحق الهزيمة بالدولة الإسلامية، فهي تحتاج في نهاية المطاف إلى القوات الأمريكية المقاتلة، وعلى أن الكثير من أعضاء التحالف الإقليمي يسعى لتوسيع إطار الجبهة التي تقودها الولايات المتحدة بحيث تشمل الجهود لطرد الرئيس بشار الأسد، على زعم أن «الدولة الإسلامية» لن تتكبد الهزيمة حتى يتبدل الوضع السياسي في سوريا.

على أنه إذا كان تنظيم الدولة الإسلامية يمثل خطراً أو تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فليس من الواضح إذا كان يُمثل مثل هذا الخطر الداهم على الأمن الداخلي في الولايات المتحدة ذاتها، إذ أن «ماثيو أولسن» مدير المركز القومي لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠١٤ National Counter-terrorism Center Director, Matthew Olsen صرح بأن المجموعة تمثل خطراً مباشراً وداهماً علينا، وعلى المدنيين في العراق وسوريا، وفي المنطقة كلها، و«يحتمل أن مثل هذا الخطر علينا نحن في الولايات المتحدة»، وأضاف «أولسن» أن الهدف الاستراتيجي للجماعة هو إقامة «الخلافة الإسلامية» عن طريق الصراع المُسلح ضد الحكومات التي يعتبرها كافرة، بما في ذلك العراق وسوريا والولايات المتحدة.

ويقول نفس الخبير الأميريكي ، رغم أنه لم يكن لدينا معلومات مؤكـدة عـن أن التنظيم يخطط للهجوم على الولايات المتحدة، لكنه يمثل أبرز المخـاطر الكامنـة وراء تجنيد المقاتلين الأجانب مـن حملـة جـوازات السـفر الغربيـة، ويـرى مـدير المركز القومي لمكافحـة الإرهـاب «مـاثيو أولسـن» أن المسـئولين الأمـريكيين يدركون احتمالات قيام عناصر متعاطفة مع التنظيم ومدعومة بـدعايات ووسـائل الاتصال بشن هجوم قد يكون محدوداً داخـل الولايـات المتحـدة، ودون سـابق تحذير أو إنذار، لكنه استطرد بأن أي تهديد للأمن الداخلي الأمريكـي يصـدر عـن تلك العناصر المتطرفة من المـرجح أن يظـل محصـوراً في النطـاق وفي الحجـم، حيث حدد المتحدث باسم وكالة المخابرات المركزية CIA تقديراً حديثاً بحجم قوات التنظيم في سبتمبر ٢٠١٤، بأنها تحشد ما بين ٢٠ ألف إلى ٣١ ألف، وكذلك فـإن الجنـرال «مـارتين ديمبسـي» Martin Dempsey رئـيس هيئـة الأركـان المشتركة، صرح أمام لجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشـيوخ الأمريكـي في ١٦ سبتمبر ٢٠١٤ بأن ثلثي حجم أفراد تنظيم الدولة الإسلامية يظـل متواجـداً في سوريا، ويرى المسئولون في الولايات المتحدة أن حوالي ١٥ ألـف مقـاتلي أجنبـي من ٨ دول قد ارتحلوا إلى سوريا ومنهم أكثر من ألـف أوروبـي، وأكثـر مـن ١٠٠ مواطن أمريكي وحوالي ١٢ (أثنى عشر)، يخوضون القتال في الوقت الحاضر [(١)].

إن البيانات والمواد الإعلامية الصادرة عن تنظيم الدولـة الإسـلامية تعكـس نظرة عدائية وإقصائية (استبعادية) متشـددة وطموحـاً لا يرتـوى أو يشـبع، إذ أن تصريحات «أبو بكر البغدادي» وأبـو محمـد العـدناني المتحـدث باسـم التنظـيم تعكس أيضاً الدعاوى الطائفية والمذهبية المنادية باستخدام العنف واعتبار الشيعة وغير المسلمين وأتباع السُنة من غير المؤيدين للتنظيم أنها مـن الأعـداء في سـياق

(1) ROGERS P. 2014. *The Islamic State and its potential*. Oxford Research Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/paul_rogers_monthly_briefing/paul_rogers_monthly_briefing_islamic_state_and_its_potenti>

صراع التنظيم لإقامة «الدولة الإسلامية»، وإحياء نموذج «الخلافة الإسلامية»، وتصف الجماعة الشيعة العراقيين بأوصاف تحقيرية بذيئة باعتبارهم من جماعة «الرافضة» ومن «الكفار»، وتصور الحكومة العراقية بوصفها عميلة لدولة إيران، كذلك توجه النقد المرير للعلويين السوريين ولحكومة الأسد [(١)] .

وفي يوليو ٢٠١٢، كان أبو بكر البغدادي قد حذر قادة الولايات المتحدة أن «المجاهدين سوف يطاردون عملاء جيوشكم الهاربة، وسوف ترون المجاهدين داخل بلادكم بإذن الله، فلقد بدأت الحرب معكم»، كما هدد البغدادي في يناير ٢٠١٤ الولايات المتحدة بشكل مباشر بقوله « يا أنصار الصليب، أن الحرب بالوكالة لن تساعدكم في المشرق كما لم تساعدكم في العراق، وسرعان ما تنزلقوا للصراع المباشر بإذن الله وهو عكس ما تريدون»، كذلك فإن المواد الدعائية والصادرة باللغة الإنجليزية عن التنظيم حول الإعدامات الحديثة ضد المواطنين الأمريكيين «جيمز فولي» و«ستيفن سوتلوف»، تسعى الجماعة لتصوير نفسها بأنها إنما ترد على «العدوان الأمريكي»، وهو نفس الموقف الذي كانت تتخذه التنظيمات السابقة على الدولة الإسلامية، والمنافسة لها حالياً، والمقصود هو تنظيم القاعدة [(٢)] .

أبعاد موقف الولايات المتحدة وخياراتها

أما ردود الفعل الأمريكية وأبعادها، فهي تشير إلى أنه مع تقدم هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وقيام عملائه بنحر صحفيين سبق أسرهم، فقد أكدت الإدارة الأمريكية أن التنظيم يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية، وهو ما يتطلب

(1) ROGERS P. 2014. *The Evolution of the Islamic State Conflict.* Oxford Research Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ publications/middle_east/paul_rogers_security_briefing_evolution_islamic_state_conflict>

(2) ROGERS P. 2014. *The Evolution of the Islamic State Conflict.* Oxford Research Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ publications/middle_east/paul_rogers_security_briefing_evolution_islamic_state_conflict>

تدخل الولايات المتحدة، إلا أنه في ١٠ سبتمبر ٢٠١٤، وفي أعقاب المناقشات التي دارت في قمة الناتو في مقاطعة «ويلز» بالمملكة المتحدة خلال ٤و٥ سبتمبر ٢٠١٤، أعلن الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» «الاستراتيجية» للتصدى لتنظيم الدولة الإسلامية وصرح «أوباما» أن الولايات المتحدة سوف تتولى قيادة تحالف دولي يهدف للحد من قدرات degrade ثم دحر التنظيم في النهاية، وذلك بتضييق المساحات الجغرافية والسياسية والموارد البشرية والمالية المتاحة لها.

وبموجب هذه الاستراتيجية، يتخذ أعضاء التحالف عدة تدابير، بما في ذلك العمل العسكري المباشر مع مساندة القوات البرية المشاركة في كل من العراق وسوريا، وجمع المعلومات والمشاركة فيها، مع اتخاذ التدابير اللازمة للتمويل، وعموماً فإن أهم النقاط في هذه الاستراتيجية الأمريكية التي طرحها الرئيس «أوباما»:-

- ترى الاستراتيجية الأمريكية أن آلاف من الأجانب قد انضموا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا حتى يتمكن هؤلاء المقاتلون من العودة إلى أوطانهم، وشن هجمات قاتلة، ومع أن قادة التنظيم هددوا الولايات المتحدة وحلفائها، لكنها لم تتعرف على مخططات التنظيم ضد الأمن الأمريكي الداخلي.

- أن استراتيجية الولايات المتحدة لن تشمل مشاركة القوات الأمريكية المقاتلة، لكن الاستراتيجية تعتمد على «الشركاء» المحليين، التي تقاتل قوات التنظيم.

- أن الولايات المتحدة سوف توسع نطاق الضربات الجوية (بدأت الضربات في ٨ أغسطس ٢٠١٤ لدعم القوات الخاصة العراقية وقوات البشمركة (الكردية) للتقدم ضد قوات التنظيم مع ضرب مواقع التنظيم في سوريا.

- أن الولايات المتحدة سوف توفر المزيد من المستشارين (حوالي ٤٧٥ مستشار) ودعم الجهود العراقية لإنشاء «حرس وطني» لمساندة العرب السُنة العراقيين في مواجهة «الدولة الإسلامية».

• سوف تكرر الإدارة الأمريكية طلبها من الكونجرس لتفويضها لتدريب وتجهيز قوات المعارضة السورية.

• أن الولايات المتحدة لن تقوم بتنسيق إجراءاتها مع سوريا ومع نظام بشار الأشد الذي يعمل على ترويع المواطنين.

• أن الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها الدوليين، سوف تضاعف جهودها لتوقف قنوات التمويل، وتحسين الأجهزة الاستخباراتية الموجهة ضد التنظيم، ودعم جهود مكافحة الإرهاب ومواجهة الأيديولوجية المشوهة والمنغلقة للتنظيم، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب داخل وخارج الشرق الأوسط.

• أن الائتلاف الذي شُكل بقيادة الولايات المتحدة سوف يواصل تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين نتيجة للهجمات قوات «التنظيم»، وبما في ذلك المسلمين السُنة والشيعة والمسيحيين، والمنتمين للأقليات الدينية الأخرى.

وعموماً فإن عناصر الاستراتيجية، كما سبق التحليل، تنطوي على تقديم المشورة وتوفير المساعدة، والتدريب وحماية الأفراد والمنشآت وجمع المعلومات، وثانياً توجيه الضربات الجوية، وثالثاً تزويد العراق بالأسلحة، ثم رابعاً إرسال المعونات الإنسانية، وخامساً في سوريا بناء قوات محلية مشاركة للتصدي للتنظيم، ولكن الرئيس «أوباما» كرر أنه لن يتخذ تدابير أو نشر قوات قتالية برية سواء في العراق أم في سوريا لصد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.

لكنه في سياق تقييم مدى فعالية هذه الاستراتيجية من زاوية إنجازاتها، فإن العديد من الخبراء والمسئولين الأمريكيين يختلفون في تقييم مدى فعالية هذه الاستراتيجية وهو قد يحتاج إلى شهور لا لأسابيع لبلوغ أهدافها، وإن أكدت تحقيق إنجازات محدودة، لكن نقاد الاستراتيجية يرون أنها تفتقر «وجود شركاء» مؤثرين يمكنهم التقدم في الأراضي التي استولى عليها التنظيم، كما أن

الاستراتيجية تقع في مفارقة غريبة وهي أنها لا تتصدى لنظام الأسد نفسه، ويؤكد خبراء أن تلك الاستراتيجية بحاجة إلى ممارسة الضغوط على الرئيس بشار الأسد للقبول بالحل السياسي.

وفي المقابل، يبرز نقاد تلك الاستراتيجية أنها لم تتعرض سوى لنكسات محددة تتمثل في أولاً أن قوات «التنظيم» استمرت في أن تكسب المزيد من مساحات الأراضي في العراق في محافظة الأنبار، وخاصة في أكتوبر ٢٠١٤، وثانياً أن مكاسب الدولة الإسلامية في محافظة الأنبار قد كشفت لقوات التنظيم من المواقع ما يجعلها على مقربة من العاصمة بغداد، وزعزعة حالة الأمن والاستقرار في المدينة، وخاصة مطار بغداد الدولي، وحتى وإن أكد الخبراء أن قوات العمليات الخاصة العراقية المدعومة بالميليشيات الشيعية قد تتمكن من الحفاظ على بغداد، لكنها قد تخسر أجزاء من المدينة، وثالثاً أن كثيرين من أهل السُنة في العراق يضمرون الشكوك في الحكومة المركزية في بغداد واعتمادها على الميليشيات الشيعية.

وبالنسبة لأدوار القوى الإقليمية في مكافحة التنظيم:

فيما يتعلق بتركيا ذات الأغلبية السُنية، فالهدف الاستراتيجي هو تجنب أي هجمات موجهة ضد تركيا قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ومع تقليل استخدام الأراضي التركية بواسطة المتطرفين، ثم استخدام الأراضي والأجواء التركية والمشاركة مع القوات التركية لأعراض عسكرية، مع دعم وتنويع المساندة السُنية داخل صفوف الائتلاف الموجه ضد تنظيم الدولة الإسلامية (تركز تركيا الآن في عملياتها على الحرب ضد الأكراد في المقام الأول تحت شعار الحرب ضد الإرهابيين).

وفيما يتعلق بالسعودية، فقد شاركت للمرة الأولى في توجيه الضربات الجوية ضد التنظيم في سوريا، وقد دعا عاهل السعودية الراحل جلالة الملك عبد الله (٢٠١٤) إلى التعاون الدولي لمكافحة الجماعات المتطرفة التي تستخدم أسلوب

العنف في الشرق الأوسط، بما في ذلك الدول الإسلامية، بل أن مفتي السعودية الأكبر الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أعلن أن أفكر التطرف والإرهاب هي الأعداء الأوائل للإسلام، وأن الجهود لمكافحة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مطلوبة ومسموحة إذا أن تلك الجماعات تعتبر المسلمين كفاراً[1].

وبالنسبة للمملكة الأردنية، فإدارة الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» تعتبر الأردن شريكاً هاماً في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وهي من الدول الموقعة على «بيان جدة» الذي أكد التزام الدول العربية بالاتحاد والتصدي لخطر الإرهاب، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية، لكن كثيراً من الأردنيين يخشون من أن الدور الأردني الظاهر في العراق سوف يوفر الذريعة لتنظيم الدولة الإسلامية للمواطنين الأردنيين المتطرفين لشن هجوم على مملكة الأردن، هذا كما قامت القوات الجوية الأردنية بتوجيه الضربات سواء في العراق وفي سوريا، ويمكن للأردن الإسهام بجهود أخرى من حيث جمع المعلومات والمشاركة بها، وكذلك في عمليات التدريب للقوات العراقية الخاصة مع تدريب الثوار السوريين (بصفة سرية – كانت الاستخبارات الأردنية محورية الدور في العثور على أبو مصعب الزرقاوي وفي مصرعه، وهو الذي أسس تنظيم القاعدة في العراق، المصدر الأول لتنظيم الدولة الإسلامية فيما بعد).

المشاركة الأوروبية وغيرها من الدول :-

وفي قمة الناتو التي انعقدت في مدينة «ويلز» البريطانية يومي ٤ و ٥ سبتمبر ٢٠١٤، ترأست الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إجراء مباحثات حول تنظيم الدولة الإسلامية، فانضمت إليهما فرنسا وألمانيا وكندا وتركيا وإيطاليا وبولندا والدنمارك واستراليا (بصفة مراقب)، وذلك في تنسيق الجهود لمكافحة التنظيم.

(1) TAYLOR G. 2015. *Islamic State attacks beyond Syria, Iraq prompt U.S. concern*. The Washington Times. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtontimes.com/news/2015/aug/3/islamic-state-attacks-beyond-syria-iraq-prompts-us/?page=all>

وأخيراً فإن إيران قد انخرطت بشكل واضح في الأزمة العراقية بما يخدم مصالحها وتعاونت بشكل عام مع السياسة الأمريكية، لكن واشنطن تعمدت عدم إشراك إيران في التحالف ضد التنظيم، على أن الولايات المتحدة وإيران كانتا تقفان موقفاً متعارضاً فيما بينهما في نطاق الأزمة السورية، ففي الوقت الذي تؤيد فيه واشنطن الإطاحة ببشار الأسد لصالح نظام انتقالي، نجد إيران تساند جهود الأسد للبقاء في السلطة، كما ترى إيران توسع نطاق الجهود الأمريكية لتوفير الدعم والتدريب للمعارضة السورية بمثابة تهديد مباشر للمصالح الإيرانية [1].

مجمل القول أن المظاهر التي تجل عن الحصر لنشاطات وممارسات التنظيم (السلفي-الجهادي) المُسمى «تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق» (داعش) والمنبثق في الأصل عن تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه «أبو مصعب الزرقاوي» الأردني، والذي كان امتداداً تاريخياً للجماعات المناهضة للسيطرة والاحتلال الأمريكي للعراق بعد الإطاحة بصدام حسين، واستقطب زعامات السُنة وقبائلها، والضباط البعثيين، ثم تم تجنيد مقاتلين أجانب، وبدأت تنتشر أيديولوجياتها وأساليبها في مختلف الدول العربية، فضلاً عن العراق وسوريا، ثم امتدت إلى المغرب العربي في ليبيا وتونس، بل وجنوب شبه الجزيرة في اليمن، ثم في بعض مدن السعودية بل وتحاول اختراق الحدود المصرية في أرض شبه جزيرة سيناء، وإعلانها «ولاية سيناء» وتزعم أنها إسلامية، وممارسة كل مظاهر الإرهاب والعنف والقتل للعسكريين والقضاة والمدنيين العزل.

هذه المظاهر كلها تعكس صورة قاتمة عن مدى الانهيار الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي يكاد يضرب أرجاء المشرق والمغرب العربي، ويهدد بعضها بالفشل والانهيار وتفكك مؤسساتها، بل وانهيار أنظمتها وكياناتها كما هو الحال في سوريا والعراق، برغم كل جهود القوى العربية لمكافحة الإرهاب بقيادة

(1) GAUB F. 2015. *Can ISIL be copied?* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/can-isil-be-copied/

السعودية ومصر والأردن، لدحر قوات التطرف سواء في ليبيا أم في اليمن واستعادة مما ضاع من أراضي ومؤسسات سقطت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

هذه هي أبعاد الصورة وزواياها في العالم العربي، ولم يعد من سبيل أمام الدول العربية خاصة الدولة الرئيسية الرائدة، مصر والسعودية والأردن، والإمارات والكويت والبحرين في الخريج العربي، بعد حشد قواتها العسكرية والسياسية لمواجهة حاسمة مع الإرهاب سوى الدعوة للحوار الجاد والعمل للتوصل للحل السلمي القائم على احترام إرادة الشعوب في اختيار نظامها وحكامها والحفاظ على وحدة ترابها وأراضيها، ورفض كل صور الإرهاب والتطرف الفكري الديني الذي يكاد يدمر الكيانات العربية، كما أن المجتمع الدولي والقوى الكبرى مدعوة بقوة للتدخل تحت مظلة ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ السلم والأمن الدوليين، وأمنها الداخلي من احتمالات خطيرة تهدد الجميع دون استثناء، وتجعل مستقبل الجميع مهدداً ومتأرجحاً في الميزان بين البقاء، وبين الفناء والزوال، من ثم إحداث تغيير جذري في شكل وموازين القوى في الشرق الأوسط كله.



خاتمة

في ضوء التحليل والتقدير للخلفيات والتطورات الأمنية والمتوقعة في الدول العربية التي انتابتها عواصف ما سُمى بالربيع العربي، ودفع بها إلى أنفاق مظلمة ومتعرجة المسارات لسنوات أربعة عصيبة، تطرح تساؤلات ملحة: ألم يزل ثمة ولو بعض الأمل في أن يستعيد المشرق العربي، والمغرب العربي كذلك قدراً من توازنه الذي اختل ومن استقراره الذي ترنح واهتزت دعائمه الراسخة عقوداً طويلة؟ أما السؤال الأكثر إلحاحاً هو أنه في خريف عام ٢٠١٥، هل اقترب العالم العربي من لحظات الانفراج بعد هذا الزخم الواضح في الحركة الدبلوماسية الدولية، أم أن الانفراج القريب لم يزل سراباً مراوغاً، وأن العالم العربي، ما لم تحدث معجزة، في زمن خال من معجزات البشر، قد اقترن أكثر فأكثر من لحظات الانفجار المدوية، وهو يجابه أخطاراً داهمة لتنظيم الإرهاب الذي يغتال أراضٍ شاسعة من العالم العربي في مشرقه ومغربه.

وفي إطار محاولات العثور على إجابات منطقية لهذين التساؤلين، نشير في البداية إلى أنه منذ منتصف عام ٢٠١٥، يشهد العالم حقاً تحولات في مسار التوازنات الدولية، ما بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة (ومن ورائها الاتحاد الأوروبي) والقوى الإقليمية الفاعلة وفي مقدمتها إيران والسعودية وتركيا وبدرجة أقل إسرائيل ومصر، وبداية هذه التحولات ترتبط بشكل مباشر بالصفقة الكبرى بين إيران والولايات المتحد بالاتفاق النووي التاريخي في يونيو ٢٠١٥ للتأكد من عدم تحويل البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج نووي عسكري يجتاز ما يُسمى بالعتبة النووية أي حيازتها لسلاح نووي وانطلاق سباق تسليح نووي في العالم، ينهى أسطورة اتفاقية حظر الأسلحة النووية حجر الزاوية في الأمن والسلم الدوليين منذ الحرب العالمية الثانية.

هذا الإنجاز الدبلوماسي الدولي فتح الباب دون شك لصفقات مرتبطة بالأزمات الإقليمية خاصة الأزمة اليمنية والصراع بالوكالة بين السعودية وإيران، وأزمة الثقة العميقة بين الولايات المتحدة كدولة كبرى ضامنة لأمن الخليج بعد تأكيدات «أوباما» لقادة مجلس التعاون في قمة «كامب ديفيد» ومباحثاته في الدوحة، ثم بوادر التوافق بين روسيا والولايات المتحدة حول الخطوط العامة لتسوية الأزمة السورية(*) بالاتفاق حول إشكالية مستقبل النظام الحاكم ومستقبل «بشار الأسد».

وفي ضوء الرهان الروسي الواضح على الدعم العسكري المكثف لنظام «بشار الأسد»، يتوازي مع اتساع مساحة المناورة السياسية والعسكرية أمام النظام الإيراني بعد رفع العقوبات الاقتصادية كثمن للموافقة على الصفقة النووية. أما الحملة الدبلوماسية الكبرى التي تعكس بشكل موضوعي شكلاً من أشكال «الائتلاف الدولي» الواسع، فهي تُوافق القوى الكبرى، والقوى الإقليمية على التصدي لظاهرة الإرهاب المستشري في ربوع المشرق العربي، خاصة في العراق وسوريا، وامتد إلى ليبيا وجنوب الجزيرة العربية، وهدد ليس فقط بسقوط الأنظمة الحاكمة، بل سقوط الكيانات القومية، وانهيار الحدود الدولية، وهجرات الملايين خارج المنطقة باتجاه أوروبا وبلدانها الجنوبية بل والوسطي والغربية.

هذه الحملة الدبلوماسية لمواجهة الخطر الجديد، ربما فتحت أبواباً ظلت موصدة أمام توافق حقيقي بين القوى الكبرى أو الإقليمية في ظل مناخ الحرب الباردة الجديدة التي عصفت بالشرق الأوسط منذ استعادة روسيا الاتحادية

(*) في أعتاب الزيارة المفاجئة للرئيس السوري بشار الأسد لموسكو ولقائه مع بوتين في ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٥ من المتوقع إجراء مشاورات موسعة في فيينا بعد وقت قليل لبحث الأزمة السورية بين القوتين العظميين والقوى الإقليمية تضم إيران وتركيا والسعودية وقطر والإمارات ومصر لبحث سبل التوصل لحل سياسي للأزمة. وقد عقد مؤتمر فيينا فعلاً في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٥ بحضور إقليمي ودولي موسع بعد إعداد المسرحين الإقليمي والدولي وبعد أن استطاعت الاستراتيجية الروسية تغيير قواعد اللعبة وموازين القوى على الأرض في سوريا والمنطقة دفاعًا عن مصالحها الحيوية ومن بينها الحفاظ بشكل أو بآخر على بقاء نظام الأسد ولو لفترة قادمة.

لدورها الدولي والإقليمي وتصديها لظاهرة القطبية الأحادية.

وإذا كان الربيع العربي قد حمل توقعات انتهت إلى إحباطات عميقة أصابت شعوب المنطقة ودفعت بها إلى هوة الصدام المُسلح والفوضى وعدم الاستقرار، كما انتهت «بشتاء إسلامي قارص» كما تصفه الدوائر الغربية، تجسد في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية التي انطلقت من أيديولوجية تعتمد على تفسير متطرف بل ومشوه لصحيح الإسلام الذي يعتنقه ملايين المسلمين في العالمة لخمسة عشر قرناً بمفهوم يعتمد على الوسطية والاعتدال والسماحة واحترام عقائد الغير، ويُحول هذه المفاهيم إلى مسخ كريه يصور القتل والذبح والتدمير والأسر والرق، والدعوة للارتداد بالحضارة الإسلامية الزاهرة إلى دعوة تعادي الآخر، وتدعو للعنف تحت مُسمى «الجهاد» وتهدم التاريخ تحت مُسمى القضاء على الوثنية، وتحكم على غير المسلمين بالكفر والقتل وتحل قتل النفس التي حرمها الله سبحانه وتعالى إلا بالحق، وتكرر، دون أن تعي أو ربما تعي وتدرك، الدعوة للصدام بين الحضارات التي دعا إليها من قبل مفكرون غربيون، ثم انتهت إلى التهافت والسقوط في مطلع التسعينيات القرن الماضي.

ربما كان في هذا الخطر ما يحمل إمكانيات متاحة لتعميق التوافق الدولي وإضافة المزيد من الزخم للتحرك الدبلوماسي الدولي في المرحلة القادمة للتعامل مع الأزمات الإقليمية الشائكة في العالم العربي المعاصر والوصول إلى مراتب الانفراج .

إن استقرار تفاعلات الخريطة الجيو-سياسية لليمن من حيث مدى الاقتراب أو الابتعاد عن الأمن والاستقرار، ومن حيث حدة المعارك الدائرة بين الأطراف المتحاربة، ومن حيث فرص التوصل إلى تسوية سياسية سلمية، هذا الاستقراء في خريف عام ٢٠١٥ (سبتمبر ٢٠١٥) إنما ينطلق في معظم التقديرات من تطور عالمي وإقليمي في نفس الوقت، انعكس مباشرة على مسار الحرب الدائرة في اليمن منذ سنوات، هذا التطور العالمي والإقليمي هو توصل الولايات المتحدة وإيران إلى «اتفاق نووي» حول البرنامج النووي الإيراني، والتأكيد على عدم تحويله إلى برنامج نووي تسليحي يهدد أمن الخليج والأمن الإقليمي وأمن إسرائيل، والعالم. أما انعكاس هذا الاتفاق على معادلات الحرب الدائرة في اليمن

بين القطبين الإقليميين، السعودية في المقام الأول ودول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء عُمان) ومن إيران، فإن التوقعات الأكثر ترجيحاً أن هذا الاتفاق ربما يحقق مناخاً إيجابياً للتوصل إلى توافق يحل محل الصراع الإقليمي، وربما كان من المؤشرات على ذلك زيارة وزير خارجية إيران «محمد جواد ظريف» لدول مجلس التعاون بهدف تخفيف التوتر السائد وطمأنة دول الخليج من نوايا إيران بعد توقيع الاتفاق النووي، واستخلص الكثير من المحللين أن تحسين الأجواء بين إيران ودول الخليج من شأنه المساعدة في التغلب على انعدام الثقة والشكوك المتبادلة، وعموماً فإن الدلائل تشير إلى أن السعودية الآن لها السبق والقول المؤثر في مسار الحرب في اليمن، ولعل إيران تدرك مخاطر الانزلاق في مستنقع اليمن (خاصة وأن الانقسام في الرأي واضح بين أنصار التدخل الإيراني من قيادات الحرس الثورى الإيراني وبين دعاة الحذر والتمهل بمبادرات من «روحاني» رئيس الجمهورية ووزير الخارجية «محمد جواد ظريف».

أن التوصل لهذا الاتفاق النووي قد فتح نافذة خاصة بعد رفع العقوبات الدولية من على كاهل إيران (بعد أن أثبتت عزمها على استعراض قدراتها وقوتها بدعم الحوثيين) لاسيما وأن جنوب اليمن كله من أتباع المذهب الشافعي السُنى وأن محاولات إيران فرض دورها في المنطقة باستخدام الميليشيات «الزيدية» بهذا «النهج المذهبي» سول يستعدى السكان ويثير ردود أفعال غاضبة، كما أن التدخل السعودي العسكري بقوة قد رفع تكلفة الدور الإيراني حتى وإن دعمت عملائها بقوة، فإن نفوذهم وتأثيرهم يظل محدود النطاق والفاعلية في مواجهة العديد من الخصوم والأعداء.

هذا الصراع الدائر في اليمن، إذا كان قد أثبت حقيقة هامة فهي أن الخيار العسكري للأطراف المتنازعة سواء من مؤيدين الحكم الشرعي برئاسة «عبد ربه منصور هادي» الذي انتقال مؤخراً إلى مدينة «عدن» في الجنوب حيث يُمارس صلاحياته، ومعززاً بدعم عسكري وسياسي قوي من السعودية ودول مجلس التعاون، ومصر والإمارات والكويت، أو من معارضين للدعم العربي للحكومة

الشرعية، وداعمين لحركة الحوثيين المتمردة التي تتمتع بمساندة عسكرية وسياسية من إيران. هذا الخيار العسكري من الجانبين، فيما يبدو وأنه يكاد يصل إلى طريق شبه مسدود، حتى وإن حقق الجانب العربي تقدماً ملموساً في دحر عناصر الحوثيين بهجوم جوي مُكثف وعمليات برية تشارك فيها بعض قوات دول مجلس التعاون بقيادة السعودية، وبات يدق بقوة أبواب صنعاء العاصمة اليمنية ودخول قوات المقاومة الشعبية.

إن الطبيعة التاريخية والجيواستراتيجية والمذهبية لليمن كافية للدلالة على أن هذا البلد العربي يستعصى على الخيارات العسكرية التي تصطدم بتكوينات قبلية مبعثرة عبر الشمال والجنوب، وبولاءات مذهبية ما بين سُنة وشيعة «زيديين»، وفوق هذا وذاك ما بين صراع غير مباشر، يقال عنه «صدام» بالوكالة بين إيران من جانب والسعودية من جانب آخر، من أجل فرض النفوذ على هذا الجزء الهام من العالم العربي ومن أجل الدفاع عن أمنها القومى المهدد، إذا ما اتسع النفوذ الإيراني إلى تخوم السعودية الجنوبي هذا من جانب السعودية، ولعل هذا هي الصورة الإجمالية للمشهد العسكري والسياسي في خريف عام ٢٠١٥، وقد بدأت الأمم المتحدة من خلال مبعوثها لليمن «إسماعيل شيخ أحمد» تكثف من اتصالاتها بالأطراف لإدارة حوار شامل للاتفاق على الخطوط العامة لحكومة توافقية تتولى إدارة دفة الحكم وتجنب اليمن ويلات الحرب الأهلية، والصدامات القبلية والتنافس الإقليمي، وبداية عملية الإعمار وبناء السلام قبل أن تنزلق اليمن في مسار لا رجعة فيه من فشلٍ وانهيار يهدد الأمن الإقليمي بأكمله.

وبشكل عام، فإن أحدث التقارير التحليلية لمستقبل الأوضاع في اليمن وتأثيرها على موازين الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي تشير إلى أن عودة الحكومة اليمنية برئاسة «عبد ربه منصور هادي» إلى عدن عاصمة الجنوب لاستئناف نشاط الحكومة بشكل رسمي من داخل الأراضي اليمنية، إنما يعكس تطوراً ربما يكون جذرياً أو منعطفاً للصراع المسلح في اليمن، إذ أنه لأول مرة منذ بداية «عاصفة الحسم» في ٢٦ مارس الماضى، نلمس تغيراً واضحاً في الميزان

العسكري على الأرض لصالح «هادي» مدعوماً بالقوة العربية المسلحة، بدءً من القصف الجوى إلى الحصار البرى إلى الدعم البرى، وهو الأمر الي أدى إلى تعديل موازين القتال لصالح قوات المقاومة الشعبية، واستعادة السيطرة على جنوب ووسط اليمن، ولابد أن يتعزز هذا النصر دون إبطاء حتى لا تحدث نكسات ذات عواقب وخيمة استراتيجياً في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والمنطقة ككل.

وثمة حقيقة يجب ألا تغيب عن التحليل السياسي لمستقبل اليمن المنظور أن الحكومة اليمنية، إذا كانت قد عادت إلى عدن، فهي لم تزل خارج العاصمة صنعاء، أي أن المهمة لم تكتمل بعد، ولم تزل السيطرة للحوثيين على صنعاء التي خضعت لهم منذ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، أي أن الانتصارات التي تحققت هي انتصارات منقوصة وقاصرة على الهدف الاستراتيجي النهائي.

كذلك لابد أن ندرك أن تمكن قوات حكومة «هادي» من دخول صنعاء يتيح لها الطريق للزحف على الشمال حيث معاقل الحوثيين في صعدة. وفي كل الأحوال فأنه من الخطوات الأساسية الأولى هو تحقق الاستقرار في الأوضاع الداخلية وتكوين جيش يمني وطني غير طائفي لحماية الشعب والأرض والدولة، وأن تكون نواته هي القوات المدربة في الرياض وأن يستفيد من الخبرات العسكرية القتالية ضد الحوثيين.

وقصارى القول الآن أن استعادة الحكم نفسه ليست كافية بل الأهم هو استعادة السيطرة على الدولة كلها، بكل مؤسساتها وأطرافها بعيداً عن القبلية والطائفية والمذهبية.

وبالنسبة لليبيا، فإن بداية العمل في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، قد اتجهت فيما يبدو أيضاً لتشهد تحركاً شبه إيجابي من جانب مبعوث الأمم المتحدة «برناردينو ليون» إلى ليبيا لصياغة خطة مفصلة لإقامة حكومة موحدة تقوم على أساس توافق وطني ما بين الحكومة الشرعية في بني غازي، وبين الحكومة في طرابلس، حيث طرح «برناردينو» في ٢١ سبتمبر ٢٠١٥

إطاراً سياسياً جديداً من خلال وثيقة تعكس الجهود المكثفة لكل الأطراف للتوصل لحل دائم وشامل يمثل كل العناصر المنخرطة في هذا الصراع.

تدعو هذه الوثيقة التي طرحها المبعوث الخاص على عقد اجتماع خلال أيام (في أعقاب عيد الأضحى المبارك في نهاية سبتمبر ٢٠١٥) لإقرار النص النهائي للإطار والاتفاق على أسماء قادة الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن، كما تدعو الوثيقة أصدقاء ليبيا وشركائها في المجتمع الدولي للتصدى للتحديات الإنسانية والاقتصادية والأمنية، كذلك فإنه من المتوقع أن تتيح حكومة الوفاق الوطني الفرصة لليبيين لإعادة توحيد بلادهم وبذل الجهد لاستعادة السلام والأمن من أجل الليبيين كافة، خاصة وأن عواقب الأزمة الليبية من نزوح وهجرة داخلية وخارجية وتدفقات عابرة لمياه المتوسط باتجاه أوروبا قد بدأت تثير المخاوف والإشكاليات الأمنية والإنسانية في معظم الدول الأوروبية، خاصة جنوب المتوسط، فضلاً عن تهديد خطر للأمن القومي المصري، وذلك لإيواء ليبيا في الوقف الحاضر لجماعات إرهابية متطرفة تعتنق الفكر الجهادى السلفي وتستقطب المقاتلين الأجانب، وتقوم بعمليات تهريب لا تتوقف للسلاح والذخائر والأفراد والعناصر المدربة سواء إلى مصر شرقي ليبيا عبر الحدود المشتركة أو إلى دول جنوب الصحراء، تشاد ومالي ونيجيريا والنيجر مما يُهدد الأمن الإفريقي كذلك.

من ثم فإن مفتاح التصدي للإشكاليات الأمنية ولمأزق الإرهاب والتطرف في الدول الإفريقية جنوب الصحراء إنما يكمن إلى حد كبير في نزع فتيل الأزمة الليبية والبدء مبكراً في عملية لصناعة السلام من خلال الحوار الموسع الجاد الهادف، ومن خلال عملية بناء السلام، حتى تتجاوز ليبيا الصراع الذي استمر ٤ سنوات منذ سقوط حكم الرئيس السابق «معمر القذافي» وإخفاق استراتيجية ما سمي «بالتدخل الإنساني» للناتو ودوله، التي انتهت للأسف إلى تمزيق ليبيا وتفتيت أقاليمها حتى باتت الدعوة لإعادة توحيدها كدولة موحدو متكاملة الأقاليم تمثل الأولوية الأولى في جدول الأعمال العربي أو الأممي، حفظاً للأمن الليبي

واستقراره ووحدة أراضي ليبيا واستقلالها وسيادتها ومواردها البشرية والمادية في إطار شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط ككل.

وفيما يتصل بالأزمة السورية التي قفزت في الأسابيع الأخيرة إلى صدارة أولويات الدول الكبرى، خاصة روسيا والولايات المتحدة بعد أن بدأت موسكو تطبق استراتيجية متطورة لتكثيف وتصعيد الوجود والتدخل العسكري الروسي المباشر بالسلاح الأحدث، وتطوير قواعدها العسكرية وقاعدتها البحرية، وتعزيز وجودها داخل سوريا بالخبراء والمستشارين، وربما بقوات محدودة كما تشير بعض التقارير، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة ودول الناتو إعادة تقييم الموقف في سوريا في ضوء هذا التطور.

ومن استقراء البدائل والخيارات التي ظلت تطرح طول سنوات الأزمة السورية، خاصة في العام الأخير ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٥، نلمس آراء كانت تدعو إلى التفكير بجدية في خيار التفاوض مباشرة مع نظام بشار الأسد، بوصفه أقل الشرور في ضوء ظهور ما هو أشد خطورة وشراً ممثلاً في تنظيم الدولة الإسلامية ISIS، وثمة من كان يتمنى ويحبذ إخراج بشار الأسد من المعادلة السياسية كلها بوصفه العنصر الأشد خطورة والعائق الأكبر أمام أي فرصة لتسوية سياسية للأزمة السورية تقبلها قوى المعارضة السورية المسلحة.

وفي إطار إعداد المسرح السياسي لخيار التسوية السياسية، فإن ثمة من يطرح بإلحاح مبادرات لتوحيد قوى المعارضة السياسية وتكاملها وتماسكها بحيث تتمتع بالمصداقية والقبول في أعين الشعب السورى كبديل متاح لنظام بشار الأسد.

وفي هذا السياق أيضاً، كان الاتجاه للتعامل مع قوى المعارضة يتمثل في التفكير بجدية في قدرتها على التحكم والتوفيق بين السوريين واتجاهاتهم المتباينة في الخارج، وذلك بتدريب عناصر قيادية من بينهم وإعدادهم للمواقف الموحدة قبيل الدخول في مرحلة التفاوض مع النظام، وفيما بينهم كذلك.

ويرتبط بهذا السياق التركيز بداية على عملية وقف العنف ووقف إطلاق النار وتمهيد المناخ الداخلي لقدر من الاستقرار والهدوء والأمن، بما يسمح بتخفيف المعاناة الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبالنسبة للأبعاد الدولية المتشابكة للأزمة السورية، أبرز المحللون وخبراء كثيرون أهمية تحقيق توافق في الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا، والتنسيق معهما حتى لا تتحول سوريا إلى ساحة للحرب الباردة بينهما لأمد بعيد، وحتى لا تتضاعف صعوبات حل الأزمة السورية، وقد اتفق كثير من الخبراء على أن نقطة البداية في تحقيق مثل هذا التوافق قد تكون في التركيز على تنفيذ وثيقة جنيف (٣٠ يونيو ٢٠١٢) التي تطرح الخطوط الرئيسية للتسوية السياسية، بتدشين عملية انتقالية تشمل إجراء انتخابات تحت إشراف حكومة محايدة في مناخ ديمقراطي وشفاف، تمهد لتكوين حكومة جديدة وإجراء استفتاء حول المستقبل السياسي لسوريا.

لكن النقطة المحورية في الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة، وبين روسيا والدول العربية الداعمة للمقاومة السورية وفي مقدمتها السعودية ودول مجلس التعاون العربي (دول الخليج العربية)، تظل هي مستقبل نظام بشار الأسد وبقاؤه في الحكم أو إزاحته، وكانت النقطة بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها الاتصالات الأمريكية-الروسية أو العربية-الروسية، أو جهود الأمم المتحدة.

ويتصل بهذا البعد الدولي أيضاً الدور الإيراني الداعم بقوة للنظام السوري، بالمال والسلاح والأفراد، سواء بشكل مباشر، أو من خلال حزب الله وميليشياته في لبنان، ومن ثم فإن مشاركة لبنان في إطار أي جهد للتسوية السياسية يتصل بمستقبل النظام السوري أمر حيوي لا غنى عنه.

هذا الإطار الدولي والإقليمي الموسع هو السياق العملي والواقعي الذي يضم كافة الفصائل والقوى المنخرطة في هذا الصراع الذي ترتب عليه عواقب إنسانية كارثية تمثلت في تدفقات لا تتوقف من هجرات غير شرعية من اللاجئين

السوريين إلى أوروبا الغربية، حتى أصبحت قضية «الهجرة غير الشرعية» برغم أنها أحد عواقب الحرب الأهلية في سوريا، هي الشغل الشاغل لسياسات الاتحاد الأوروبي، متغافلة أو غافلة عن الأسباب الحقيقية وراء هذا الحرب الناجمة في أصولها عن صراع سياسي بين قوى ديمقراطية كانت تدعو إلى تغيير سلمي وتداولٍ في السلطة وتعدد في النظام الحزبي وانفتاح أوسع في الحريات المدنية والسياسية، وبين نظام سلطوي رفض وقاوم ثم اصطدم وقاتل بشراسة إلى أن انتهى الأمر بتدمير أوسع كاد يهدم كيان الدولة السورية ويزعزع أركانها ويسقطها فريسة للإرهاب والتطرف ولتوسع حركة «جهادية متعصبة» تدعو لإقامة «الخلافة في ولاية بغداد والشام» تحت مُسمى «الدولة الإسلامية»، وتهدد أمن المشرق العربي كله.

تحولت الأزمة السورية في تقديرات الخبراء والمحللين إلى خطر الإرهاب وخطر الهجرة غير المشروعة وخطر تهديد الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تلتقي فيها مصالح كثير من الدول الكبرى، الولايات المتحدة وروسيا، الاتحاد الأوروبي، كما تؤثر بكل تأكيد على استقرار وأمن إسرائيل التى تشارك سوريا في الحدود.

وباختصار شديد، لم تعد المشكلة الأشد إلحاحاً هي مستقبل نظام بشار الأسد، أو بقائه في السلطة أو إزاحته عنها، بل أن الأخطر والأشد إلحاحاً هي احتواء خطر الإرهاب والتوسع في رقعته من خلال تنظيم الدولة الإسلامية، والحيلولة دون سقوط الدولة السورية ذاتها حتى لا تقع المنطقة المجاورة لتركيا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين وشرقي المتوسط لفوضى لا يمكن احتواء أثارها أو التنبؤ بعواقبها المجهولة.

ولعل الموقف المصري الذي احتفظ دائماً بموقف متوازن رشيد يؤكد ضرورة الحفاظ على الكيان السورى ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، والحيلولة دون انهياره، ودعم المطالب الشرعية والطموحات التي يطالب بها الشعب السورى

وتعبيره عنها بإرادة حرة دون تدخل أو هيمنة ودون الوقوع في مكائد الطائفية والمذهبية والعشوائية.

لعل هذا الموقف الذي تمسكت به مصر منذ بداية الأزمة في مطلع ما عُرف باسم الربيع العربي ٢٠١١ قد تأكدت سلامته ومصداقيته اتساقاً وانسجاماً مع المنظور الاستراتيجي الأشمل والأوسع للأمن القومى المصري الذي ارتبط ولم يزل بالأمن القومى العربي ككل، وبالأمن القومى السورى كذلك دون شك سواءً في الحرب أم في السلام.

ومجمل القول في تحليل المشهد السورى أن عدة اشتراطات أساسية يجب أن تتوفر لخلف المناخ اللازم للخروج من المحنة، أولها توافق العناصر المعارضة لنظام بشار الأسد والدخول في مفاوضات تحت مظلة الأمم المتحدة [1]، وذلك في أعقاب صيف ساخن حافل بالمعارك والصدام منذ تصاعد التحرك العسكرى لقوات تنظيم الدولة الإسلامية والدور التركى ثم تنامي الدور الروسي والخليجي.

مثل هذا التشابك والتداخل من الأدوار الإقليمية-السعودية والخليجية، والتركية، والإيرانية، ثم الدور التوسعي لتنظيم «داعش» في مواجهة قوى النظام، وتشديد ضغوط قوى المعارضة المسلحة، والقوى الإسلامية السُنية ضد الطائفة العلوية، إنما أضحى يستوجب نوعاً من فض الاشتباك بعد اتضاح «محدودية» الخيار العسكري، كما سبقت الإشارة، وإلى ارتفاع التكلفة الباهظة للتدخل الإقليمي أو الدولي، ثم ظهور الخطر الأكبر والأشد تهديداً للجميع، خطر تنظيم الدولة الإسلامية الذي حجب فيما يبدو أخطاراً أخرى كثيرة، ويكاد خبراء الشرق الأوسط، في الغرب، وفي الولايات المتحدة، وفي روسيا ذاتها، يجمعون أن حلاً أو

(1) LUND A. 2015. *Syrian Rebels Agree on Joint Approach to UN Peace Talks*. Carnegie Endowment for International Peace. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://carnegieendowment.org/ syriaincrisis /?fa=61336>

تسوية دائمة للأزمة السورية لم يكتب له الدوام إلا بتوافق روسي/ أمريكي، وسعودي، وإيراني تركي، يجمع أو تلتف من حوله كل أطياف وعناصر المعارضة للنظام، أو الدعم للنظام حفاظاً على ولتحقيق استراتيجية أعلى لاستقرار المنطقة وأمنها.

وفي تقدير الحالة العراقية، يبدو أن صيف ٢٠١٤ قد شهد في العراق، مثلما شهد في دول مشرقية أخرى، في سوريا، وفي اليمن، وفي ليبيا من قبل، تحولات هامة بدأت تؤثر تأثيراً جسيماً في تطور أزمته السياسية. فلقد أدى سقوط عدة مدن عراقية على يد تنظيم «الدولة الإسلامية» ISIS المعروفة باسم «داعش» باللغة العربية، إلى منعطف بالغ الخطورة يعيد للذاكرة ما سبق أن وقع في العراق على يد القوات الأمريكية والإنجليزية عام ٢٠٠٣ وتفكيك القدرات العسكرية العراقية، حيث بدأ غرس بذور التقسيم والتفتيت في ضوء المنظور الطائفي للعراق عندئذ، وكان هذا المنظور الغربي، الأمريكي/ البريطاني، وقوات الاحتلال، أن العراق ليس إلا طوائف من العرب والأكراد والتركمان والأشورين والسُنة والشيعة، وليس كياناً قومياً موحداً متماسكاً متناغماً في عناصره وأطيافه.

ولعل الخطر في ذلك كله أن دستور العراق الجديد بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ قد عكس هذه الرؤى كلها، حيث أن الأحزاب الدينية الطائفية-المذهبية المحافظة في العراق، قد أتيح لها العودة للعراق (بعد سقوط حزب البعث) وأتيح لها السيطرة على المشهد السياسي حتى أنها هي التي لعبت أخطر الأطوار في تسريع هذا الانقسام والتفتيت لكيان العراق، الأمر الذي تمخض عن سيطرة الأحزاب الشيعية الطائفية مدعومة من إيران، وكذلك الأحزاب الكردية، وهو ما أسفر عن إقصاء واستعداء المجتمع السُنى الذي كان يعتبر بمثابة العامود الفقري لنظام صدام حسين فيما سبق.

جاءت حكومة «نورى المالكي» التي تسيطر عليها العناصر الشيعية، وبدلاً من أن تجتذب سكان المناطق السُنية إلى جانبها، ومن ثم تجتذب الطائفة السُنية كلها،

استمرت حكومة المالكي في انتهاج سياسة التمييز ضد السُنة، ولم يمض وقت طويل حتى انتفضت جماعات السُنة ولجأت إلى الإضرابات والتظاهرات ضد سياسات المالكي وحكومته، وزاد الأمر سوءً أن محاولات إخضاع السكان بالتدابير العسكرية أو الأمنية زاد السُنة عداءً للحكومة، ومن ثم فليس من المُستغرب أن تكون الموصل وتكريت والرمادي (التي سقطت في يد تنظيم الدولة الإسلامية) قد أصبحت هي الملاجئ الرئيسية للحركات السُنية المتطرفة، وازدادت النار إشعالاً بانضمام الحركات السُنية المتطرفة في سوريا المعارضة لحكومة الأسد ولنظرائهم في العراق، خاصة في منطقة الأنبار ونينوى المحافظتين العراقيتين المجاورتين للحدود السورية. وتؤكد كثير من الدلائل أن قوات التنظيم الإسلامي «داعش» قد لقى مساعدة عند اجتياح غرب العراق من أعضاء حزب البعث المحظور من ضباط الجيش العراقي المُنحل (الحاكم الجديد لأقاليم الموصل «هاشم الجماسي» من كبار ضباط الجيش العراقي القديم).

وطوال مدة تولى رئيس الوزراء المالكي للحكم، أخفق في حل الأزمات التي واجهته (الفشل في استعادة الموصل وتكريت) برغم تشكيل ميليشيات شيعية طائفية (لكنها افتقرت إلى الخبرة والانضباط العسكري) حتى مع لجوئه للتعاون مع إيران.

أن رحيل «نور المالكي» وتشكيل حكومة وحدة وطنية من التكنوقراط تستطيع إنهاء الاحتلال واستعادة الخدمات الأساسية، ربما يتيح إمكانية تحقيق قدر من الاستقرار وحل كثير من الأزمات خاصة مع الحكومة الإقليمية الكردية والمحافظات السُنية[1].

وقد بلغ الأمر درجة من السوء في أداء حكومة المالكي بعد سقوط الموصل،

(1) JAWAD S. 2014. *If Nouri al-Maliki stays in office, Iraq faces destructive descent into a long civil war*. The Conversation. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://theconversation.com/if-nouri-al-maliki-stays-in-office-iraq-faces-destructive-descent-into-a-long-civil-war-28023>

أن الجنرال «مارتين ديمبسي» Martin Dempsey رئيس هيئة الأركان الأمريكية قد أعلن أن حكومة العراق برئاسة المالكي «عاجزة عن استعادة الأرض التي فقدتها» حتى أن تقدم قوات تنظيم الدولة الإسلامية ضاعف من الأزمة السياسية في بغداد مما دفع برئيس الدولة العراقية «فؤاد معصوم» إلى استدعاء نائب رئيس البرلمان العراقي (حيدر عبادي) لتشكيل حكومة شاملة (تحتوى على كافة الأطياف والعناصر) خاصة بعد أن فقد المالكي قواعد التأييد له (خاصة دعم مقتدى الصدر الذي يسيطر على الميليشيات الشيعية)، كما أن إيران لم تعد تؤيد المالكي إدراكاً منها لتنامي المشاعر المناهضة للشيعة من قبل «الدولة الإسلامية» بل أن سكرتير مجلس الأمن القومى الأعلى في إيران «على شامخاني» قد أبدى ترحيباً بتكليف «حيدر العبادي» بتشكيل حكومة جديدة.

ولعم أهم الدلالات المستخلصة من هذه التطورات الداخلية في الأزمة العراقية أمران، أولهما أن الخلل في التوازن أو التمييز بين الطائفة السُنية والأغلبية الشيعية بتدابير أمنية وعسكرية من شأنه أن يُدمر استقرار العراق وأمنه ويُفتت كيانه، ويُقسم أجزاءه، ويدفع عناصر معادية للشيعة من مختلف الاتجاهات إلى التحالف مع «التنظيم الإسلامي المتطرف» بهدف ممارسة الضغوط على الشيعة واستعادة نفوذ ضائع من الطائفة السُنية. والأمر الثاني هو أن طهران والمؤسسة الأمنية، بل والدينية في طهران، هي التي تتمتع بالتأثير الأقوى في تغيير موازين القوى والحكم في العراق، وهي حقيقة جيواستراتيجية يجب أخذها في الاعتبار في تقييم مستقبل هذا النظام وتأثيره على الأمن الإقليمي وعلاقاته بالقوى العربية والخليجية المجاورة[1].

أما الخطر الإرهابي «الجهادي التكفيري» الذي يهدد أمن واستقرار وكيان دول المشرق العربي، إذ يعمل فيما يُسمى «بتحدى الجهادية السُنية المتطرفة»، فقد

(1) ROGERS P. 2014. *Iraq needs a new, more inclusive leader to fight the Islamic State*. The Conversation. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://theconversation.com/iraq-needs-a-new-more-inclusive-leader-to-fight-the-islamic-state-30427>

أضحى يتجاوز في مظهره إقليم الشرق الأوسط إلى تهديد النظام العالمي، لكن تكمن الخطورة الحقيقية أنه إذ يستخدم العنف والتدمير والقتل، فإن التحدى الذي يطرحه تنظيم «الدولة الإسلامية»، وكما يمثله تنظيم القاعدة، ينطوى على طبيعة مختلفة، إذ يتحدى سيادة الدول ووجودها بطريقة أبعد مدى وأشد خطورة، إذ يسعى للإطاحة بنظام الدولة ذاته القائم على مبدأ «الدولة القومية» الذي استمر مئات السنين منذ معاهدة «وستفاليا» في عام ١٦٤٦ (القائم على مبدأ سيادة الدولة) في منتصف القرن السابع عشر. فنظام الدولة المسماة «بالإسلامية» ترى أن الدين يتناقض مع مفهوم مبدأ «الدولة القومية» وتدعو لتدميرها وإزالتها وإحلال نظام الدولة الإسلامية القائم على وحدة الأمة الإسلامية محلها، ولذلك فالسيادة التي تقضى على هذه الدولة هي من قبل المحرمات المحظورة من وجهة نظر هذه الدولة الإسلامية، فالسيادة لله وحده سبحانه وتعالى وأنها لذلك تدعو لنظام «الخلافة» الذي يتجاوز نظام «الدولة» ويشمل الدول الإسلامية كلها، ومن ثم لا يعترف بالحدود ويراها عوائق مصطنعة بين أمة إسلامية واحدة لا مكان فيها لكيانات قومية منفصلة.

فالتحدي الأصولى الجهادي المتطرف لا يعترف بداية بمبدأ سيادة الدول، ويرى فيها مفاهيم متناقضة مع «أصول الدين»، وأنه إذا كان المسلمون الآن يعيشون فيما يُسمى بالدول، فهي كيانات خلقها الاستعمار الغربي «المسيحي الكافر» لإضعاف الأمة الإسلامية.

ولا يعترف نظام الدولة المسماة «بالإسلامية» بمبدأ «المساواة» في الدولة، فلا مساواة في مفهومها بين مسلمين وغير مسلمين، وأن «الإسلام والاستقرار لن يتحقق إلا إذ حققت الأمة الإسلامية الغلبة والنصر وأقامت نظاماً إسلامياً واحداً».

ولا تعترف أيضاً هذه الدولة المسماة بالإسلامية «بالقانون الدولي» الذي يفترض أنه ينظم العلاقات بين الدول، لأن هذا القانون الدولي في رأيها يتعارض مع «شريعة الله سبحانه وتعالى في مفهوم تلك الدولة»، إذ يتعارض مع مبدأ التوحيد، وهو إنما يعكس معايير «الغرب الصليبي» المعادي للإسلام، ثم لا

يعترف هذا التنظيم المسمى بالدولة الإسلامية «بمنظمة الأمم المتحدة»، والتنظيم الدولي الحالي بعد الحرب العالمية الثانية، لا أن هذا النظام، إنما هو من صنع البشر، وأن الدولة الإسلامية الشرعية يجب ألا تنضم للأمم المتحدة أو تشارك فيها، وبينما لا يبيح القانون الدولي المعمول به الآن لأي دولة أن تخوض الحرب إلا دفاعاً عن النفس أو بتفويض من مجلس الأمن، فإن هذا التنظيم يطرح مفاهيم مختلفة تبيح البدء باستخدام العنف أو القوة، ويدعو إلى ما يصفه «بالجهاد الدفاعي» في حالة العدوان على المسلمين، بل ولا يبال بأي قيود أو حدود قد تفرض في حالة استخدام القوة ضد المدنيين، ويبيح كذلك استخدام أقصى درجات العنف دون مبالاة أو اكتراث بحقوق الإنسان.

ومما يزيد الأمر خطورة في مفاهيم وأيديولوجية هذا التنظيم وتحدياته الداهمة على المشرق العربي، أنه لا يعترف «باستقلال» الدول ولا يقر بعلاقات الدول الإسلامية الأمنية والعسكرية بالدول غير الإسلامية (مثل القواعد الأمريكية في الدول الإسلامية) ويُحرم أي تحالف بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية[1].

أن حجم وخطورة وفداحة هذا التهديد لكيانات وأمن واستقرار وسيادة الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط، لم تعد بحاجة إلى مزيد من الدليل بعد أن سعت عملياً إلى السيطرة على مساحات شاسعة من أراضي العراق وسوريا، والتغلغل في ليبيا، وفي بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وباتت تدق أبواب مصر الشرقية بمحاولات التغلغل داخل كهوف وجبال سيناء.

هذا الخطر الأكبر رفع درجة الأخطار والإشكاليات التي يطرحها بعض الحكام وبعض نظم الحكم بسبب طبيعتها الاستبدادية أو «الوراثية» أو التي تفتقر إلى التدرج الديمقراطي والإصلاحي في مؤسسات الدولة وحقوق الإنسان ودفع

(1) MENDELSOHN B. 2015. *The jihadi threat to international order.* The Washington Post. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/ 2015/05/15/the-jihadi-threat-to-international-order>

بهذه الأخطار التي باتت من هموم العصر الحديث في ظل النظام الدولي الجديد إلى المراتب الأدنى.

ولقد دفعت هذه الإشكاليات بالكثير من المفكرين للتدبير في طبيعة هذا الخطر الإرهابي الذي يتجاوز دوله بعينها أو إقليماً بذاته، ويدعو للارتداد بالنظام الدولي المعاصر إلى القرن السابع الميلادي، وإن كان يستخدم في أيديولوجيته أحدث وسائل التواصل الاجتماعي الحديث وتكنولوجيا المعلومات، من قنوات التلفاز وتسجيلات الفيديو وتجنيد الآلاف من المسلمين بل والشباب الأوروبي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وفي آسيا الوسطى.

ولمواجهة هذا الخطر لاتساعه وسرعة انتشاره وشراسة أساليبه، يدعو الخبراء والمفكرون لاستخدام «قوة مزدوجة» للتصدى لهذا الخطر.

أولاً: بالقوة الصلبة، أي باستخدام القوة المسلحة لصدّ هذا الخطر ودفعه بعيدًا عن السيطرة على أراضي الدول الإسلامية والعربية لإقامة ما تدعو إليه من «خلافة».

وثانياً، يدعو الخبراء الأوروبيون والأمريكيون إلى تكوين تحالفات سُنية بل وشيعية واسعة وتدريب عناصرها ودعمها وتزويدها بالسلاح لدرأ هذا الخطر، ثم لردعه حتى لا يهدد المصالح الأوروبية والأمريكية، لاسيما المصالح الأمريكية في «أمن الطاقة» في الشرق الأوسط، وفي الحفاظ على أمن إسرائيل وفي منع الانتشار النووي (إذا ما وقع بيد تلك الجماعات)، ثم لصياغة استراتيجية مرنة إما لاحتواء هذا الخطر أو «إزاحته» وزحزحته على أقل تقدير، وهو الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة المزيد من الحنكة والخبرة والقدرة على اتخاذ القرار وبأكثر مما يبدو حالياً من استعدادها للمبادرة والتحرك في الوقت الحاضر على أقل تقدير[(١)].



(١) NYE J.S., Jr. 2015. *How to Fight the Islamic State*. Project Syndicate. [cit.29.09.2015]. Available online: https://www.project-syndicate.org/commentary/how-to-fight-the-islamic-state-by-joseph-s--nye-2015-09

المصادر

1. OTTAWAY D. 2015. *Saudi Arabia Forms a Pan-Arab Sunni Alliance Against the Houthis.* Woodrow Wilson International Center for Scholars. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/saudi-arabia-forms-pan-arab-sunni-alliance-against-the-houthis>

2. ZIMMERMAN K. 2015. *2015 Yemen Crisis Situation Report: June 30.* Critical Threats Project. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.criticalthreats.org/yemen/yemen-crisis-situation-reports-june-30-2015>

3. OTTAWAY D. 2015. *Saudi Arabia's Yemen War Unravels.* The National Interest. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://nationalinterest.org/feature/saudi-arabias-yemen-war-unravels-12853>

4. OTTAWAY D. 2015. *Rolling Thunder? Saudi Arabia Discovers the Limits of Air Power.* Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/rolling-thunder-saudi-arabia-discovers-the-limits-air-power>

5. BARETT R. 2015. *Oman's Balancing Act in the Yemen Conflict.* Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/at/oman%E2%80%99s-balancing-act-yemen-conflict>

6. NAZER F. 2015. *ISIS Will Fail in Saudi Arabia.* Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/article/isis-will-fail-saudi-arabia>

7. BLECUA R. 2015. *A revolution within the revolution: the Houthi movement and the new political dynamics in Yemen.* lcano Royal Institute. Pp. 1-9. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/web/rielcano_en/ contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari16-2015-blecua-revolution-within-revolution-the-houthi-movement-and-new-political-dynamics-in-yemen#.VeVjouNXUWl>

8. ALLEY A.L. 2014. *Yemen's Houthi Takeover*. Middle East Institute. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/article/yemens-houthi-takeover>

9. KOTCHIKIAN A. 2015. *A Fateful Triangle: the United States, Iran, and Saudi Arabia in Yemen*. International Relations and Security Network. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?id=190669>

10. GUZANSKY Y. 2012. *Yemen: Between Iran, al-Qaeda, and the West*. The Institute for National Security Studies. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=2507>

11. AL-RASHED B. 2014. *Iran, Saudi Arabia jockey for power in Yemen*. Al-Monitor: The Pulse of the Middle East. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/10/yemen-iran-saudi-struggle-for-control.html#>

12. TISDALL S. 2015. *Iran-Saudi proxy war in Yemen explodes into region-wide crisis*. The Guardian. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.theguardian.com/world/2015/mar/26/iran-saudi-proxy-war-yemen-crisis>

13. *Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya. Middle East/North Africa Report N°107.*

2011. International Crisis Group. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/107-popular-protest-in-north-africa-and-the-middle-east-v-making-sense-of-libya.aspx>

14. SERWER D.P. 2015. *Libya's Escalating Civil War.* Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/libyas-escalating-civil-war/p36649>

15. JEROME D. 2011. *Libya's Moment of Perilous Change.* Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/libyas-moment-perilous-change/p25684>

16. HAASS R. 2014. *Look to Syria to halt the deadly march of Isis.* The Financial Times. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.ft.com/cms/s/0/8f5ff39a-2c39-11e4-8eda-00144feabdc0.html#axzz3kIBKkT9x

17. SERWER D.P. 2011. *Post-Qaddafi Instability in Libya.* Council on Foreign Relations. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.cfr.org/libya/post-qaddafi-instability-libya/p25612

18. *Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi. Middle East/North Africa Report N°115.* 2011. International Crisis Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/115-holding-libya-together-security-challenges-after-qadhafi.aspx>

19. *Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts. Middle East/North Africa Report N°130.* 2012. International Crisis Group. Pp. 1-5. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/130-divided-we-stand-libyas-enduring-conflicts.aspx

20. FITZGERALD M. 2014. *Libyan renegade general Khalifa Haftar claims he is winning his war*. The Guardian. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.theguardian.com/world/2014/jun/24/libyan-renegade-general-khalifa-haftar-war

21. زياد فرج، ليبيا معركة استعادة الدولة، معهد دراسات العربية، نوفمبر ٢٠١٤

22. MADI M. 2014. *Profile: Libyan ex-General Khalifa Haftar*. The BBC. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-27492354>

23. YERANIAN E. 2014. *Libyan Forces Battle Militiamen in Benghazi*. Voice of America. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.voanews.com/ content/libyan-forces-battle-militiamen-in-benghazi/1927691.html>

24. CHOTHIA F. 2015. *Islamic State gains Libya foothold*. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-31518698>

25. ENGEL A. 2015. *The Islamic State's Expansion in Libya*. The Washington Institute. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-islamic-states-expansion-in-libya>

26. KINNINMONT J. 2015. *How Egypt Sèes the Islamic State Threat in Libya*. Chatham House. Pp. 1-5. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.chathamhouse.org/expert/comment/16947#>

27. *Libya: Getting Geneva Right. Middle East and North Africa Report N°157*. 2015. International Crisis Group. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/157-libya-getting-geneva-right.aspx>

28. *Libya profile – Timeline*. 2015. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-africa-13755445>

29. GAZZINI C., EL AMRANI I., HAYAT A. 2015. الأمم المتحدة وليبيا: محادثات، لا أسلحة . International Crisis Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/libya/op-eds/gazzini-amrani-libya-talks-not-weapons-arabic.aspx>

30. *Libyan tribes wrap up Cairo meeting*. 2015. Egypt State Information Service. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.sis.gov.eg/En/Templates/Articles/tmpArticleNews.aspx?ArtID=93730#.VeR2NfntlBd>

31. *Rival Libya parliaments fail to endorse UN deal*. 2015. Gulf News Libya. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://gulfnews.com/news/mena/libya/rival-libya-parliaments-fail-to-endorse-un-deal-1.1542517>

32. *Libya magnet for terrorists from Tunisia and beyond*. 2015. Gulf News Libya. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://gulfnews.com/news/mena/libya/libya-magnet-for-terrorists-from-tunisia-and-beyond-1.1545130>

33. CROFT A. 2015. *Libya on verge of economic collapse, U.N. envoy warns*. Reuters. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://uk.reuters.com/article/ 2015/05/28/uk-libya-security-talks-idUKKBN0OD29J20150528>

34. *Joint Statement on Libya by the Governments of France, Germany, Italy, Spain, the United Kingdom, and the United States*. 2015. U.S. Department of State. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2015/06/244516.htm>

35. JENKINS B.M. 2015. *After Attacks in France, Tunisia, and Kuwait, West Must Do More to Fight Surge of Terrorist Attacks*. RAND. Pp. 1-2. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.rand.org/blog/2015/06/after-attacks-in-france-tunisia-and-kuwait-west-must.html>

36. SERWER D.P. 2015. *Libya's Escalating Civil War*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/libya/ libyas-escalating-civil-war/p36649>

37. *Guide to key Libyan militias*. 2014. The BBC. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-19744533>

38. GOODARZI J. 2015. *Iran and Syria: The End of the Road?* Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/iran-and-syria-the-end-the-road>

39. MANFREDA P. *Why Does Russia Support the Syrian Regime*. About News. Pp. 1-5. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://middleeast.about.com/od/syria/a/Why-Does-Russia-Support-The-Syrian-Regime.htm>

40. LUND A. 2015. *Russia Cannot Fix Syria Alone*. Carnegie Endowment for International Peace. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://carnegieendowment.org/ syriaincrisis/?fa=57703>

41. VASCONCELOS A. 2015. *Scenarios for a peace mission for Syria*. Norwegian Peacebuilding Resource Centre. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/Syria/Publications/Scenarios-for-a-peace-mission-for-Syria>

42. HILIAL L. 2014. *The United Nations and a peace process strategy for Syria*. Norwegian Peacebuilding Resource Centre. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/Syria/ Publications/The-United-Nations-and-a-peace-process-strategy-for-Syria>

43. KODMANI B. 2015. *A solution for Syria*. Norwegian Peacebuilding Resource Centre. Pp. 1-8. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.peacebuilding.no/Regions/ Middle-East-and-North-Africa/Syria/ Publications/A-solution-for-Syria>

44. OUTZEN R. 2014. *The Flawed Strategic Debate on Syria*. Institute for National Strategic Studies. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?lang=en&id=177143>

45. MILLER A.D. 2015. *Is Bashar al-Assad Finished, for Real, This Time, Again*? Foreign Policy. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://foreignpolicy.com/2015/ 05/01/is-bashar-al-assad-finished-for-real-this-time-again-syria>

46. MILLER A.D. 2015. *The Risks in Negotiating With Syria's Assad*. The Wall Street Journal. Pp. 1-2. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://blogs.wsj.com/ washwire/2015/03/15/the-risks-in-negotiating-with-syrias-assad/>

47. FORD R.S. 2015. *Wringing Our Hands and Endless Bombing Won't Help Us in Syria*. The Middle East Institute. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/at/wringing-our-hands-and-endless-bombing-won%E2%80%99t-help-us-syria>

48. FRIEDMAN G. 2013. *Redlines and the Problems of Intervention in Syria*. Stratfor. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.stratfor.com/weekly/redlines-and-problems-intervention-syria>

49. *Tartus, the Mother of Martyrs*. 2015. Stratfor. Pp. 1-7. [cit.31.08.2015]. Available online: < https://www.stratfor.com/analysis/tartus-mother-martyrs>

50. MASON J., EDWARDS J. 2015. *Obama says U.S. to increase support for Syria opposition*. Reuters. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.reuters.com/

article/2015/07/06/us-mideast-crisis-obama-idUSKCN0PG2BN20150706>

51. TAYLOR A. 2015. *US Human Rights Report on Syria Portends a Merciless 2015*. Atlantic Council. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/us-human-rights-report-on-syria-portends-a-merciless-2015>

52. *UN rights expert deplores 'profound failure of diplomacy' as Syria conflict escalates*. 2015. United Nations News Centre. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51227#.VeLNQSWqqkohttp://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/oral-update-independent-international-commission-inquiry-syrian-arab-2>

53. BARNES-DACEY J., LEVY D. 2013. *Syria: The imperative of de-escalation*. European Council on Foreign Relations. Pp. 1-4. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.ecfr.eu/publications/summary/syria_the_imperative_of_de-escalation208>

54. *Evolving Conflicts: an Analysis of Ongoing Violence in the Middle East and North Africa*. 2015. Institute for Economics and Peace (IEP). Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://isnblog.ethz.ch/conflict/evolving-conflicts-an-analysis-of-ongoing-violence-in-the-middle-east-and-north-africa>

55. WRIGHT R. 2014. *Iraq: The Risks*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ article/iraq-the-risks>

56. *The Sunni-Shia Divide*. 2015. Council on Foreign Relations.Pp. 1-3. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/peace-conflict-and-human-rights/sunni-shia-divide/p33176#!>

57. ELSHINNAWI M. 2014. *Sunni-Shi'ite Divide Threatens Middle East Stability*. Voice of America. Pp. 1-2. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.voanews.com/content/ sunni-shiite-divide-threatens-stability-of-middle-east/2424584.html>

58. ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis (Part II)*. Oxford Research Group. P.2. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=4888caa0-b3db-1461-98b9-e20e7b9c13d4&lng=en&id=181323>

59. *Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict. Middle East Report N°158*. 2015. International Crisis Group. Pp. 1-4. [cit.02.09.2015]. Available online: < http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/158-arming-iraq-s-kurds-fighting-is-inviting-conflict.aspx>

60. OTTAWAY M. 2015. *Stark Choice in Iraq*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. [cit.02.09.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/ publication/stark-choice-iraq>

61. ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis: A Note on ISIL Advances and Potential Military Intervention*. Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_note>

62. ROGERS P. 2014. *The Iraq Crisis (Part II): Catalyst for Anti-Regime Revolt and Paramilitary Coalition*. Oxford Research Group. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/iraq_crisis_part_ii_catalyst_anti_regime_revolt_and_paramilitary_coalition>

63. ENGEL P. 2015. *ISIS is 'acting like the permanent government' in the capital of Iraq's largest province*. Business

Insider. [cit.02.09.2015]. Available online: <http://www.businessinsider.com/isis-is-acting-like-the-permanent-government-in-ramadi-2015-7>

64. KNIGHTS M. 2015. *Doubling Down on a Doubtful Strategy*. Foreign Policy. [cit.02.09.2015]. Available online: < http://foreignpolicy.com/2015/06/05/doubling-down-on-a-doubtful-strategy-iraq-islamic-state-isis>

65. BEAURPERE G. 2015. *Pan-Arab Task Force in Iraq: The Case for Regional Intervention*. Nanyang Technological University. [cit.02.09.2015]. Available online: <https://www.rsis.edu.sg/rsis-publication/rsis/co15097-pan-arab-task-force-in-iraq-the-case-for-regional-intervention/#.Vea_LeNXUWk>

66. GAUB F. 2014. *Islamism and Islamists: a very short introduction*. Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/ islamism-and-islamists-a-very-short-introduction>

67. BUNZEL C. 2015. *From Paper State to Caliphate: The Ideology of the Islamic State*. Center for Middle East Policy at Brookings. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2015/03/ideology-of-islamic-state-bunzel/the-ideology-of-the-islamic-state.pdf>

68. LAUB Z., Masters J. 2015. *The Islamic State*. Council on Foreign Relations. Pp. 1-6. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.cfr.org/iraq/islamic-state/p14811>

69. GUNTER F.R. 2015. *ISIL Revenues: Grow or Die*. Foreign Policy Research Institute. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.fpri.org/articles/2015/06/isil-revenues-grow-or-die>

70. LEVITT M., YOUKILIS R. 2015. *Findings from the State Department's Annual Terrorism Report (Part 2): The Rise of ISIL*. The Washington Institute for Near East Policy. Pp. 1-3.

[cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtoninstitute.org/ policy-analysis/view/findings-from-the-state-departments-annual-terrorism-report-part-2-the-rise>

71. BLANCHARD C.M., HUMUD C.E., KATZMAN K., WEED M.C. 2015. *The "Islamic State" Crisis and U.S. Policy*. Congressional Research Service. P. 28. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://fas.org/sgp/crs/mideast/R43612.pdf>

72. EISENSTADT M. 2015. *Aligning Means and Ends, Policies and Strategy in the War on ISIL*. The Washington Institute for Near East Policy. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aligning-means-and-ends-policies-and-strategy-in-the-war-on-isil>

73. ROGERS P. 2014. *The Islamic State and its potential*. Oxford Research Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ publications/paul_rogers_monthly_briefing/paul_rogers_monthly_briefing_islamic_state_and_its_potenti>

74. ROGERS P. 2014. *The Evolution of the Islamic State Conflict*. Oxford Research Group. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ publications/middle_east/paul_rogers_security_briefing_evolution_islamic_state_conflict>

75. TAYLOR G. 2015. *Islamic State attacks beyond Syria, Iraq prompt U.S. concern*. The Washington Times. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.washingtontimes.com/news/2015/aug/3/islamic-state-attacks-beyond-syria-iraq-prompts-us/?page=all>

76. GAUB F. 2015. *Can ISIL be copied?* Brief. [cit.31.08.2015]. Available online: http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/can-isil-be-copied/

77. LUND A. 2015. *Syrian Rebels Agree on Joint Approach to UN Peace Talks*. Carnegie Endowment for International Peace. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=61336>

78. JAWAD S. 2014. *If Nouri al-Maliki stays in office, Iraq faces destructive descent into a long civil war*. The Conversation. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://theconversation.com/if-nouri-al-maliki-stays-in-office-iraq-faces-destructive-descent-into-a-long-civil-war-28023>

79. ROGERS P. 2014. *Iraq needs a new, more inclusive leader to fight the Islamic State*. The Conversation. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://theconversation.com/iraq-needs-a-new-more-inclusive-leader-to-fight-the-islamic-state-30427>

80. MENDELSOHN B. 2015. *The jihadi threat to international order*. The Washington Post. [cit.29.09.2015]. Available online: <http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2015/05/15/the-jihadi-threat-to-international-order>

NYE J.S., Jr. 2015. *How to Fight the Islamic State*. Project Syndicate. [cit.29.09.2015]. Available online: https://www.project-syndicate.org/commentary/how-to-fight-the-islamic-state-by-joseph-s--nye-2015-09

